الدُرر البهية في شرح

العقيدة الواسطية

(الجزء الثاني)

آخر نسخة ١٤٣٨هـ

عبدالله محمد الجهني

فصل :

ثم سنة رسول الله ﷺ تفسر القرآن ، وتبينه ، وتدل عليه ، وتعبر عنه .

وما وصف الرسول به ربه عز وجل من الأحاديث الصحاح التي تلقاها أهل المعرفة بالقبول ، وجب الإيمان بها كذلك .

بدأ المصنف هنا بذكر المصدر الثاني من مصادر أهل السنة ، والجماعة في التلقي ، وهو السنة الصحيحة .

فذكر أنهم يثبتون ما جاء في السنة الصحيحة ، كما يثبتون ما جاء في كتاب الله ، وبنفس الطريقة والمأخذ : من غير تحريف ولا تعطيل ، ومن غير تكييف ، ولا تمثيل .

وأما أهل البدع فهم بإزاء السنة الصحيحة فريقان :

١. فريق لا يتورع عن ردها وإنكارها إذا وردت بما يخالف مذهبه ، بدعوى أنها أحاديث آحاد لا تفيد إلا الظن ، والواجب في باب الاعتقاد هو اليقين ، وهؤلاء هم المعتزلة ، والفلاسفة .

٢. فريق يثبتها ويعتقد بصحة النقل ، ولكنه يشتغل بتأويلها ، كما يشتغل بتأويل آيات الكتاب ، حتى يخرجها عن معانيها الظاهرة إلى ما يريده من معان باطلة ، بالإلحاد ، والتحريف ، وهؤلاء هم متأخروا الأشعرية ، وأكثرهم توسعاً في هذا الباب الغزالي ، والرازي . أفاده الهراس .

وقوله (ثم سنة رسول الله .....) عطف على ما ذكره في بداية الرسالة من قوله (وقد دخل في هذه الجملة ما وصف الله به نفسه في سورة الإخلاص ...) والمعنى أنهم يؤمنون بما جاء في الكتاب ، والسنة من الأسماء ، والصفات على الوجه اللائق بالله عز وجل .

مثل قوله ﷺ : " ينزل ربنا إلى السماء الدنيا كل ليلة حين يبقى ثلث الليل الآخر[١] ، فيقول : من يدعوني فأستجيب له ، من يسألني فأعطيه ، من يستغفرني فأغفر له " متفق عليه .

من هنا بدأ المصنف رحمه الله بذكر الصفات التي وردت في السنة الصحيحة .

أورد المصنف هذا الحديث لإثبات صفة (**النزول**) .

وهذه الصفة سبق الإشارة إليها عند الكلام عن صفتي الإتيان ، والمجيء .

وهي من الصفات الفعلية الثابتة لله عز وجل ، فالله عز وجل ينزل كل ليلة إلى السماء الدنيا ، وهو سبحانه ينزل إلى الأرض لفصل القضاء يوم القيامة[٢] ، وهو سبحانه يدنو من عباده عشية عرفة ، وهو سبحانه يأتي لأهل الجنة يوم الجمعة ، وقد ثبت ذلك في الأحاديث الصحاح الثابتة .

وأهل السنة يؤمنون بذلك كله ، ولا يتكلفون ما لم تأت به النصوص ، ويصونون أفهامهم ، وألسنتهم عن الظنون الكاذبة ، والآراء الباطلة .

وقد وردت في إثبات هذه الصفة أحاديث بلغت مبلغ التواتر ، كما ذكر ابن تيمية رحمه الله وغيره .

وقال ابن القيم : نزوله سبحانه إلى الأرض يوم القيامة تواترت به الأحاديث والآثار ، ودل عليه القرآن صريحاً .

وحديث أبي هريرة الذي ذكره المصنف هنا رواه نحو ثمانية وعشرين نفساً من الصحابة ، وهو مما اتفق عليه الشيخان .

وحديث النزول من أغيض الأحاديث والأخبار على الجهمية ، والمعطلة عموماً .

قال الدارمي : أغيض خبر على الجهمية هو حديث النزول .

ولذا أفرده بعض الأئمة بمصنف خاص ، كما صنع الدارقطني ، والصابوني ، وابن تيمية ، والذهبي .

---

(١) قال ابن تيمية : والنزول المذكور في الحديث النبوي على قائله أفضل الصلاة والسلام الذي اتفق عليه الشيخان : البخاري ، ومسلم ، واتفق علماء الحديث على صحته هو (إذا بقي ثلث الليل الآخر) وأما رواية النصف ، والثلثين فانفرد بها مسلم في بعض طرقه ، وقد قال الترمذي : إن أصح الروايات عن أبي هريرة (إذا بقي ثلث الليل الآخر) وقد روي عن النبي ﷺ من رواية جماعة كثيرة من الصحابة كما ذكرنا قبل هذا ، فهو حديث متواتر عند أهل العلم بالحديث ، والذي لا شك فيه (إذا بقي ثلث الليل الآخر) .

(٢) النزول كل ليلة إنما هو إلى السماء الدنيا ، وأما المجيء يوم القيامة فهو إلى الأرض لفصل القضاء ، ولا يكون إلا مرة واحدة .

قال الدارمي في رده على بشر المريسي : وقد اتفقت الكلمة من المسلمين على أن الله فوق عرشه ، فوق سماواته ، لا ينزل قبل يوم القيامة إلى الأرض ، و لم يشكوا أنه ينزل يوم القيامة ليفصل بين عباده ويحاسبهم ، وتشقق السماوات لنزوله .

مسألة : نزول الله عز وجل كسائر صفاته ، نزولاً يليق بجلاله ، لا يشبه نزول المخلوقين ، ولا يلزم عليه ما يلزم على نزول المخلوق ، وهذه المخلوقات تختلف صفة نزولها كل بحسبه ، فنزول الماء ليس كنزول الحجر ، ولا كنزول الريشة ، وهكذا .

قال ابن تيمية : وهو منزه أن يكون نزوله كنزول المخلوقين وحركتهم وانتقالهم وزوالهم مطلقاً ، لا نزول الآدميين ، ولا غيرهم ، فالمخلوق إذا نزل من علو إلى سفل زال وصفه بالعلو ، وتبدل إلى وصفه بالسفول ، وصار غيره أعلى منه ، والرب تعالى لا يكون شيء أعلى منه قط ، بل هو العلي الأعلى ، ولا يزال هو العلي الأعلى ، مع أنه يقرب إلى عباده ، ويدنو منهم ، وينزل إلى حيث شاء ، ويأتي كما شاء ، وهو في ذلك العلي الأعلى ، الكبير المتعالي ، علي في دنوه ، قريب في علوه ، فهذا وإن لم يتصف به غيره فلعجز المخلوق أن يجمع بين هذا وهذا ، كما يعجز أن يكون هو الأول والآخر ، والظاهر والباطن .

ولهذا قيل لأبي سعيد الخراز : بم عرفت الله ؟ قال : بالجمع بين النقيضين . وأراد أنه يجتمع له ما يتناقض في حق الخلق .

وقال أيضاً : فالرب سبحانه إذا وصفه رسوله بأنه ينزل إلى السماء الدنيا كل ليلة ، وأنه يدنو عشية عرفة إلى الحجاج ، وأنه كلم موسى بالوادي الأيمن في البقعة المباركة من الشجرة ، وأنه استوى إلى السماء وهي دخان ، فقال لها وللأرض (ائتيا طوعاً أو كرهاً) لم يلزم من ذلك أن تكون هذه الأفعال من جنس ما نشاهده من نزول هذه الأعيان المشهودة حتى يقال : ذلك يستلزم تفريغ مكان ، وشغل مكان ، فإن نزول الروح وصعودها لا يستلزم ذلك فكيف برب العالمين .

وقال قبل ذلك : فإن الروح التي هي بعض عبيده توصف بأنها تعرج إذا نام الإنسان ، وتسجد تحت العرش ، وهي مع هذا في بدن صاحبها لم تفارقه بالكلية ، والإنسان في نومه يحس بتصرفات روحه ، تصرفات تؤثر في بدنه ، فهذا الصعود الذي توصف به الروح لا يماثل صعود المشهودات ، فإنها إذا صعدت إلى مكان فارقت الأول بالكلية ، وحركتها إلى العلو حركة انتقال من مكان إلى مكان ، وحركة الروح بعروجها وسجودها ليس كذلك .

وقال أيضاً : ولهذا كان مذهب السلف ، والأئمة أنه مع نزوله إلى سماء الدنيا لا يزال فوق العرش ، لا يكون تحت المخلوقات ، ولا تكون المخلوقات محيطة به قط ، بل هو العلي الأعلى ، العلي في دنوه ، القريب في علوه ، ولهذا ذكر غير واحد إجماع السلف على أن الله ليس في جوف السماوات ، ولكن طائفة من الناس قد يقولون : إنه ينزل ويكون العرش فوقه ، ويقولون : إنه في جوف السماء ، وإنه قد تحيط به المخلوقات ، وتكون أكبر منه ، وهؤلاء ضلال جهال مخالفون لصريح المعقول وصحيح المنقول .

ذكر أشهر الطوائف التي خالفت في هذه الصفة :

أجمعت طوائف المعطلة من : الجهمية ، والمعتزلة ، والأشاعرة ، وغيرهم على إنكار هذه الصفة ، وحرفوا النصوص الواردة في ذلك ، وقالوا : هناك مجاز حذف ، والمراد : ينزل ملكه ، أو رحمته ، أو أمره .

والرد عليهم من وجوه :

١. الأصل عدم الحذف .

٢. أنه قال في الحديث (من يدعوني فاستجيب له .....) فهل ملَكه ، أو رحمته ، أو أمره يقول : من يدعوني... ؟!.

٣. أنه حدد وقت النزول ، ولو كان أمره ، أو رحمته لم يحدد لذلك وقتاً ، فإنهما يكونان في كل وقت .

٤. أن هذا التحريف يعود على مذهبهم بالإبطال ، فغالب من ينفي النزول ينفي العلو ، فإذا قدر الأحاديث بنزول الرحمة ، ونزول الأمر ، فيقال له : تنزل من عند من ؟[1]

---

(١) قال ابن تيمية : وأما قول النافي : إنما ينزل أمره ، ورحمته ، فهذا غلط لوجوه ، وقد تقدم التنبيه على ذلك على تقدير كون النفاة من المثبتة للعلو . وأما إذا كان من النفاة للعلو والنزول جميعاً ، فيجاب أيضاً بوجوه :

أحدها : أن الأمر ، والرحمة إما أن يراد بها أعيان قائمة بنفسها ، كالملائكة ، وإما أن يراد بها صفات وأعراض .

فإن أريد الأول ، فالملائكة تنزل إلى الأرض في كل وقت ، وهذا خص النزول بجوف الليل ، وجعل منتهاه سماء الدنيا ، والملائكة لا يختص نزولهم لا بهذا الزمان ، ولا بهذا المكان .

وإن أريد صفات وأعراض مثل ما يحصل في قلوب العابدين في وقت السحر من الرقة ، والتضرع ، وحلاوة العبادة ، ونحو ذلك ، فهذا حاصل في الأرض ليس منتهاه السماء الدنيا .

الثاني : أن في الحديث الصحيح (أنه ينزل إلى السماء الدنيا ثم يقول : لا أسأل عن عبادي غيري) ومعلوم أن هذا كلام الله الذي لا يقوله غيره .

الثالث : أنه قال (ينزل إلى السماء الدنيا فيقول : من ذا الذي يدعوني فأستجيب له . من ذا الذي يسألني فأعطيه . من ذا الذي يستغفرني فأغفر له . حتى يطلع الفجر) ومعلوم أنه لا يجيب الدعاء ، ويغفر الذنوب ، ويعطي كل سائل سؤاله إلا الله ، وأمره ، ورحمته لا تفعل شيئاً من ذلك .

الرابع : نزول أمره ، ورحمته لا تكون إلا منه ، وحينئذ فهذا يقتضي أن يكون هو فوق العالم ، فنفس تأويله يبطل مذهبه ، ولهذا قال بعض النفاة لبعض المثبتين : ينزل أمره ، ورحمته . فقال له المثبت : فممن ينزل ؟ ما عندك فوق شيء . فلا ينزل منه لا أمر ، ولا رحمة ، ولا غير ذلك . فبهت النافي ، وكان كبيراً فيهم .

الخامس : أنه قد روي في عدة أحاديث (ثم يعرج) وفي لفظ (ثم يصعد) .

السادس : أنه إذا قدر أن النازل بعض الملائكة ، وأنه ينادي عن الله ، كما حرف بعضهم لفظ الحديث فرواه (ينزل) من الفعل الرباعي المتعدي ، أنه يأمر منادياً ينادي ، لكان الواجب أن يقول : من يدعو الله فيستجيب له . من يسأله فيعطيه . من يستغفره فيغفر له .

مسألة : أهل السنة على ثلاثة أقوال في إثبات لفظة (بذاته) في النزول ، هل يقال : ينزل بذاته . أو يقال : لا نذكر بذاته . أو يقال : تذكر مطلقة ، ولا نقول : لا تذكر بذاته (١).

قال شيخنا في حديث النزول : ولا نحتاج أن نقول بذاته ، ما دام الفعل أضيف إليه فهو له ، لكن بعض العلماء قالوا : ينزل بذاته ، لأنهم لجأوا إلى ذلك واضطروا إليه ، لأن هناك من حرفوا الحديث .

مسألة : أهل السنة على ثلاثة أقوال في خلو العرش بنزول الله .

منهم من قال : يخلو . ومنهم من قال : لا يخلو . ومنهم من قال بالتوقف(٢) .

قال الشيخ محمد بن إبراهيم : كونه يخلو منه العرش ، أو لا . في الحقيقة السكوت عنه أولى .

وقال شيخنا : نحن نقول : ينزل ، ولا نتكلم عن استوائه على العرش ، هل يخلو منه العرش ، أو لا يخلو . أما العلو فنقول ينزل لكنه عالٍ عز وجل على خلقه أ.هـ ويرى أن هذا السؤال بدعة .

---

(١) قال الحافظ الذهبي في كتاب (العلو) : قال الإمام أبو محمد بن أبي زيد المغربي شيخ المالكية في أول رسالته المشهورة في مذهب مالك الإمام (وأنه تعالى فوق عرشه المجيد بذاته ، وأنه في كل مكان بعلمه) وقد تقدم مثل هذه العبارة عن أبي جعفر بن أبي شيبة ، وعثمان بن سعيد الدارمي ، وكذلك أطلقها يحيى بن عمار واعظ سجستان في رسالته ، والحافظ أبو نصر الوائلي السجزي في كتاب الإبانة له ، فإنه قال : وأئمتنا كالثوري ، ومالك ، والحماد ، وابن عيينة ، وابن المبارك ، والفضيل ، وأحمد ، وإسحاق متفقون على أن الله فوق العرش بذاته ، وأن علمه بكل مكان ، وكذلك أطلقها ابن عبد البر ، كما سيأتي ، وكذا عبارة شيخ الإسلام أبي إسماعيل الأنصاري فإنه قال : وفي أخبار شتى أن الله في السماء السابعة على العرش بنفسه ، وكذا قال أبو الحسن الكرجي الشافعي في تلك القصيدة :

عقائدهم أن الإله بذاته ... على عرشه مع علمه بالغوائب

وعلى هذه القصيدة مكتوب بخط العلامة تقي الدين بن الصلاح : هذه عقيدة أهل السنة ، وأصحاب الحديث .

وكذا أطلق هذه اللفظة أحمد بن ثابت الطرقي الحافظ ، والشيخ عبد القادر الجيلي ، والمفتي عبد العزيز القحيطي ، وطائفة .

والله تعالى خالق كل شيء بذاته ، ومدبر الخلائق بذاته ، بلا معين ، ولا مؤازر ، وإنما أراد ابن أبي زيد وغيره التفرقة بين كونه تعالى معنا ، وبين كونه تعالى فوق العرش ، فهو كما قال ، ومعنا بالعلم ، وأنه على العرش ، كما أعلمنا حيث يقول (الرحمن على العرش استوى) وقد تلفظ بالكلمة المذكورة جماعة من العلماء كما قدمناه ، وبلا ريب أن فضول الكلام تركه من حسن الإسلام .

وكان ابن أبي زيد من العلماء العاملين بالمغرب ، وكان يلقب بمالك الصغير ، وكان غاية في علم الأصول ، وقد ذكره الحافظ ابن عساكر في كتاب تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الأشعري ، و لم يذكر له وفاة .

توفي سنة ست وثمانين وثلاثمائة ، وقيل : سنة تسع وثمانين وثلاثمائة ، وقد نقموا عليه في قوله (بذاته) فليته تركها أ.هـ

(٢) قال ابن تيمية : أهل الحديث في هذا على ثلاثة أقوال :

منهم من ينكر أن يقال : يخلو ، أو لا يخلو ، كما يقول ذلك الحافظ عبد الغني ، وغيره .

ومنهم من يقول : بل يخلو منه العرش ، وقد صنف عبد الرحمن بن منده مصنفاً في الإنكار على من قال : لا يخلو من العرش ، أو لا يخلو منه العرش – كما تقدم بعض كلامه – .

وكثير من أهل الحديث يتوقف عن أن يقول : يخلو ، أو لا يخلو .

وجمهورهم على أنه لا يخلو منه العرش .

وكثير منهم يتوقف عن أن يقال : يخلو ، أو لا يخلو ، لشكهم في ذلك ، وأنهم لم يتبين لهم جواب أحد الأمرين ، وأما مع كون الواحد منهم قد ترجح عنده أحد الأمرين لكن يمسك في ذلك لكونه ليس في الحديث ، ولما يخاف من الإنكار عليه .

وأما الجزم بخلو العرش فلم يبلغنا إلا عن طائفة قليلة منهم .

والقول الثالث – وهو الصواب وهو المأثور عن سلف الأمة وأئمتها – أنه لا يزال فوق العرش ، ولا يخلو العرش منه ، مع دنوه ، ونزوله إلى السماء الدنيا ، ولا يكون العرش فوقه أ.هـ

وقوله ﷺ : " لله أشد فرحاً بتوبة عبده من أحدكم براحلته " الحديث متفق عليه .

أورد المصنف هذا الحديث لإثبات صفة (**الفرح**) .

والفرح : صفة فعلية ثابتة لله عز وجل على ما يليق بجلاله ، وعظمته عز وجل .

وقد ذكر ابن تيمية أن أحاديث الفرح من الأحاديث المتواترة .

وأهل السنة يثبتون هذه الصفة لله على ما يليق بجلاله ، وعظمته .

وأما أهل البدع فيفسرونه بلازمه ، وهو الرضا ، أو إرادة الثواب ، أو إرادة الإحسان ، وهذا كله باطل ، لأن الإنسان قد يرضى ولا يفرح ، كما ذكر ابن القيم .

قال ابن القيم رحمه الله : والفرح بالشيء فوق الرضا به ، فإن الرضا طمأنينة وسكون وانشراح ، والفرح لذة وبهجة وسرور ، فكل فرِح راض ، وليس كل راض فرِحاً ، ولهذا كان الفرح ضد الحزن ، والرضا ضد السخط ، والحزن يؤلم صاحبه ، والسخط لا يؤلمه إلا إن كان مع العجز عن الانتقام ، والله أعلم .

وفي هذا الحديث بيان أنه ينبغي للعبد أن يسارع في التوبة ، وأن يكثر منها ، لأن في ذلك إفراح للرب جل وعلا .

وقوله ﷺ : " يضحك الله إلى رجلين يقتل أحدهما الآخر ، كلاهما يدخل الجنة " متفق عليه .

أورد المصنف هذا الحديث لإثبات صفة (**الضحك**) .

والضحك : صفة فعلية ثابتة لله عز وجل على ما يليق بجلاله ، وعظمته عز وجل .

ومعنى الحديث أن الكافر يقتل المسلم ، ثم يمن الله عليه بالتوبة فيسلم ، ويدخلان الجنة ، كما جاء في تمام هذا الحديث : يقاتل هذا في سبيل الله ثم يستشهد ، فيتوب الله على القاتل فيسلم ، فيقاتل في سبيل الله فيستشهد .

قال الرشيد في التنبيهات السنية : والأحاديث في إثبات الضحك لله سبحانه وتعالى متواترة .

وأهل السنة يثبتون هذه الصفة لله على ما يليق بجلاله ، وعظمته .

وأما أهل البدع فيفسرونه بالرضا ، أو القبول ، أو أن الشيء حل عنده بمحل ما يضحك منه ، أو يفسرونه بإرادة الثواب ، أو إرادة الإنعام ، والإحسان .

وهذه التأويلات ، أو التحريفات كلها مخالفة لظاهر النص ، والعلة الموجبة لرد الصفات الاختيارية عند المعطلة هو ما يسمى بحلول الحوادث ، وقد يصحب ذلك بعض الفهم الفاسد ، والإلزامات الباطلة ، كقولهم في هذه الصفة مثلاً : يلزم من إثبات الضحك لله عز وجل إثبات الفم ، والأسنان ، واللهاة . تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً .

وهذا إنما حصل لهم لكونهم شبهوا الخالق بالمخلوق ، وغفلوا عن قوله تعالى (ليس كمثله شيء وهو السميع البصير) .

وهذا الذي جعل العلماء يقولون : كل معطل مشبه .

جاء عن أبي رزين رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : ضحك ربنا من قنوط عباده ، وقرب غيره . قال : قلت يا رسول الله أو يضحك ربنا ؟ قال : نعم . قلت : لن نعدم من رب يضحك خيراً .

وفي هذا الحديث بيان لتعامل السلف الصالح من الصحابة ، ومن سار على نهجهم مع نصوص الصفات ، وهو إجراءها على ظاهرها ، والتعرض لآثارها ، وعدم التنطع في ذكر لوازم لا تكون إلا في ذهن من لم يقدر الله حق قدره ، ممن إلتاث عقله بعلم الكلام .

وقوله ﷺ : " عجب ربنا من قنوط عباده وقرب غِيَره ، ينظر إليكم أزلين قنطين ، فيظل يضحك ، يعلم أن فرجكم قريب " حديث حسن .

أورد المصنف هذا الحديث لإثبات صفة (**العَجَب**) .

والعجب : من الصفات الفعلية الثابتة لله عز وجل على ما يليق بجلاله ، وعظمته عز وجل .

وهذا الحديث المذكور هنا ضعيف ، ولا يوجد بهذا اللفظ ، وإنما هو بلفظ (ضحك ربنا) أو (يضحك ربنا) ورواه ابن ماجه ، وأحمد ، والآجري ، والبيهقي .

قال عنه الألباني في ضعيف الجامع : ضعيف جداً ، وكذا ضعفه في تخريج السنة لابن أبي عاصم .

ومعنى (غِيَره) تغييره للحال ، من حال السوء إلى حال السرور .

وقد جاء في صحيح البخاري : عجب الله من قوم يدخلون الجنة في السلاسل .

وعند البخاري أيضاً : لقد عجب الله من فلان ، وفلانة .

ولفظ مسلم : عجب الله من صنيعكما بضيفكما الليلة .

فليت المصنف ذكر من هذه الأحاديث الصحيحة الكثيرة .

وقرأ ابن مسعود (بل عجبتُ ويسخرون) بالضم . وقد ثبتت هذه القراءة عند الحاكم بسند صحيح[(١)] .

وأهل السنة يثبتون هذه الصفة لله على ما يليق بجلاله ، وعظمته .

وينبه هنا أن التعجب الذي يحصل لابن آدم تارة يكون من استغراب حصول ذلك الشيء ، وهذا ناتج عن جهله بالأسباب ، وتارة يكون التعجب من باب استعظام ذلك الشيء لخروجه عن نظائره .

وعجب الله يكون من خروج الشيء عن نظائره تعظيماً له ، وإن كان سبحانه يعلم السر وأخفى ، فلا تخفى عليه الأسباب الموجبة للفعل ، ولكن تعجبه **تعظيماً لهذا الفعل** ، كما هو الحال في القصة التي رواها البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : أتى رجل رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله أصابني الجهد ، فأرسل إلى نسائه فلم يجد عندهن شيئاً ، فقال رسول الله ﷺ : ألا رجل يضيفه هذه الليلة يرحمه الله ، فقام رجل من الأنصار فقال : أنا يا رسول الله ، فذهب إلى أهله فقال لامرأته : ضيف رسول الله ﷺ لا تدخريه شيئاً ، قالت : والله ما عندي إلا قوت الصبية ، قال : فإذا أراد الصبية العشاء فنوميهم ، وتعالي فأطفئي السراج ، ونطوي بطوننا الليلة ، ففعلت ، ثم غدا الرجل على رسول الله ﷺ فقال : لقد عجب الله عز وجل ، أو ضحك من فلان ، وفلانة ، فأنزل الله عز وجل (ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة) .

---

(١) قال ابن جرير : قوله (بل عَجِبْتَ ويسخرون) اختلفت القرَّاء في قراءة ذلك ، فقرأته عامة قرَّاء الكوفة (بل عَجِبْتُ ويسخرون) بضم التاء من (عجبت) بمعنى : بل عظم عندي ، وكبر اتخاذهم لي شريكاً ، وتكذيبهم تنزيلي ، وهم يسخرون ، وقرأ ذلك عامة قرَّاء المدينة ، والبصرة ، وبعض قرَّاء الكوفة (عَجِبْتَ) بفتح التاء ، بمعنى : بل عجبت أنت يا محمد ، ويسخرون من هذا القرآن .

والصواب من القول في ذلك أن يقال : إنهما قراءتان مشهورتان في قرَّاء الأمصار ، فبأيتهما قرأ القارئ فمصيب .

فإن قال قائل : وكيف يكون مصيباً القارئ بهما مع اختلاف معنييهما ؟! قيل : إنهما وإن اختلف معنياهما فكل واحد من معنييه صحيح ، قد عجب محمد مما أعطاه الله من الفضل ، وسخر منه أهل الشرك بالله ، وقد عجب ربنا من عظيم ما قاله المشركون في الله ، وسخر المشركون مما قالوه .

قال ابن تيمية : وأما قوله : التعجب استعظام للمتعجب منه ، فيقال : نعم ، وقد يكون مقروناً بجهل بسبب التعجب ، وقد يكون لما خرج عن نظائره ، والله تعالى بكل شيء عليم ، فلا يجوز عليه ألا يعلم سبب ما تعجب منه ، بل يتعجب لخروجه عن نظائره تعظيماً له ، والله تعالى يعظم ما هو عظيم ، إما لعظمة سببه ، أو لعظمته .

وقوله ﷺ : " لا تزال جهنم يلقى فيها ، وتقول : هل من مزيد ؟ حتى يضع رب العزة فيها قدمه " وفي رواية : " عليها قدمه " فينزوي بعضها إلى بعض ، فتقول : قط قط " متفق عليه .

أورد المصنف هذا الحديث لإثبات صفة (**القدم**) .

والقدم : من الصفات الذاتية الخبرية الثابتة لله على ما يليق بجلاله ، وعظمته .

وأهل السنة يثبتون لله : القدم ، والساق .

فلله تعالى قدمان تليقان بجلاله ، وعظمته ، كما جاء عن ابن عباس في الكرسي أنه موضع قدمي الرب سبحانه .

وأهل البدع حرفوا هذه النصوص ، وقالوا : معنى (قدم) ما يقدمهم الله إلى النار من أهلها .

واستشهدوا لذلك بقوله تعالى (وبشر الذين آمنوا أن لهم قدم صدق عند ربهم) .

ومنها سميت القدم قدماً ، لأنها تتقدم صاحبها في المشي .

يقول الآمدي : يحتمل أن يراد به بعض الأمم المستوجبين النار ، وتكون إضافة القدم إلى الجبار تعالى إضافة تمليك .

كما فسروا لفظ (الرجل) بأن المراد بها : الطائفة ، فقالوا : يضع فيها طائفة من عباده مستحقين للدخول .

واستدلوا على ذلك بحديث أيوب عليه السلام عند البخاري : بينما أيوب يغتسل عرياناً خر عليه رِجْلُ جراد من ذهب . يعني طائفة جراد .

والرد عليهم أن يقال : إن الآية فيها إضافة القدم إلى الصدق ، أما هنا فقال (قدمه) فأضاف القدم إليه سبحانه وتعالى ، وهذا ينفي الاحتمال الوارد في الآية .

وأيضاً يقال : يمنع هذا التأويل الرواية الأخرى (رجله) .

فائدة : قال السعدي : ولما كان من مقتضى رحمته أن لا يعذب أحداً بغير جرم ، وكانت النار في غاية الكبر والسعة ، حقق وعده تعالى ووضع عليها قدمه ، فتلاقى طرفاها ، و لم يبق فيها فضل عن أهلها ، وأما الجنة فإنه يبقى فيها فضل عن أهلها مع كثرتهم أ.هـ فينشئ الله لها خلقاً آخرين ، كما ثبت ذلك في الحديث .

وقوله ﷺ : " يقول الله : يا آدم . فيقول : لبيك ، وسعديك . فينادي بصوت : إن الله يأمرك أن تخرج من ذريتك بعثاً إلى النار " متفق عليه .

وقوله : " ما منكم من أحد إلا سيكلمه ربه ، وليس بينه وبينه حاجب ، ولا ترجمان " .

وقوله ﷺ في رقية المريض : " ربنا الله الذي في السماء ، تقدس اسمك ، أمرك في السماء والأرض ، كما رحمتك في السماء ، اجعل رحمتك في الأرض ، اغفر لنا حوبنا ، وخطايانا ، أنت رب الطيبين ، أنزل رحمة من رحمتك ، وشفاء من شفائك على هذا الوجع فيبرأ " حديث حسن رواه أبو داود ، وغيره .

وقوله : " ألا تأمنوني وأنا أمين من في السماء " رواه البخاري ، وغيره .

وقوله " والعرش فوق ذلك ، والله فوق عرشه ، وهو يعلم ما أنتم عليه "حديث حسن رواه أبو داود ، وغيره .

وقوله للجارية " أين الله ؟ قالت : في السماء ، قال : من أنا ؟ قالت : أنت رسول الله ، قال : اعتقها فإنها مؤمنة " رواه مسلم .

وقوله : " أفضل الإيمان أن تعلم أن الله معك حيثما كنت " حديث حسن .

وقوله : " إذا قام أحدكم إلى الصلاة فإن الله قبل وجهه[1]، فلا يبصقن قبل وجهه ، ولا عن يمينه ، ولكن عن يساره ، أو تحت قدمه " متفق عليه .

وقوله ﷺ : " اللهم رب السموات السبع ، ورب العرش العظيم ، ربنا ورب كل شيء ، فالق الحب والنوى ، منزل التوراة ، والإنجيل ، والفرقان ، أعوذ بك من شر كل دابة أنت آخذ بناصيتها ، اللهم أنت الأول فليس قبلك شيء ، وأنت الآخر فليس بعدك شيء ، وأنت الظاهر فليس فوقك شيء ، وأنت الباطن فليس دونك شيء ، اقض عني الدين ، وأغنني من الفقر " رواه مسلم .

وقوله ﷺ لما رفع الصحابة أصواتهم بالذكر : " أيها الناس اربعوا على أنفسكم فإنكم لا تدعون أصمَ ، ولا غائباً ، إنما تدعون سميعاً ، قريباً ، إن الذي تدعونه أقرب إلى أحدكم من عنق راحلته " متفق عليه .

وقوله ﷺ : " إنكم سترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر ، لا تضامون في رؤيته[2] ، فإن استطعتم أن لا تغلبوا على الصلاة قبل طلوع الشمس ، وقبل غروبها فافعلوا " متفق عليه .

---

(١) قال ابن تيمية : وهو سبحانه فوق العرش ، وهو قبل وجه المصلي ، بل هذا الوصف يثبت للمخلوقات ، فإن الإنسان لو أنه يناجي السماء ، أو يناجي الشمس ، والقمر لكانت السماء ، والشمس ، والقمر فوقه ، وكانت أيضاً قبل وجهه .

(٢) **فائدة :** قوله (لا تضامون) جاءت بعدة روايات :

١. (لا تضامّون) بتشديد الميم ، من التضام ، بمعنى التزاحم ، والتلاصق ، فلا يحتاج إلى التزاحم لوضوحه . وروي مع التشديد ضم الميم ، وفتحها .

٢. (لا تُضامون) بضم التاء ، وتخفيف الميم ، من الضيم ، وهو الظلم ، والغبن ، والمعنى : لا يحجب بعضكم بعضاً عن الرؤية فيظلمه بمنعه ذلك ، لأن الكل يراه .

٣. (لا تضارون) (لا تضارّون) بمعنى : لا يلحقكم ضرر . فالكل يراه وهو في غاية ما يكون من الطمأنينة ، والراحة .

إلى أمثال هذه الأحاديث التي يخبر فيها رسول الله ﷺ عن ربه بما يخبر به .

فإن الفرقة الناجية : أهل السنة ، والجماعة يؤمنون بذلك ، كما يؤمنون بما أخبر الله به في كتابه من غير تحريف ، ولا تعطيل ، ومن غير تكييف ، ولا تمثيل ، بل هم الوسط في فرق الأمة ، كما أن الأمة هي الوسط في الأمم .

في هذا المقطع ذكر المصنف عدة أحاديث لإثبات صفات سبق الكلام عنها ، وهي : صفة الكلام ، والقول ، والنداء ، والصوت ، وصفة العلو ، والفوقية ، وصفة المعية ، وإثبات رؤية المؤمنين ربهم يوم القيامة .

ثم أعاد تقرير طريقة أهل السنة ، والجماعة في التعامل مع نصوص الصفات بقوله هنا (من غير تحريف ، ولا تعطيل ، ومن غير تكييف ، ولا تمثيل) .

وبعد أن ذكر المصنف طريقة أهل السنة ، والجماعة ، ذكر أن هذه الطريقة وسط بين طريقتي أهل البدع ، بين طريقة الإثبات مع التشبيه ، وطريقة التعطيل .

وأما أهل السنة فإنهم يثبتون بلا تشبيه ، وينزهون بلا تعطيل .

ثم ذكر أن هذه الأمة كما أنها وسط بين الملل ، فهذه الطائفة (أهل السنة ، والجماعة) وسط بين فرق الأمة ، كما قال في موضع : أهل السنة ، والجماعة في الإسلام كأهل الإسلام في أهل الملل .

وبعد أن ذكر هذا الكلام ، استطرد في بيان وسطية منهج أهل السنة ، والجماعة في عدة أمور ، كما يأتي .

وانظر شرح الواسطية لشيخنا ابن عثيمين رحمه الله ، في وسطية الأمة بين الأمم .

فهم وسط في باب صفات الله سبحانه وتعالى ، بين : أهل التعطيل الجهمية ، وبين : أهل التمثيل المشبهة .

أهل السنة ، والجماعة وسط في باب الأسماء ، والصفات بين : المعطلة ، والمشبهة .

والناس تجاه الأسماء ، والصفات ثلاث طوائف .

١. أهل السنة ، والجماعة :

وهؤلاء يثبتون جميع الأسماء ، وجميع الصفات الثابتة لله تعالى في الكتاب ، والسنة ، على الوجه اللائق بالله ، وينفون عنه سبحانه ما نفاه عن نفسه ، وما نفاه عنه رسوله ﷺ كما سبق بيانه في هذه الرسالة .

٢. المعطلة :

وهؤلاء طوائف متعددة أعظمهم جرماً الجهمية الذين أنكروا جميع الأسماء ، والصفات ، ثم المعتزلة الذين أنكروا الصفات ، وأثبتوا الأسماء ، ثم الأشاعرة الذين أنكروا أكثر الصفات ، واثبتوا البعض عن طريق العقل .

٣. المشبهة الممثلة :

وهؤلاء الذين يمثلون صفات الله بصفات خلقه ، والعياذ بالله .

وأول من قال ذلك هشام بن الحكم الرافضي ، ثم انتحل هذه الطريقة محمد بن كرام السجستاني .

قال نعيم بن حماد شيخ البخاري : من شبه الله بخلقه فقد كفر ، ومن جحد ما وصف الله به نفسه فقد كفر ، وليس في ما وصف الله به نفسه ولا رسوله تشبيهاً .

وقال ابن القيم : المعطل يعبد عدماً – لأنه لا بد للموجود من صفات ، وهؤلاء نفوها ، أو بعضها – والممثل يعبد صنماً .

وهم وسط في باب أفعال الله بين : القدرية ، والجبرية .

أهل السنة والجماعة وسط في باب القدر بين : الجبرية ، والقدرية .

والناس تجاه فعل الله الذي هو القدر ، وأفعال العبد ثلاث طوائف .

١. أهل السنة ، والجماعة : يقولون : العبد له قدرة ، وإرادة واختيار في أفعاله ، لكنها لا تكون إلا بإرادة الله وقدرته ، فالعبد له مشيئة ، لكنها تحت مشيئة الله ، كما قال تعالى (وما تشاءون إلا أن يشاء الله رب العالمين) .

٢. الجبرية : يقولون : العبد مجبور على أفعاله ، ولا قدرة له ، ولا اختيار ، وإنما هو تحت القدر ، والله يفعل به ما يشاء ، بغير إرادة منه .

٣. القدرية : يقولون : لا دخل للقدر في أفعال العبد ، بل العبد هو الذي يفعل ، وهو الذي يريد ، فهو الذي يخلق فعله .

ويأتي إن شاء الله مزيد كلام عن هذه المسائل عند ذكر المصنف لمسائل القدر .

وفي باب وعيد الله بين : المرجئة ، وبين : الوعيدية من القدرية ، وغيرهم .

أهل السنة والجماعة وسط في باب الوعد ، والوعيد بين : المرجئة ، والوعيدية .

والناس تجاه الوعد ، والوعيد ثلاث طوائف .

١. أهل السنة والجماعة :

وعندهم أن فاعل الكبيرة لا يسلب منه مطلق الإيمان ، ولا يعطى الإيمان المطلق ، بل هو مؤمن بإيمانه ، فاسق بكبيرته .

وأما في الآخرة فمآله الجنة ، ولا يخلد في النار ، وربما عُذب بقدر معصيته ، ثم دخل الجنة ، وربما دخل الجنة ابتداء .

٢. المرجئة(١) **:**

وهؤلاء دركات :

١. المرجئة الغلاة (الجهمية) .

٢. المرجئة المتوسطون (الأشاعرة) .

٣. مرجئة الفقهاء ، وهؤلاء أخف أنواع المرجئة .

وهؤلاء يسمون (الوعدية) لتغليبهم لنصوص الوعد .

٣. الوعيدية :

وتشمل فرقتان :

أ. القدرية (المعتزلة) .

ب. الخوارج .

وكلاهما يقول : فاعل الكبيرة مخلد في النار ، واختلفوا في اسمه في الدنيا ، هل هو كافر أم لا .

فكفرته الخوارج ، وجعلته المعتزلة في منزلة بين المنزلتين .

ويأتي إن شاء الله مزيد كلام عن هذه المسائل عند ذكر المصنف لمسائل الإيمان .

---

(١) قال ابن مانع في تعليقه على الواسطية : فالجهم هو الذي ابتدع التعطيل ، والإرجاء ، والجبر .

وقال ابن القيم : جيم وجيم ثم جيم معهما ... مقرونة مع أحرف بوزان

جبر وإرجاء وجيم تجهم ... فتأمل المجـــموع في الميزان

يقصد بذلك : أن الجهمية مرجئة ، وجبرية .

وفي باب أسماء الإيمان ، والدين بين : الحرورية ، والمعتزلة ، وبين : المرجئة ، والجهمية .

أهل السنة والجماعة في باب أسماء الإيمان وسط بين : الحرورية(١) **، والمعتزلة ، وبين : المرجئة ، والجهمية .**

وهذا له علاقة بالسابق ، فعندنا **باب الأسماء ، وباب الأحكام .**

أما في باب الأسماء فالوعيدية – الحرورية (الخوارج) والمعتزلة – اختلفوا في الاسم .

فالخوارج قالوا : فاعل الكبيرة كافر .

أما المعتزلة فأخرجوه من الإيمان ، و لم يدخلوه في الكفر ، بل قالوا : هو في مترلة بين المترلتين .

والوعدية من المرجئة قالوا : مؤمن كامل الإيمان .

وتوسط أهل السنة فقالوا : لا نعطيه اسم الإيمان المطلق ، ولا ننفي عنه مطلق الإيمان ، بل هو مؤمن ناقص الإيمان .

وأما في باب الأحكام فاتفق الوعيدية أنه مخلد في النار ، واختلفوا في حكم الدنيا .

فالخوارج قالوا : يحل دمه وماله كالكافر .

والمعتزلة قالوا : لا يحل دمه وماله ، لأنه ليس بكافر .

وأما المرجئة فمنهم من قال : لا يضر مع الإيمان معصية ، كما أنه لا ينفع مع الكفر طاعة ، ويلزم على هذا القول أنه يدخل الجنة ابتداءً ، ولا يعذب بمعاصيه .

وتوسط أهل السنة فقالوا : لا يخلد في النار أبداً ، ولكن قد يعذب على معاصيه ، وقد تشمله رحمة الله .

وأما في الدنيا فيعامل معاملة المؤمن ، فلا يحل دمه وماله .

فائدة : قال شيخنا في تناقض المعتزلة : يا سبحان الله كيف نصلي عليه ونقول : اللهم اغفر له ، وهو مخلد في النار أ.هـ

ويأتي إن شاء الله مزيد كلام عن هذه المسائل عند ذكر المصنف لمسائل الإيمان .

---

(١) الحرورية : هم الخوارج ، سموا بذلك نسبة إلى قرية حروراء ، قرية قريبة من الكوفة اجتمعوا فيها حين خرجوا على علي رضي الله عنه .

وفي أصحاب رسول الله ﷺ بين : الروافض ، والخوارج .

أهل السنة والجماعة وسط في باب الصحابة وتوليهم بين : الروافض ، والخوارج .

والناس تجاه أصحاب النبي ﷺ ثلاث طوائف .

١. أهل السنة والجماعة :

وعقيدتهم في الصحابة أنهم يحبون جميع الصحابة ، ويترضون عن جميعهم ، كما قال تعالى (رضي الله عنهم ورضوا عنه) ولا يكفرونهم ، ولا أحداً منهم مات على التوحيد ، ويكفون عما شجر بينهم ، ولهم اعتقاد يذكره المصنف في آخر الرسالة إن شاء الله تعالى .

٢. الروافض :

وهؤلاء غلوا في بعض الصحابة كعلي ، وآل البيت ، وكفروا أكثر الصحابة[١] .

٣. الخوارج :

وهؤلاء كفروا الصحابة ، وقاتلوهم ، وخرجوا عليهم .

وينبه أنه في هذا الباب ليس هناك تقابل مطلق بين الروافض ، والخوارج ، بحيث يكون هناك طائفة غالية في جميع الصحابة ، وطائفة جافية للجميع ، بل كلا الطائفتين جمعت بين الغلو ، والجفاء .

قال ابن تيمية : وهم أيضاً – يعني أهل السنة – في أصحاب رسول الله ﷺ رضي عنهم وسط بين الغالية الذين يغالون في علي رضي الله عنه فيفضلونه على أبي بكر ، وعمر رضي الله عنهما ، ويعتقدون أنه الإمام المعصوم دونهما ، وأن الصحابة ظلموا وفسقوا ، وكفروا الأمة بعدهم كذلك ، وربما جعلوه نبياً ، أو إلهاً ، وبين الجافية الذين يعتقدون كفره ، وكفر عثمان رضي الله عنهما ، ويستحلون دماءهما ، ودماء من تولاهما ، ويستحبون سب علي ، وعثمان ، ونحوهما ، ويقدحون في خلافة علي رضي الله عنه وإمامته .

ويأتي إن شاء الله مزيد كلام عن هذه المسائل عند ذكر المصنف لعقيدة أهل السنة في الصحابة .

---

(١) وهم على ثلاث دركات :

أ. **الغلاة** : وهؤلاء ألهوا علياً ، أو قالوا : الله حل فيه ، أو أنه الرسول ، ولكن جبريل غلط ، أو أخطأ في إعطاء الرسالة لمحمد ﷺ إلى غير ذلك من الغلو .

ب. **السبابة** : الذين يسبون أبا بكر ، وعمر ، وغيرهما من الصحابة ، ويزعمون أن علياً هو الوصي ، وأن الصحابة غصبوه حقه ، وظلموه بتقديم أبي بكر ، وعمر .

ج. **المفضلة** : الذين يفضلون علياً على أبي بكر ، وعمر ، وباقي الصحابة .

قال ابن تيمية : فعاقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب الطوائف الثلاث .

وقد دخل فيما ذكرناه من الإيمان بالله : الإيمان بما أخبر الله به في كتابه ، وتواتر عن رسوله ﷺ ، وأجمع عليه سلف الأمة ، من أنه سبحانه فوق سماواته على عرشه ، عليٌ على خلقه .

وهو سبحانه معهم أينما كانوا ، يعلم ما هم عاملون ، كما جمع بين ذلك في قوله : " هو الذي خلق السماوات والأرض في ستة أيام ثم استوى على العرش يعلم ما يلج في الأرض وما يخرج منها وما يترل من السماء وما يعرج فيها وهو معكم أينما كنتم والله بما تعملون بصير " .

وليس معنى قوله " وهو معكم " أنه مختلط بالخلق ، فإن هذا لا توجبه اللغة ، وهو خلاف ما أجمع عليه سلف الأمة ، وخلاف ما فطر الله عليه الخلق .

بل القمر آية من آيات الله من أصغر مخلوقاته ، وهو موضوع في السماء ، وهو مع المسافر أينما كان .

وهو سبحانه فوق عرشه ، رقيب على خلقه ، مهيمن عليهم ، مطلع إليهم ، إلى غير ذلك من معاني ربوبيته.

وكل هذا الكلام الذي ذكره الله – من أنه فوق العرش وأنه معنا – حق على حقيقته لا يحتاج إلى تحريف ، ولكن يصان عن الظنون الكاذبة ، مثل أن يُظن أن ظاهر قوله (في السماء) أن السماء تظله ، أو تقله ، وهذا باطل بإجماع أهل العلم والإيمان ، فإن الله قد وسع كرسيه السموات والأرض ، وهو يمسك السموات والأرض أن تزولا ، ويمسك السماء أن تقع على الأرض إلا بإذنه ، ومن آياته أن تقوم السماء والأرض بأمره .

وقد دخل في ذلك : الإيمان بأنه قريب من خلقه ، كما قال تعالى " وإذا سألك عبادي عني فإني قريب أجيب دعوة الداع إذا دعان " الآية .

وقوله ﷺ : " إن الذي تدعونه أقرب إلى أحدكم من عنق راحلته " .

وما ذكر في الكتاب ، والسنة من قربه ، ومعيته لا ينافي ما ذكر من علوه ، وفوقيته ، فإنه سبحانه ليس كمثله شئ في جميع نعوته ، وهو عال في دنوه ، قريب في علوه .

ومن الإيمان بالله ، وكتبه : الإيمان بأن القرآن كلام الله ، متزل غير مخلوق ، منه بدأ ، وإليه يعود ، وأن الله تكلم به حقيقة ، وأن هذا القرآن الذي أنزله الله على نبيه محمد ﷺ هو كلام الله حقيقة ، لا كلام غيره .

ولا يجوز إطلاق القول بأنه حكاية عن كلام الله ، أو عبارة ، بل إذا قرأه الناس ، أو كتبوه في المصاحف لم يخرج بذلك عن أن يكون كلام الله تعالى حقيقة ، فإن الكلام إنما يضاف حقيقة إلى من قاله مبتدئاً ، لا إلى من قاله مبلغاً مؤدياً .

وهو كلام الله حروفه ، ومعانيه ، ليس كلام الله الحروف دون المعاني ، ولا المعاني دون الحروف .
وقد دخل أيضاً فيما ذكرناه من الإيمان به ، وبكتبه ، وبرسله : الإيمان بأن المؤمنين يرونه يوم القيامة عياناً بأبصارهم ، كما يرون الشمس صحواً ليس دونها سحاب ، وكما يرون القمر ليلة البدر لا يضامون في رؤيته ، يرونه سبحانه وهم في عرصات القيامة ، ثم يرونه بعد دخول الجنة ، كما يشاء الله سبحانه وتعالى .

في هذا المقطع يفصل المصنف الكلام في أشهر الصفات التي حصل فيها نزاع ، ومعارضة من أهل البدع ، وهي : صفة : العلو ، والمعية ، والقرب ، والكلام ، ورؤية الله عز وجل .
وقد سبق الكلام عن هذه المسائل عند ذكرها في الآيات التي ذكرها المصنف في الصفات .
وقد كرر المصنف الكلام عن هذه الصفات لأهميتها ، وكثرة الخلاف فيها .
فذكرها مرة في ذكر الآيات ، ثم ذكرها ثانية عند ذكر الأحاديث في الصفات ، ثم أفرد الكلام لها هنا ، وهو كالشرح منه لتلك النصوص .
وبهذا يكون المصنف قد انتهى من هذا القسم من الرسالة المتضمن لذكر الآيات ، والأحاديث الواردة في الأسماء ، والصفات ، وأعاد في خاتمة هذا القسم ما كان ابتدأه في أول الرسالة من ذكر طريقة أهل السنة ، والجماعة في باب الأسماء ، والصفات ، وأنه إثبات بلا تمثيل ، وتنزيه بلا تعطيل .

ومن الإيمان باليوم الآخر : الإيمان بكل ما أخبر به النبي ﷺ مما يكون بعد الموت ، فيؤمنون بفتنة القبر ، وبعذاب القبر ، ونعيمه .

فأما الفتنه فإن الناس يفتنون في قبورهم ، فيقال للرجل : من ربك ، وما دينك ، ومن نبيك ؟

فيثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت .

فيقول المؤمن : ربي الله ، والإسلام ديني ، ومحمد نبي .

وأما المرتاب فيقول : آه آه(١) لا أدري ، سمعت الناس يقولون شيئاً فقلته ، فيضرب بِمرْزَبَةٍ من حديد فيصيح صيحةً يسمعها كل شيء إلا الإنسان ، ولو سمعها الإنسان لصعق .

ثم بعد هذه الفتنة إما نعيم ، وإما عذاب إلى يوم القيامة الكبرى ، فتعاد الأرواح إلى الأجساد .

بدأ المصنف هنا فصلاً جديداً يتحدث فيه عن بعض أمور الغيب التي يجب الإيمان بها ، وهي داخلة في الإيمان باليوم الآخر – أحد أركان الإيمان الستة – :

١. فتنة القبر ، ثم نعيمه ، أو عذابه :

المقصود بفتنة القبر هي فتنة منكر ، ونكير .

وقد جاء عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : إذا قبر الميت ، أو قال أحدكم ، أتاه ملكان أسودان ، أزرقان ، يقال لأحدهما المنكر ، والآخر النكير ، فيقولان : ما كنت تقول في هذا الرجل ؟ فيقول : ما كان يقول هو : عبد الله ، ورسوله ، أشهد ألا إله إلا الله ، وأن محمداً عبده ورسوله . فيقولان : قد كنا نعلم أنك تقول هذا . ثم يفسح له في قبره سبعون ذراعاً في سبعين ، ثم ينور له فيه ، ثم يقال له : نم . فيقول : أرجع إلى أهلي فأخبرهم . فيقولان : نم كنومة العروس الذى لا يوقظه إلا أحب أهله إليه . حتى يبعثه الله من مضجعه ذلك .

وإن كان منافقاً قال : سمعت الناس يقولون فقلت مثله لا أدرى . فيقولان : قد كنا نعلم أنك تقول ذلك .

فيقال للأرض : التئمي عليه . فتلتئم عليه ، فتختلف فيها أضلاعه ، فلا يزال فيها معذباً حتى يبعثه الله من مضجعه ذلك .

رواه الترمذي ، وقال : حديث حسن غريب . وقال الألباني : وإسناده حسن .

وسميا منكر ، ونكير ، لأن الميت لا يعرفهما ، و لم ير صورة مثل صورتهما ، كما قال إبراهيم عليه السلام (سلام قوم منكرون) .

وذكر بعضهم أن اللذين يسألان المؤمن اسمهما البشير ، والمبشر ، والأول هو الصحيح .

ومقتضى الأحاديث استواء الناس في اسميهما ، والأحاديث الواردة في المبشر ، والبشير لا تثبت .

ففتنة القبر المراد بها سؤال الملكين ، والنعيم ، أو العذاب إنما هو نتيجة هذا الامتحان والسؤال .

---

(١) وفي بعض النسخ (هاه هاه) .

وتسمى هذه المرحلة بالبرزخ .

والبرزخ لغة : الحاجز بين الشيئين ، كما قال تعالى (بينهما برزخ لا يبغيان) ، أي : حاجز .

شرعاً : هو من وقت الموت إلى يوم القيامة . من مات دخله ، وسمي بذلك ، لأنه يحجز بين الدنيا والآخرة .

قال مجاهد عن قوله تعالى (ومن ورائهم برزخ إلى يوم يبعثون) هو ما بين الموت إلى البعث .

قال ابن القيم : ومما ينبغي أن يعلم أن عذاب القبر هو عذاب البرزخ ، فكل من مات وهو مستحق للعذاب ناله نصيبه من ذلك قُبر ، أو لم يُقبر .

فائدة : عذاب البرزخ أحد المكفرات التي تكفر بها ذنوب العبد .

وقد تواترت الأحاديث في ثبوت فتنة القبر ، وعذاب القبر ، ونعيمه ، خلافاً للمعتزلة ، والخوارج الذين ينكرون ذلك بدعوى أنها لم تثبت بالحس .

ومما جاء في كتاب الله من الدلالة على ثبوت عذاب القبر قوله تعالى عن آل فرعون (النار يعرضون عليها غدواً وعشياً ويوم تقوم الساعة أدخلوا آل فرعون أشد العذاب) .

قال القرطبي : الجمهور على أن هذا العرض يكون في البرزخ ، وهو حجة في تثبيت عذاب القبر .

وقال ابن كثير : وهذه الآية أصل كبير في استدلال أهل السنة على عذاب البرزخ في القبور .

وقال تعالى (سنعذبهم مرتين) قال ابن مسعود ، وأبو مالك ، وابن جريج ، والحسن البصري ، وسعيد ، وقتادة ، وابن إسحاق ما حاصله : إن المراد بذلك : عذاب الدنيا ، وعذاب القبر (ثم يردون إلى عذاب عظيم) هو عذاب النار .

ومال ابن جرير إلى ترجيح هذا القول في الآية .

وقال تعالى (ولنذيقنهم من العذاب الأدنى دون العذاب الأكبر) قال البراء بن عازب ، ومجاهد ، وأبو عبيدة : يعني به عذاب القبر .

ومما جاء في السنة في ثبوت ذلك ما جاء في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها قالت : سألت رسول الله ﷺ عن عذاب القبر . قال : نعم عذاب القبر حق .

وعند مسلم أنه ﷺ كان يعلمهم هذا الدعاء كما يعلمهم السورة من القرآن : اللهم إني أعوذ بك من عذاب جهنم ، ومن عذاب القبر ...

وحديث ابن عباس في الصحيحين أنه ﷺ مرَّ بقبرين فقال : إنهما ليعذبان ... والأحاديث في ذلك كثيرة .

قال ابن تيمية : مذهب سائر المسلمين ، بل وسائر أهل الملل إثبات القيامة الكبرى ، وقيام الناس من قبورهم ، والثواب والعقاب هناك ، وإثبات الثواب والعقاب في البرزخ – ما بين الموت إلى يوم القيامة – هذا قول السلف قاطبة ، وأهل السنة والجماعة ، وإنما أنكر ذلك في البرزخ قليل من أهل البدع أ.هـ

وأهل السنة يعتقدون ذلك ، ويؤمنون به ، ولا يتكلمون في كيفيته ، إذ ليس للعقل وقوف على كيفيته لكونه لا عهد له به في هذه الدار ، وعلى هذا درج السلف الصالح .

قال ابن أبي العز في شرح الطحاوية : فيجب اعتقاد ذلك والإيمان به ، ولا نتكلم في كيفيته ، إذ ليس للعقل وقوف على كيفيته ، لكونه لا عهد له به في هذه الدار .

مسائل متعلقة بفتنة القبر :

مسألة : هل يستثنى من هذه الفتنة والسؤال أحد ؟

جاءت بعض الأحاديث الدالة على استثناء بعض الناس من هذه الفتنة ، ومن ذلك :

١. الشهيد : لعدة أحاديث وردت في ذلك ، منها ما جاء عند النسائي مرفوعاً : كفى ببارقة السيوف على رأسه فتنة .

قال الألباني : سنده صحيح .

٢. الأنبياء : وفي استثنائهم خلاف بين العلماء ، والأقرب أنهم لا يفتنون لسببين :

الأول : لأنهم هم الذين بلغوا الدين ، وعرفوا الناس بربهم ، والسؤال في القبر يكون عنهم ، لا لهم .

الثاني : لأن الأحاديث وردت باستثناء الشهداء ، وهم أدنى رتبة من الأنبياء .

ورجح شيخنا أن الأنبياء والصديقين لا يسألون .

٣. الأطفال : وفي المسألة خلاف بين العلماء ، فمنهم من قال : إنهم يفتنون ، لأنه يقال في الصلاة عليهم : اللهم قه عذاب القبر ، وفتنة القبر .

واختار ابن القيم أنهم لا يسألون لأنهم غير مكلفين ، وقال : هذا الذي عليه أكثر أهل الحديث ، وله تشهد النقول ، والأخبار المستفيضة .

واختار شيخنا أنهم لا يفتنون ، لأنهم لا يعذبون .

٤. المجنون : وفي المسألة خلاف بين العلماء ، والأقرب أنه لا يفتن ، لأنه غير مكلف ، والله أعلم .

قال ابن تيمية : وقد تواترت الأحاديث عن النبي ﷺ في هذه الفتنة من حديث البراء بن عازب ، وأنس بن مالك ، وأبي هريرة وغيرهم رضي الله عنهم ، وهي عامة للمكلفين إلا النبيين فقد اختلف فيهم .

وكذلك اختلف في غير المكلفين ، كالصبيان ، والمجانين . فقيل : لا يفتنون ، لأن المحنة إنما تكون للمكلفين ، وهذا قول القاضي ، وابن عقيل ، وعلى هذا فلا يلقنون بعد الموت .

وقيل : يلقنون ، ويفتنون أيضاً ، وهذا قول أبي حكيم ، وأبي الحسن بن عبدوس ، ونقله عن أصحابه ، وهو مطابق لقول من يقول : إنهم يكلفون يوم القيامة ، كما هو قول أكثر أهل العلم ، وأهل السنة من أهل الحديث ، والكلام ، وهو الذي ذكره أبو الحسن الأشعري رضي الله عنه عن أهل السنة ، واختاره ، وهو مقتضى نصوص الإمام أحمد .

مسألة : اختلف العلماء هل سؤال القبر خاص بأمة محمد ﷺ ، أو هو عام لكل الأمم ؟

١. السؤال خاص بأمة محمد ﷺ . لقوله ﷺ (إن أمتي يفتنون في قبورهم) . رواه مسلم

ولأن الأحاديث الواردة في سؤال القبر فيها (من نبيك ؟) ، وجواب المؤمن : ونبي محمد ﷺ .

٢. السؤال عام لكل الأمم ، وهذا هو الصحيح ، لأن النصوص عامة .

وقد روى الإمام مسلم عن عائشة قالت : دخل علي رسول الله ﷺ وعندي امرأة من اليهود وهى تقول : هل شعرت أنكم تفتنون في القبور . قالت : فارتاع رسول الله ﷺ وقال : إنما تفتن يهود . قالت عائشة : فلبثنا ليالي ثم قال رسول الله ﷺ : هل شعرت أنه أوحي إلي أنكم تفتنون في القبور . قالت عائشة : فسمعت رسول الله ﷺ بعدُ يستعيذ من عذاب القبر .

ورجح هذا القول ابن القيم ، وأجاب عن أدلة الأقوال الأخرى ، وأن كل أمة تسأل عن نبيها . واختاره شيخنا .

قال ابن القيم : و الظاهر والله أعلم أن كل نبي مع أمته كذلك ، وأنهم معذبون في قبورهم بعد السؤال لهم ، وإقامة الحجة عليهم كما يعذبون في الآخرة بعد السؤال ، وإقامة الحجة ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

مسألة : الصحيح أن الكافر يُسئل خلافاً لما ذهب إليه ابن عبد البر ، مستدلاً بقوله ﷺ : إن هذه الأمة تبتلى في قبورها .

وقد جاء مصرحاً بذلك في رواية : وأما الكافر ، أو المنافق فيقول...

مسائل متعلقة بنعيم القبر ، وعذابه :

مسألة : هل نعيم القبر ، وعذابه يقع على الروح ، أو البدن ؟

الأصل أنه يقع على الروح ، والبدن تابع له ، كما قال شيخنا .

وقال ابن تيمية : العذاب ، والنعيم على النفس ، والبدن جميعاً باتفاق أهل السنة والجماعة ، تنعم النفس ، وتعذب منفردة عن البدن ، وتعذب متصلة بالبدن ، والبدن متصل بها ، فيكون النعيم ، والعذاب عليهما في هذه الحال مجتمعين كما يكون للروح منفردة عن البدن .

وهل يكون العذاب ، والنعيم للبدن بدون الروح ؟ هذا فيه قولان مشهوران لأهل الحديث ، والسنة ، والكلام أ.هـ

وقال أيضاً : وأن ذلك يحصل لروحه ، ولبدنه ، وأن الروح تبقى بعد مفارقة البدن منعمة ، أو معذبة ، وأنها تتصل بالبدن أحياناً فيحصل له معها النعيم ، والعذاب .

مسألة : العذاب على الكفار في القبر سرمدي إلى قيام الساعة ، كما قال تعالى (النار يعرضون عليها غدواً وعشياً ويوم تقوم الساعة أدخلوا آل فرعون أشد العذاب) .

وذكر ابن القيم أن عذاب القبر ينقطع عن الموحدين ، وكذا يرى شيخنا ابن عثيمين ، والله أعلم .

قال ابن القيم : المسألة الرابعة عشرة وهي قوله عذاب القبر دائم ، أم منقطع ، جوابها أنه نوعان :

نوع دائم ، سوى ما ورد في بعض الأحاديث أنه يخفف عنهم ما بين النفختين ، فإذا قاموا من قبورهم قالوا (يا ويلنا من بعثنا من مرقدنا) ويدل على دوامه قوله تعالى (النار يعرضون عليها غدواً وعشياً) .

ويدل عليه أيضاً ما تقدم في حديث سمرة الذي رواه البخاري في رؤيا النبي ﷺ وفيه (فهو يفعل به ذلك إلى يوم القيامة) .

وفي حديث ابن عباس في قصة الجريدتين (لعله يخفف عنهما ما لم تيبسا) فجعل التخفيف مقيداً برطوبتهما فقط .

وفي حديث الربيع بن أنس ، عن أبي العالية ، عن أبي هريرة (ثم أتى على قوم ترضخ رؤوسهم بالصخر ، كلما رضخت عادت لا يفتر عنهم من ذلك شيء) وقد تقدم .

وفي الصحيح في قصة الذي لبس بردين ، وجعل يمشي يتبختر ، فخسف الله به الأرض (فهو يتجلجل فيها إلى يوم القيامة) .

وفي حديث البراء بن عازب في قصة الكافر (ثم يفتح له باب إلى النار فينظر إلى مقعده فيها حتى تقوم الساعة) رواه الإمام أحمد ، وفي بعض طرقه (ثم يخرق له خرقاً إلى النار ، فيأتيه من غمها ، ودخانها إلى القيامة) .

النوع الثاني إلى مدة ثم ينقطع ، وهو عذاب بعض العصاة الذين خفت جرائمهم ، فيعذب بحسب جرمه ثم يخفف عنه ، كما يعذب في النار مدة ثم يزول عنه العذاب ، وقد ينقطع عنه العذاب بدعاء ، أو صدقة ، أو استغفار ، أو ثواب حج ، أو قراءة تصل إليه من بعض أقاربه ، أو غيرهم أ.هـ

مسألة : ضمة القبر لا ينجو منها أحد لقوله ﷺ (لو نجا منها أحد لنجا منها سعد بن معاذ) وقد رأت عائشة صغيراً يحمل فبكت ، وقالت : (أشفقت عليه من ضمة القبر) .

وذكر بعض العلماء أن ضمة القبر للكافر ضمة غضب وحنق ، وأما ضمها للمؤمن فضمة الحبيب لحبيبه ، وإن كان يلقى منها شدة ، والله أعلم بذلك ، وإن كان ظاهر الحديث أنها للتخويف ، ويدل على ذلك بكاء عائشة ، والله أعلم .

فائدة : صورة فتنة القبر بالتفصيل ، كما رواها الإمام أحمد في مسنده عن البراء بن عازب قال : خرجنا مع النبي ﷺ في جنازة رجل من الأنصار فانتهينا إلى القبر ولما يلحد ، فجلس رسول الله ﷺ وجلسنا حوله ، وكأن على رؤوسنا الطير ، وفي يده عود ينكت في الأرض ، فرفع رأسه فقال : استعيذوا بالله من عذاب القبر مرتين ، أو ثلاثاً ، ثم قال : إن العبد المؤمن إذا كان في انقطاع من الدنيا ، وإقبال من الآخرة نزل إليه ملائكة من السماء ، بيض الوجوه ، كأن وجوههم الشمس ، معهم كفن من أكفان الجنة ، وحنوط من حنوط الجنة ، حتى يجلسوا منه مد البصر ، ثم يجئ ملك الموت عليه السلام حتى يجلس عند رأسه ، فيقول : أيتها النفس الطيبة ، اخرجي إلى مغفرة من الله ورضوان ، قال فتخرج تسيل كما تسيل القطرة من في السقاء ، فيأخذها فإذا أخذها لم يدعوها في يده طرفة عين حتى يأخذوها فيجعلوها في ذلك الكفن ، وفي ذلك الحنوط ، ويخرج منها كأطيب نفحة مسك وجدت على وجه الأرض ، قال فيصعدون بها فلا يمرون يعني بها على ملأ من الملائكة إلا قالوا : ما هذا الروح الطيب ؟ فيقولون : فلان بن فلان ، بأحسن أسمائه التي كانوا يسمونه بها في الدنيا ، حتى ينتهوا بها إلى السماء الدنيا ، فيستفتحون له فيفتح لهم ، فيشيعه من كل سماء مقربوها إلى السماء التي تليها حتى ينتهى به إلى السماء السابعة ، فيقول الله عز وجل : اكتبوا كتاب عبدي في عليين ، وأعيدوه إلى الأرض فإني منها خلقتهم ، وفيها أعيدهم ، ومنها أخرجهم تارة أخرى ، قال فتعاد روحه في جسده ، فيأتيه ملكان فيجلسانه فيقولان له : من ربك ؟ فيقول : ربي الله . فيقولان له : ما دينك ؟ فيقول : ديني الإسلام . فيقولان له : ما هذا الرجل الذي بعث فيكم ؟ فيقول : هو رسول الله ﷺ فيقولان له : وما علمك ؟ فيقول : قرأت كتاب الله فآمنت به ، وصدقت . فينادي مناد في السماء : أن صدق عبدي ، فأفرشوه من الجنة ، وألبسوه من الجنة ، وافتحوا له باباً إلى الجنة . قال : فيأتيه من روحها وطيبها ، ويفسح له في قبره مد بصره ، قال : ويأتيه رجل حسن الوجه ، حسن الثياب ، طيب الريح ، فيقول : أبشر بالذي يسرك ، هذا يومك الذي كنت توعد ، فيقول له : من أنت ؟ فوجهك الوجه يجئ بالخير ، فيقول : أنا عملك الصالح . فيقول : رب أقم الساعة حتى أرجع إلى أهلي ومالي ، قال : وإن العبد الكافر إذا كان في انقطاع من الدنيا ، وإقبال من الآخرة نزل إليه من السماء ملائكة سود الوجوه ، معهم المسوح ، فيجلسون منه مد البصر ، ثم يجئ ملك الموت حتى يجلس عند رأسه فيقول : أيتها النفس الخبيثة ، اخرجي إلى سخط من الله وغضب ، قال : فتفرق في جسده ، فينتزعها كما ينتزع السفود من الصوف المبلول ، فيأخذها ، فإذا أخذها لم يدعوها في يده طرفة عين حتى يجعلوها في تلك المسوح ، ويخرج منها كأنتن ريح جيفة وجدت على وجه الأرض ، فيصعدون بها ، فلا يمرون بها على ملأ من الملائكة إلا قالوا : ما هذا الروح الخبيث ؟ فيقولون : فلان بن فلان ، بأقبح أسمائه التي كان يسمى بها في الدنيا ، حتى ينتهى به إلى السماء الدنيا ، فيستفتح له فلا يفتح له ، ثم قرأ رسول الله ﷺ (لا تفتح لهم أبواب السماء ولا يدخلون الجنة حتى يلج الجمل في سم الخياط) فيقول الله عز وجل : اكتبوا كتابه في سجين في الأرض السفلى ، فتطرح روحه طرحاً ، ثم قرأ (ومن يشرك بالله فكأنما خر من السماء فتخطفه الطير أو تهوي به الريح في مكان سحيق) فتعاد روحه في جسده ، ويأتيه ملكان فيجلسانه فيقولان له : من ربك ؟ فيقول : هاه هاه لا أدري . فيقولان له : ما دينك ؟ فيقول : هاه هاه لا أدري . فيقولان له : ما هذا الرجل الذي بعث فيكم ؟ فيقول : هاه هاه لا أدري ، فينادى مناد من السماء : أن كذب ، ففرشوا له من النار ، وافتحوا له باباً إلى النار ، فيأتيه من حرها وسمومها ، ويضيق عليه قبره حتى تختلف فيه أضلاعه ، ويأتيه رجل قبيح الوجه ، قبيح الثياب ، منتن الريح ، فيقول : أبشر بالذي يسوءك ، هذا يومك الذي كنت توعد ، فيقول : من أنت ؟ فوجهك الوجه يجئ بالشر ، فيقول : أنا عملك الخبيث . فيقول : رب لا تقم الساعة . رواه أحمد

وفي لفظ له أيضاً : ثم يقيض له أعمى ، أصم ، أبكم ، في يده مرزبة ، لو ضرب بها جبلاً كان تراباً ، ثم يعيده الله عز وجل كما كان ، فيضربه ضربة أخرى ، فيصيح صيحة يسمعها كل شيء إلا الثقلين ، قال البراء : ثم يفتح له باب إلى النار ، ويمد له من فراش النار .

وتقوم القيامة التي أخبر الله بها في كتابه ، وعلى لسان رسوله ﷺ ، وأجمع عليها المسلمون .
فيقوم الناس من قبورهم لرب العالمين حفاةً ، عراةً ، غُرلاً .
وتدنو منهم الشمس ، ويلجمهم العرق .

---

٢. البعث ، والنشور ، ثم الحشر ، والقيام :

البعث : لغة : الإثارة ، والإرسال .

شرعاً : خروج الأموات من قبورهم ، وعود الأرواح إليهم[(١)] .

الحشر : لغة : الجمع .

شرعاً : جمع الناس إلى أرض المحشر لفصل القضاء .

القيام : لغة : الوقوف .

شرعاً : وقوف الناس في أرض المحشر مدة طويلة بمقدار خمسين ألف سنة لانتظار الحساب .

---

(١) وقد أنكر الفلاسفة الباطنية معاد الأبدان ، وبعضهم أنكر معاد الأبدان ، والأرواح ، قال ابن تيمية : ومنهم من ينكر معاد الأنفس ، كما ينكر معاد الأبدان ، وهو قول طوائف منهم ، وكثير منهم يقول بالتناسخ ، وليس شيء من ذلك إيماناً باليوم الآخر .

وقال حافظ حكمي : ثم منكرو البعث على أربعة أصناف :

صنف أنكروا المبدأ ، والمعاد ، وزعموا أن الأكوان تتصرف بطبيعتها ، فتوجد ، وتعدم بأنفسها ، ليس لها رب يتصرف فيها ، إنما هي أرحام تدفع ، وأرض تبلع ، وهؤلاء هم جمهور الفلاسفة الدهرية ، والطبائعية .

والصنف الثاني من الدهرية : طائفة يقال لهم الدورية ، وهم منكرون للخالق أيضاً ، ويعتقدون أن في كل ستة وثلاثين ألف سنة يعود كل شيء إلى ما كان عليه ، وزعموا أن هذا قد تكرر مرات لا تتناهى ، فكابروا في المعقول ، وكذبوا المنقول ، قبحهم الله تعالى .

وهاتان الطائفتان يعمهم قوله عز وجل (وقالوا ما هي إلا حياتنا الدنيا نموت ونحيا وما يهلكنا إلا الدهر) ولهذا عن السلف الصالح فيها تفسيران : الأول : معنى قولهم (نموت ونحيا) أي يموت الآباء ، ويحيا الأبناء ، هكذا أبداً ، وهو قول الطائفة الأولى ، والمعنى الثاني أنهم عنوا كونهم يموتون ، ويحيون هم أنفسهم ، ويتكرر ذلك منهم أبداً ، ولا حساب ، ولا جزاء ، بل ولا موجد ، ولا معدم ، ولا محاسب ، ولا مجازي ، وهذا قول الدورية .

الصنف الثالث : الدهرية من مشركي العرب ومن وافقهم ، وهم مقرون بالبداءة وأن الله تعالى ربهم ، وخالقهم (ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله) ومع هذا قالوا (إن هي إلا موتتنا الأولى وما نحن بمنشرين) فأقروا بالبداءة ، والمبدئ ، وأنكروا البعث ، والمعاد ، وهم المذكورون في حديث أبي هريرة الصحيح : وأما تكذيبه إياي فقوله : لن يعيدني كما بدأني ، وليس أول الخلق بأهون علي من إعادته .

والصنف الرابع : ملاحدة الجهمية ومن وافقهم ، أقروا بمعاد ليس على ما في القرآن ، ولا فيما أخبرت به الرسل عن الله عز وجل ، بل زعموا أن هذا العالم يعدم عدماً محضاً ، وليس المعاد هو ، بل عالم آخر غيره ، فحينئذ تكون الأرض التي تحدث أخبارها ، وتخبر بما عمل عليها من خير وشر ليست هي هذه ، وتكون الأجساد التي تعذب ، وتجازى ، وتشهد على من عمل بها المعاصي ليست هي التي أعيدت ، بل هي غيرها ، والأبدان التي تنعم في الجنة ، وتثاب ليست هي التي عملت الطاعة ، ولا أنها تحولت من حال إلى حال ، بل هي غيرها تبتدأ ابتداء محضاً ، فأنكروا معاد الأبدان ، وزعموا أن المعاد بداءة أخرى أ.هـ

وهذه مرحلة أخرى من مراحل الدار الآخرة ، فبعد أن يقضى على من بقي من الناس بنفخة الصور الأولى (نفخة الصعق ، والفزع) يظل الناس جميعاً أموات في قبورهم مدة أربعين ، كما جاء في الصحيحين من حديث أبي هريرة ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : بين النفختين أربعون . قالوا : يا أبا هريرة أربعون يوماً ؟ قال : أبيت . قالوا : أربعون شهراً ؟ قال : أبيت . قالوا : أربعون سنة ؟ قال : أبيت .

قال النووي : معناه أبيت أن أجزم أن المراد أربعون يوماً ، أو سنة ، أو شهراً ، بل الذى أجزم به أنها أربعون .

ثم بعد ذلك يأمر الله السماء فتمطر مطراً كمنيّ الرجال أربعون صباحاً ، فينبت الناس من عجب الذنب – حيث يبلى جسد الإنسان إلا عجب الذنب[١] – كما تنبت الأشجار من البذور . فإذا اكتمل خلقهم[٢] ، وصاروا أجساداً بلا أرواح أمر الله إسرافيل بالنفخ في الصور النفخة الثانية (نفخة البعث) فتتطاير الأرواح إلى أجسادها [٣]، فتهتز الأجساد ، وتحيا مرة أخرى ، وتقف مستغربة مما ترى من تحول الأرض ، والسماء ، كما قال تعالى (ثم نفخ فيه أخرى فإذا هم قيام ينظرون) وهم حفاة ، ، عراة ، غرلاً (كما بدأنا أول خلق نعيده) فتأتي الملائكة فتحشرهم إلى الموقف ، وعرصات يوم القيامة للحساب ، والعرصات المكان الواسع ، كما قال تعالى (يوم نحشر المتقين إلى الرحمن وفداً ونسوق المجرمين إلى جهنم ورداً) .

فإذا جاؤوا إلى أرض الموقف ، وقد كسوا ، وأول من يكسى إبراهيم عليه السلام ، تدنو الشمس منهم قدر ميل – قيل : ميل المكحلة ، وقيل : الميل المعروف – فيبلغ منهم العرق على حسب ذنوبهم ، فمنهم من يبلغ إلى كعبيه ، ومنهم إلى ركبتيه ، ومنهم إلى حقويه ، ومنهم إلى ترقوته ، ومنهم إلى أنصاف أذنيه ، ومنهم من يلجمه العرق إلجاماً .

يظلون كذلك إلا من أظله الله في ظله من الأصناف السبعة المذكورين في الحديث ، وغيرهم .

جاء في الصحيحين من حديث أبي هريرة مرفوعاً : يعرق الناس يوم القيامة حتى يذهب عرقهم في الأرض سبعين ذراعاً ، ويلجمهم حتى يبلغ آذانهم .

وفي مسند أحمد : ويلجمهم العرق بحسب أعمالهم ، وذنوبهم ، فمنهم من يصل العرق فيه إلى كعبيه ، ومنهم إلى ركبتيه ، ومنهم إلى حقويه ، ومنهم إلى ترقوته ، ومنهم إلى أنصاف أذنيه ، ومنهم من يلجمه العرق إلجاماً .

وفي الصحيحين قالت عائشة : يا رسول الله : الرجال والنساء ينظر بعضهم إلى بعض ؟ قال : نعم . ثم قال : إن الأمر أكبر من أن يهمهم ذلك .

---

(١) جاء في صحيح البخاري : ويبلى كل شيء من الإنسان إلا عجب ذنبه ، فيه يركب الخلق .
وعند مسلم : إن في الإنسان عظماً لا تأكله الأرض أبداً ، فيه يركب يوم القيامة . قالوا : أي عظم هو يا رسول الله ؟ قال : عجب الذنب .
وعند مسلم أيضاً عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : كل ابن آدم يأكله التراب إلا عجب الذنب ، منه خلق ، وفيه يركب .

(٢) قال شيخنا : الأرواح لا تخرج من الصور إلا بعد أن تتكامل الأجساد مخلوقة .

(٣) مقر أرواح المؤمن قبل ذلك في الجنة ، كما في الحديث (نسمة المؤمن طائر يَعْلَقُ من ثمار الجنة) .
وأرواح الشهداء في حواصل طير خضر في الجنة تسرح حيث تشاء .
وأما الكفار فأرواحهم قبل ذلك في النار ، ولها تعلق بالأجساد .

فهذا اليوم العظيم فيه من الأهوال العظيمة ، والشدائد الجسيمة ما يذيب الأكباد ، ويذهب الألباب .

ثم تجيء الملائكة في ظلل من الغمام شيئاً فشيئاً ، صفاً صفاً ، يطوقون الناس ، ثم بعد ذلك يترل الله تعالى في ظلل من الغمام ، قال تعالى (كلا إذا دكت الأرض دكاً دكاً * وجاء ربك والملك صفاً صفاً) وقال تعالى (ويوم تشقق السماء بالغمام ونزل الملائكة تتريلاً) .

ويعطى الناس في هذا الموقف قوة غير قوتهم الآن ، يقفون هذه المدة الطويلة دون أكل ، ولا شرب ، تحت وهج الشمس وقربها .

وفي هذا الموقف يطلب الناس الشفاعة في أن يفصل الله في هذا الموقف ، كما هو معروف ، فيأذن الله بالشفاعة للنبي ﷺ لأن ينقضي هذا الموقف ، ثم تنصب الموازين للحساب .

مسألة : اختلف العلماء في عدد النفخات هل هي اثنتان ، أو ثلاثة :

قيل : ثلاث نفخات :

١. نفخة الفزع : قال تعالى (ويوم ينفخ في الصور ففزع من في السماوات ومن في الأرض إلا من شاء الله وكلٌ أتوه داخرين)[١] .

٢. نفخة الصعق : قال تعالى (ونفخ في الصور فصعق من في السماوات ومن في الأرض إلا من شاء الله)[٢] .

٣. نفخة البعث ، والقيام لرب العالمين : قال تعالى (ونفخ في الصور فإذا هم من الأجداث إلى ربهم ينسلون) وقال تعالى (ونفخ في الصور فصعق من في السماوات ومن في الأرض إلا من شاء الله * ثم نفخ فيه أخرى فإذا هم قيام ينظرون) .

وجاء حديث صرح بأنها ثلاث نفخات ، ولكنه ضعيف . ورجح هذا القول ابن تيمية ، وابن القيم ، وابن كثير .

وذهب أكثر العلماء إلى أنهما نفختان ، وأن الفزع ، والصعق نفخة واحدة ، يفزع الناس من الصوت ، ثم يصعقون .

واستدلوا لذلك بما جاء عند مسلم : أول من يسمع النفخ في الصور رجل يلوط حوضه ، فيصغي ليتاً ، ويرفع ليتاً – يعني جهة عنقه – قال ثم يصعق . فهذا دليل أن الفزع يتبعه صعق .

وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : بين النفختين أربعون .

وقال تعالى (ما ينظرون إلا صيحة واحدة تأخذهم وهم يخصمون) وقال تعالى (فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة) .

وهذا القول أقرب للصواب ، والله أعلم ، واختاره شيخنا في شرح لمعة الاعتقاد ، وهو اختيار ابن باز .

ويمكن أن يُستدل لذلك بقوله تعالى (ثم نفخ فيه أخرى) فهي غير الأولى .

وكذا قوله تعالى (يوم ترجف الراجفة تتبعها الرادفة) أي تتبعها أخرى فقط ، والله أعلم .

فالنفخ مرتين ، مرة يحصل بها الفزع ثم الصعق ، وتسمى هذه النفخة الصاخة ، والراجفة .

ومرة يحصل بها بعث الناس من قبورهم للحساب ، وتسمى هذه النفخة بالأخرى ، والرادفة .

---

(١) ولعل ما يحدث من الأهوال الكثيرة التي ذكرها الله في كتابه تكون عند هذه النفخة ، فعندها تذهل كل مرضعة عما أرضعت ، وتضع كل ذات حمل حملها ، وترى الناس سكارى ، وتسير الجبال سيراً ، وتكون كالعهن المنفوش ، وتتشقق السماء ، وتنطفئ النجوم ، وتسجر البحار ، وغير ذلك من الأهوال .

(٢) يعني هلك كل شيء ، إلا من استثنى الله .

قال الإمام أحمد : هم الجواري ، والحور العين ، والغلمان في الجنة أ.هـــ وقيل : الأرواح . والأقوال في ذلك كثيرة ، والله أعلم .

قال ابن تيمية : ولا يمكن الجزم بكل من استثناه الله ، فإن الله أطلق في كتابه .

وتنصب الموازين ، فتوزن بها أعمال العباد .

فمن ثقلت موازينه فأولئك هم المفلحون ، ومن خفت موازينه فأولئك الذين خسروا أنفسهم في جهنم خالدون .

---

٣. نصب الموازين :

بعد أن يشفع النبي ﷺ للناس بأن يحاسبوا ، تنصب لذلك الموازين للحساب .

وقد أجمع أهل السنة ، والجماعة على ثبوت الميزان ، وأن له لسان ، وكفتان .

وقد نقل الإجماع غير واحد من أهل العلم .

وقد أنكرت الجهمية ، والمعتزلة ذلك ، وقالوا : المراد بالميزان : العدل .

قال ابن حجر : وقال ابن فورك : أنكرت المعتزلة الميزان بناء منهم على أن الأعراض يستحيل وزنها ، إذ لا تقوم بأنفسها أ.هـ

وقالوا أيضاً : الله يعلم كل شيء ، وقد أحصاه ، فلا يحتاج لميزان .

قال الشيخ مرعي : والحكمة من الوزن مع أن الله عالم بكل شيء : إظهار العدل ، وبيان الفضل ، حيث يزن مثاقيل الذر من خير وشر .

وقال شارح الطحاوية : ويالخيبة من ينفي وضع الموازين القسط ليوم القيامة – كما أخبر الشارع – لخفاء الحكمة عليه ، ويقدح في النصوص بقوله : لا يحتاج إلى الميزان إلا البقال ، والفوال .

مسألة : اختلف العلماء هل هذا الميزان واحد ، أو هي موازين لكل أمة ، أو موازين متعددة للأعمال . والله أعلم بذلك .

قال شيخنا : قال بعضهم : متعدد بحسب الأمم ، والأفراد ، أو الأعمال ، لأنه لم يرد في القرآن إلا مجموعاً .

وأما إفراده في الحديث فباعتبار الجنس .

وقال بعضهم : هو ميزان واحد ، لأنه ورد في الحديث مفرداً ، وأما جمعه في القرآن فباعتبار الموزون ، وكلا الأمرين محتمل ، والله أعلم أ.هـ

وقال مرة : والذي يظهر والله أعلم أن الميزان واحد ، لكنه متعدد باعتبار الموزون .

مسألة : اختلف العلماء في الموزون : هل هو العمل ، أم الصحائف ، أم الإنسان نفسه ، وفي كل ذلك وردت أحاديث .

فمما جاء في وزن العمل ، وأن أفعال العباد تجسد فتوضع في الميزان .

حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : كلمتان حبيبتان إلى الرحمن ، خفيفتان على اللسان ، ثقيلتان في الميزان : سبحان الله وبحمده ، سبحان الله العظيم . رواه البخاري

وحديث أبي مالك مرفوعاً : والحمد لله تملأ الميزان . رواه مسلم

وحديث أبي الدرداء مرفوعاً : ما من شيء أثقل في الميزان من حسن الخلق . رواه أبو داود

ومما جاء في وزن صحائف الأعمال .

حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ : إن الله عز وجل يستخلص رجلاً من أمتي على رؤوس الخلائق يوم القيامة ، فينشر له تسعة وتسعون سجلاً ، كل سجل مد البصر ، ثم يقول : أتنكر من هذا شيئاً ، أظلمك كتبتي الحافظون ؟ قال : لا يا رب . قال : أفلك عذر ، أو حسنة ؟ قال : فبهت الرجل ، فيقول : لا يا رب . فيقول : بلى إن لك عندنا حسنة واحدة ، لا ظلم عليك اليوم ، فيخرج له بطاقة فيها (أشهد ألا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً رسول الله ﷺ) فيقول : أحضروه . فيقول : يا رب ما هذه البطاقة مع هذه السجلات . فيقول : إنك لا تظلم . قال فتوضع السجلات في كفة ، والبطاقة في كفة ، قال فطاشت السجلات ، وثقلت البطاقة ، قال : ولا يثقل شيء مع (بسم الله الرحمن الرحيم) رواه أحمد ، وابن ماجه .

ومما جاء في وزن العامل نفسه .

حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال : إنه ليأتي الرجل العظيم السمين يوم القيامة لا يزن عند الله جناح بعوضة ، وقال اقرءوا (فلا نقيم لهم يوم القيامة وزناً) . متفق عليه

وحديث علي رضي الله عنه أن ابن مسعود رضي الله عنه صعد شجرة يجتني الكباث ، فجعل الناس يعجبون من دقة ساقيه ، فقال رسول الله ﷺ : والذي نفسي بيده هما في الميزان أثقل من أحد .

وعند البزار : يجتني سواكاً من أراك .

وأكثر العلماء على أن الموزون هو العمل يجعله الله جسماً فيوزن .

واختار هذا القول الرشيد ، وقال : وإلى هذا ذهب أهل الحديث .

وهو ظاهر اختيار المصنف هنا ، ويميل إليه شيخنا .

وقال الشيخ محمد بن إبراهيم : نفس الحسنات ، والسيات ، ولا ينافي هذا ما جاء في وزن الصحائف ، والأبدان ، فإن خفتها وثقلها إنما هي بالأعمال ، كما قاله ابن كثير .

وقيل : الوزن لصحائف الأعمال ، قال الرشيد : وإلى هذا ذهب جمهور من المفسرين ، وصححه ابن عبد البر ، والقرطبي ، وغيرهما .

قال ابن كثير : وقد يمكن الجمع بين هذه الآثار بأن يكون ذلك كله صحيحاً ، فتارة توزن الأعمال ، وتارة توزن محالها ، وتارة يوزن فاعلها ، والله أعلم .

وأقرب ما ذكر ما قاله الشيخ ابن باز رحمه الله : الجمع بين النصوص الواردة في وزن الأعمال ، والعاملين ، والصحائف أنه لا منافاة بينها ، فالجميع يوزن ، ولكن الاعتبار في الثقل ، والخفة يكون بالعمل نفسه ، لا بذات العامل ، ولا بالصحيفة أ.هـ

وهذا اختيار الشيخ حافظ حكمي حيث قال : قلت : والذي استظهر من النصوص – والله أعلم – أن العامل ، وعمله ، وصحيفة عمله كل ذلك يوزن ، لأن الأحاديث التي في بيان القرآن قد وردت بكل من ذلك ، ولا منافاة بينها ، ويدل لذلك ما رواه أحمد رحمه الله تعالى عن عبد الله بن عمرو في قصة صاحب البطاقة بلفظ قال : قال رسول الله ﷺ : توضع الموازين يوم القيامة ، فيؤتى بالرجل فيوضع في كفة ، ويوضع ما أحصي عليه ، فيمايل به الميزان ، قال فيبعث به إلى النار ، قال فإذا أدبر إذا صائح من عند الرحمن عز وجل يقول : لا تعجلوا فإنه قد بقي له ، فيؤتى ببطاقة فيها (لا إله إلا الله) فتوضع مع الرجل في كفة حتى يميل به الميزان .

فهذا الحديث يدل على أن العبد يوضع هو ، وحسناته ، وصحيفتها في كفة ، وسيئاته مع صحيفتها في الكفة الأخرى ، وهذا غاية الجمع بين ما تفرق ذكره في سائر أحاديث الوزن ، ولله الحمد والمنة أ.هـ

مسألة : الصحيح أن الوزن عام للمؤمن ، والكافر ، والمنافق(١) .

قال تعالى (فمن ثقلت موازينه فأولئك هم المفلحون ، ومن خفت موازينه فأولئك الذين خسروا أنفسهم في جهنم خالدون)

وقد ذكر بعض أهل العلم أن الوزن يختلف .

فأما وزن أعمال المؤمنين إنما هو لترجيح الحسنات على السيئات ، أو العكس .

وأما وزن أعمال الكفار فهو على سبيل التذليل لهم .

تنبيه : الميزان لا يكون في حق كل أحد ، فالسبعون ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب ، لا يرفع لهم ميزان ، ولا يأخذون صحفاً ، نسأل الله من فضله .

---

(١) قال شيخنا يوسف الغفيص في شرح لمعة الاعتقاد : قال الموفق رحمه الله (وتنصب الموازين ، وتنشر الدواوين) : هذا كله حق على ظاهره كما دلت على ذلك الأدلة من الكتاب ، والسنة ، قال تعالى (فمن ثقلت موازينه فأولئك هم المفلحون * ومن خفت موازينه فأولئك الذين خسروا أنفسهم في جهنم خالدون) و قال تعالى (ونضع الموازين القسط ليوم القيامة فلا تظلم نفس شيئاً) وهذه الموازنة إذا ذكرت الموازنة على صيغة المقارنة فيراد بها الموازنة بين التوحيد ، والكفر ، فقوله (فمن ثقلت موازينه) أي : بالإيمان (ومن خفت موازينه) أي : بالشرك . وما ذهب إليه ابن حزم رحمه الله ، وتبعه عليه ابن القيم في أهل الكبائر من المسلمين حين قالوا : إن أهل الكبائر من المسلمين ثلاثة أقسام :

قوم فضلت – أي : زادت – حسناتهم على كبائرهم ، قالوا : فهؤلاء لا يعذبون ، ولا يمسهم شيء من الوعيد مع ما عندهم من الكبائر ، بل يصيرون إلى الجنة ابتداءً .

وقوم تساوت حسناتهم مع كبائرهم من سيئاتهم ، فهؤلاء لا يعذبون ، ولكنهم لا يدخلون الجنة ابتداءً ، بل يحبسون عن الجنة زمناً ثم يدخلون إياها .

وقوم زادت كبائرهم ، وسيئاتهم على حسناتهم ، فهؤلاء هم الذين يعذبون في النار قدراً ، ثم يدخلون الجنة .

ويعد ابن حزم أول من فصل هذا التفصيل ، ونسبه لأهل السنة ، وجاء ابن القيم رحمه الله فزاد على ذلك ما هو أشد من التصريح ، فقال في هذه المسألة : ومسألة الموازنة لا يعرف الحق فيها كثير من الناس ، وقال : بل كثير من المنتسبين للسنة لا يعرفون إلا قول المرجئة ، وأما قول الصحابة، والتابعين فإنهم لا يعرفونه ، وهو : أن أهل الكبائر على ثلاثة أقسام... ثم ذكر هذا التقسيم ، فجعله ابن القيم رحمه الله قولاً للصحابة ، والتابعين ، وجعل خلافه قول المرجئة ، وهذا كله لا أصل له ، وإن كان تكلم به ابن القيم رحمه الله ، فهذا ليس صحيحاً ، و لم يعرف في كلام أئمة السنة المتقدمين هذا التفصيل ، وابن القيم رحمه الله إنما نقل هذا عن أبي محمد ابن حزم في كتاب (الفِصَلَ) مع أن ابن حزم أخف في التعبير والجزم من ابن القيم ، فابن القيم في طريق الهجرتين زاد في التعبير ، وجزم أنه مذهب جميع الصحابة... إلخ ، وقد استدل ابن القيم بعموم قوله تعالى (فمن ثقلت موازينه) وقوله (ومن خفت موازينه) وهذا ليس وجهاً في القياس صحيح ، فإن المقصود بهذه الآيات : الإيمان ، والكفر ، وهذا صريح في سياقها ، ولهذا قال (ومن خفت موازينه فأولئك الذين خسروا أنفسهم في جهنم خالدون * تلفح وجوههم النار وهم فيها كالحون * ألم تكن آياتي تتلى عليكم فكنتم بها تكذبون * قالوا ربنا غلبت علينا شقوتنا وكنا قوما ضالين) فالسياق صريح في المؤمنين ، والكفار ، فاستدلاله رحمه الله ليس في مقامه . ثم استدل بأن طائفة من الصحابة كجابر بن عبد الله ، وابن مسعود قالوا في أهل الأعراف الذين ذكرهم الله في سورة الأعراف (وبينهما حجاب وعلى الأعراف رجال) قال : إن أهل الأعراف هم من استوت حسناتهم مع سيئاتهم ، وأنهم يحبسون عن الجنة .

أولاً : هذا ليس إجماعاً للصحابة ، بل إن صح فهو تفسير لعدد من الصحابة قد لا يصلون إلى العشرة ، وروي عن ابن عباس ، واختلف قول ابن عباس في ذلك عن ابن مسعود .

ثانياً : أن هذا غير منضبط صحته عن الصحابة ، ولهذا فإن ابن جرير رحمه الله منهجه في التفسير أنه إذا فسر الآيات وللصحابة قول ، لا يعارضه ، لكنه هنا لما ذكر قول ابن عباس ، وابن مسعود ، وجابر بن عبد الله ذكر أقوالاً ثمانية في (الأعراف) وهذا مما يدلك على أن أهل الأعراف ليس فيهم إجماع : أنهم من تساوت حسناتهم مع سيئاتهم ، بل السلف مختلفون فيهم . وقال ابن جرير : الصواب أن الله أعلم بشأنهم . و لم يجزم بأنهم من استوت حسناتهم ، وسيئاتهم ، إذاً : هذا التفصيل من ابن القيم ، وابن حزم ليس صحيحاً ، وقد دخل على ابن القيم رحمه الله قدر من كلام ابن حزم في بعض المسائل ، وهذه من أخصها . ومن الذي يستطيع أن يجزم بأن من زادت سيئاته ولو بواحدة أنه يعذب في النار ؟ لا يمكن لأحد أن يجزم به ، وليس في كتاب الله ذكر ذلك ، وإنما الذي في الكتاب ، وأجمع عليه السلف هو الإيمان بالموازنة ، والإيمان بالشيء المجمل لا يستلزم العلم به مفصلاً ، والموازنة مردها إلى عدل الله ، ورحمته ، وحكمته . وقد وصف ابن تيمية رحمه الله القول الذي انتصر له ابن حزم ، وابن القيم فقال : هذا قول طائفة من المنتسبين إلى السنة من أصحابنا ، وغيرهم . وهذا تهوين منه لهذا القول ، وأنه ليس من الأصول المجمع عليها عند الصحابة ، كما يقول ابن القيم رحمه الله . إذاً هذا قول غلط ، والصواب التوقف .

وتنشر الدواوين – وهي صحائف الأعمال – فآخذ كتابه بيمينه ، وآخذ كتابه بشماله ، أو من وراء ظهره ، كما قال سبحانه وتعالى " وكل إنسان ألزمناه طائره في عنقه[(١)] ونخرج له يوم القيامة كتاباً يلقاه منشورا * اقرأ كتابك كفى بنفسك اليوم عليك حسيبا " .

---

٤. نشر الصحف :

بعد أن توزن أعمال العباد ، تنشر الصحف التي كتبتها الملائكة (رقيب ، وعتيد) على كل إنسان ، قال تعالى (بلى ورسلنا لديهم يكتبون) وسميت دواوين ، لأنه يدون ويكتب فيها الخير ، والشر .

فتنشر هذه الصحف للحساب ، وتنشر ليراها الإنسان نفسه ، قال تعالى (ويقولون يا ويلتنا مالِ هذا الكتاب لا يغادر صغيرةً ولا كبيرةً إلا أحصاها) وقال تعالى (في صحف منشرة) وقال تعالى (كتاباً يلقاه منشوراً) .

وينقسم الناس إلى قسمين في أخذهم للكتب :

١. يعطى كتابه بيمينه .

٢. يعطى كتابه بشماله من وراء ظهره ، كما جاء عن السلف .

قال مجاهد : تجعل شماله وراء ظهره فيأخذ بها كتابه .

وقال سعيد بن المسيب : الذي يأخذه بشماله تلوى يده خلف ظهره ثم يعطى الكتاب .

وقيل غير ذلك ، والله أعلم بالصواب .

---

(١) قال الراغب في قوله تعالى (ألزمناه طائره في عنقه) : أي عمله الذي طار عنه ، من خير ، أو شر .
والمعنى أن عمل الإنسان لازم له محفوظ عليه قليله ، وكثيره .
وراجع كلام شيخنا صـــ١٤٧ــ ، فيما يقيَّد في هذه الصحف .

ويحاسب الله الخلق ، ويخلو بعبده المؤمن فيقرره بذنوبه ، كما وصف ذلك في الكتاب ، والسنة .
وأما الكفار فلا يحاسبون محاسبة من توزن حسناته ، وسيئاته ، فإنهم لا حسنات لهم ، ولكن تعد أعمالهم فتحصى ، فيوقفون عليها ، ويقررون بها ، ويجزون بها[(١)] .

---

٥. المحاسبة :

الحساب لغة : العد ، والإحصاء .
شرعاً : اطلاع الله عباده على أعمالهم يوم القيامة خيراً كانت ، أم شراً[(٢)] .
فبعد أن يُعطى الناس صحائف الأعمال ، وفيها ما عملوا من خير ، وشر يأتي الحساب ، وهو على نوعين :
١. المؤمن : ويكون حسابه حساباً يسيراً : تعرض عليه أعماله عرضاً دون محاقة في الحساب ، ودون مناقشة ، وإنما هو عرض : فعلتَ كذا وكذا ... ثم يقول الله له (سترتها عليك في الدنيا ، وأنا اغفرها لك اليوم) ثم تطوى صحيفة حسابه ، ويكون ذلك سراً ، كما في الصحيحين من حديث ابن عمر .
وجاء في البخاري عن عائشة زوج النبي ﷺ أنها كانت لا تسمع شيئاً لا تعرفه إلا راجعت فيه حتى تعرفه ، وأن النبي ﷺ قال : من حوسب عُذب . قالت عائشة : فقلت : أوليس يقول الله تعالى (فسوف يحاسب حساباً يسيراً) ؟ قالت : فقال : إنما ذلك العرض ، ولكن من نوقش الحساب يهلك .
وعن عائشة قالت : سمعت النبي ﷺ يقول في بعض صلاته : اللهم حاسبني حساباً يسيراً . فلما انصرف قلت : يا نبي الله ما الحساب اليسير ؟ قال : أن ينظر في كتابه فيتجاوز عنه ، إنه من نوقش الحساب يومئذ يا عائشة هلك . رواه أحمد ، وحسنه الألباني .
٢. الكافر : فلا يحاسب حساب موازنة ، لأن الكفار لا حسنات لهم في الآخرة ، وإنما يكون ما عملوا من أعمال الخير[(٣)] أجره في الدنيا ، فإذا جاء في الآخرة كانت صحيفة حسناته بيضاء[(٢)] ، كما جاء عند مسلم من حديث أنس : إن الله لا يظلم مؤمن حسنة ، يعطى بها في الدنيا ، ويجزى بها في الآخرة ، وأما الكافر فيطعم بحسناتٍ ما عمل بها لله في الدنيا ، حتى إذا أفضى إلى الآخرة لم تكن له حسنة يجزى بها[(٤)] .
قال تعالى عن أعمالهم (وقدمنا إلى ما عملوا من عمل فجعلناه هباءً منثوراً) وقال عز وجل (مثل الذين كفروا بربهم أعمالهم كرماد اشتدت به الريح في يوم عاصف لا يقدرون مما كسبوا على شيء) .
قال النووي : أجمع العلماء على أن الكافر الذي مات على كفره لا ثواب له في الآخرة أ.هـ

---

(١) وفي نسخة زيادة (ويخزون بها) .
(٢) ويستثنى من المحاسبة السبعون ألفاً (لا حساب عليهم ، ولا عذاب) .
(٣) مثل : صلة الرحم ، والعتق ، والصدقة ، والضيافة ، قال تعالى (لا خير في كثير من نجواهم إلا من أمر بصدقة أو معروف أو إصلاح بين الناس) فذكر الله أن فعل هذه الأمور خير ، وأما الثواب عليها فقال تعالى (ومن يفعل ذلك ابتغاء مرضات الله فسوف نؤتيه أجراً عظيماً) .
(٤) الصحيح أن الكافر إذا عمل الأعمال الصالحة في الدنيا فإن جزآه يعجل له في الدنيا لحديث أنس أعلاه ، وقيل : يخفف عنه من عذاب معاصيه دون الكفر ، لحديث ثوبية .

وإنما يكون حسابهم بأن تحسب أعمالهم ، ويخبرون بها ، ويقرون بها ، قال تعالى (ينبأ الإنسان يومئذ بما قدم وأخر) وقال تعالى (ووضع الكتاب فترى المجرمين مشفقين مما فيه) .

فالمنفي عن الكفار محاسبة الموازنة ، أما محاسبة التقرير فثابتة .

قال ابن تيمية : فصل الخطاب إثبات الحساب ، بمعنى عد الأعمال ، وإحصائها ، وعرضها عليهم ، لا بمعنى إثبات حسنات نافعة لهم في ثواب يوم القيامة تقابل سيئاتهم .

وذكر أن من فوائد حسابهم بيان تفاوتهم في العقاب ، وقال : فعقاب من كثرت سيئاته أعظم من عقاب من قلت سيئاته ، ومن كان له حسنات خفف عنه العذاب ، كما أن أبا طالب أخف عذاباً من أبي لهب ، وقال تعالى (الذين كفروا وصدوا عن سبيل الله زدناهم عذاباً فوق العذاب) وقال تعالى (إنما النسيء زيادة في الكفر) والنار دركات ، فإذا كان بعض الكفار عذابه أشد عذاباً من بعض ، لكثرة سيئاته ، وقلة حسناته كان الحساب لبيان مراتب العذاب ، لا لأجل دخول الجنة .

مسألة : هذا الترتيب الذي ذكره المصنف من كون المحاسبة بعد الموازنة ، ونشر الدواوين هو الأقرب ، وهو الذي دلت عليه النصوص الشرعية ، كما قال تعالى (فأما من أوتي كتابه بيمينه فسوف يحاسب حساباً يسيراً) .

وعن عائشة قالت : سمعت النبي ﷺ يقول في بعض صلاته : اللهم حاسبني حساباً يسيراً . فلما انصرف قلت : يا نبي الله ما الحساب اليسير ؟ قال : **أن ينظر في كتابه فيتجاوز عنه** ، إنه من نوقش الحساب يومئذ يا عائشة هلك . رواه أحمد ، وحسنه الألباني .

وفي الصحيحين عن ابن عمر قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : يدنو المؤمن (أي من ربه تعالى) حتى يضع عليه كنفه ، فيقرره بذنوبه : تعرف ذنب كذا ؟ يقول : أعرف ، يقول : رب أعرف مرتين ، فيقول : سترتها في الدنيا ، وأغفرها لك اليوم ، **ثم تطوى صحيفة حسناته** ، وأما الآخرون ، أو الكفار فينادى على رؤوس الأشهاد (هؤلاء الذين كذبوا على ربهم ألا لعنة الله على الظالمين) . وهذا لفظ البخاري ، ولفظ مسلم : ثم يعطى صحيفة حسناته .

فائدة : أول من يحاسب من الأمم : أمة محمد ﷺ كما جاء في الصحيحين : نحن الآخرون السابقون يوم القيامة ، المقضي بينهم قبل الخلائق .

وأول ما يحاسب عليه العبد من الأعمال التي بينه وبين الله عز وجل : الصلاة ، فإن صلحت صلح سائر عمله ، وإن فسدت فسد سائر عمله . كما جاء عند الترمذي ، وابن ماجه ، وصححه الألباني .

وأول ما يحاسب عليه العبد في حقوق الآدميين : الدماء ، كما جاء في الصحيحين : أول ما يقضى بين الناس يوم القيامة في الدماء .

وفي عرصة القيامة : الحوض المورود لمحمد ﷺ .
ماؤه أشد بياضاً من اللبن ، وأحلى من العسل ، طوله شهر ، وعرضه شهر ، آنيته عدد نجوم السماء ، من شرب منه شربةً لا يظمأ بعدها أبداً .

هنا يتكلم المصنف عن الحوض الذي يكون في عرصات يوم القيامة ، ومعنى العرصات هو المكان الواسع الذي لا بناء فيه .

قال الشاعر : فلما حوها عرصت الدار سلمت سلام حبيب زائر ذي تودد

والكلام عن الحوض من عدة أوجه ، وهي :

١. ثبوته : ذكر ابن حجر أن أحاديثه بلغت مبلغ التواتر ، رواها من الصحابة بضع وثلاثون ، منهم في الصحيحين ما ينيف على العشرين ، وفي غيرها البقية .

وقال أيضاً : بلغني أن بعض المتأخرين وصلها إلى رواية ثمانين صحابياً .

وقال ابن القيم : قد روى أحاديث الحوض أربعون من الصحابة ، وكثير منها ، أو أكثرها في الصحيح .

وقال السيوطي : ورد ذكر الحوض من رواية بضعة وخمسين صحابياً ، منهم الخلفاء الأربعة الراشدون .

قال ابن حجر : أنكره الخوارج ، وبعض المعتزلة .

قال الهراس : فمن أنكره فأخلق به أن يُحال بينه وبين وروده يوم العطش الأكبر .

٢. صفاته : ماؤه أشد بياضاً من اللبن ، وفي رواية أشد بياضاً من الورِق – الفضة – ، وطعمه أحلى من العسل ، وريحه أطيب من المسك ، من شرب منه شربة لم يظمأ بعدها أبداً .

يصب فيه ميزابان من – الكوثر – وهو النهر العظيم الذي أعطيه نبينا ﷺ في الجنة – كما عند مسلم – له آنية معلقة على جوانبه بعدد نجوم السماء .

طوله شهر – بسير الإبل – وعرضه شهر .

وكل هذه الصفات جاءت في الأحاديث الصحيحة الثابتة .

قال عبد الله بن عمرو قال النبي ﷺ : حوضي مسيرة شهر ، ماؤه أبيض من اللبن ، وريحه أطيب من المسك ، وكيزانه كنجوم السماء ، من شرب منها فلا يظمأ أبداً . رواه مسلم

وروى مسلم في صحيحه عن ثوبان أن نبي الله ﷺ سئل عن شرابه فقال : أشد بياضاً من اللبن ، وأحلى من العسل ، يغت فيه ميزابان يمدانه من الجنة : أحدهما من ذهب ، والآخر من ورِق .

مسألة : وصف النبي ﷺ الحوض تارة بالمقدار الزماني ، كقوله ﷺ : طوله شهر ، وعرضه شهر .

وتارة بالمقدار المكاني ، كقوله ﷺ : حوضي ما بين مقامي هذا إلى صنعاء اليمن . وورد : ما بين عمان إلى ألية . وورد تحديده بغير ذلك من الأمكنة . وقد أطال ابن حجر الكلام عن ذلك في كتابه (فتح الباري) فليرجع إليه .

مسألة : ذهب شيخنا إلى أن الحوض دائري ، بناء على أن طوله مثل عرضه .

ولكن جاء في حديث أن (زواياه سواء) كما عند أحمد ، والطبراني ، وابن حبان . وهذا يدل أنه مربع ، والله أعلم .

٣. موقعه : اختلف العلماء هل هو قبل الصراط ، أو بعده ، أو هما حوضان .

والأظهر أنه قبل الصراط ، فبعد أن يقوم الناس من قبورهم عطاشاً يكون هذا الحوض كالأمان للمؤمنين ، ومن شرب منه شربة لم يظمأ بعدها أبداً .

قال ابن كثير : إن ظاهر الأحاديث يقتضي كونه قبل الصراط ، لأنه يذاد عنه أقوام يقال عنهم : إنهم لم يزالوا يرتدون على أعقابهم منذ فارقتهم ، فإن كان هؤلاء كفار فالكافر لا يجاوز الصراط ، بل يكب على وجهه في النار قبل أن يجاوزه ، وإن كانوا عصاة وهم من المسلمين فبعيد حجبهم عن الحوض ، لاسيما وعليهم سيما الوضوء .... ثم من جاوز الصراط لا يكون إلا ناجياً مسلماً ، فمثل هذا لا يحجب عن العرض .

٤. هل هو خاص بالنبي ﷺ : الصحيح أن لكل نبي حوضاً ، كما جاء عند الترمذي : لكل نبي حوضاً ، وهو قائم على حوضه ، بيده عصا يدعو من عرف من أمته ، ألا إنهم يتباهون أكثرهم تبعاً ، وإني لأرجو أن أكون أكثرهم تبعاً .

وروى الترمذي أيضاً : إن لكل نبي حوضاً ، وإنهم يتباهون أيهم أكثر واردة ، وإني لأرجو أن أكون أكثرهم واردة .

قال الألباني : وجملة القول أن الحديث بمجموع طرقه حسن ، أو صحيح .

والصراط منصوب على متن جهنم ، وهو الجسر الذي بين الجنة والنار ، يمر الناس عليه على قدر أعمالهم ، فمنهم من يمر كلمح البصر ، ومنهم من يمر كالبرق ، ومنهم من يمر كالريح ، ومنهم من يمر كالفرس الجواد ، ومنهم من يمر كركاب الإبل ، ومنهم من يعدو عدواً ، ومنهم من يمشي مشياً ، ومنهم من يزحف زحفاً ، ومنهم من يخطف فيلقى في جهنم ، فإن الجسر عليه كلاليب تخطف الناس بأعمالهم .
فمن مر على الصراط دخل الجنة .

---

٦. المرور على الصراط :

الصراط لغة : الطريق المستقيم .

اصطلاحاً : الجسر الممدود بين حافتي جهنم(١).

وقبل ذلك هناك أمور يمر بها الناس قبل مرور المسلمين على الصراط ، فبعد أن يحاسب الناس يكون الناس قد عرفوا مصيرهم ، إما جنة ، أو نار ، فينادي منادٍ أن تتبع كل أمة ما كانوا يعبدون ، فيتبع من كان يعبد الطواغيتَ الطواغيتُ ، ويتبع من كان يعبد الشمس الشمس ، ويتبع من كان يعبد القمر القمر .... ويحشرون جميعاً إلى النار ، كما قال تعالى عن فرعون (فأوردهم النار وبئس الورد المورود) ، وقال تعالى (احشروا الذين ظلموا وأزواجهم وما كانوا يعبدون من دون الله) يعني نظراءهم ، وأشباههم في الكفر .

وعليه فهؤلاء لا يسيرون على الصراط أصلاً ، بل يلقون في النار ابتداءً .

قال ابن رجب : فأما المشركون فإنهم لا يمرون على الصراط ، وإنما يقعون في النار قبل وضع الصراط أ.هـ

ويبقى المؤمن ، والمنافق فحينها ينصب الصراط على متن جهنم ، ويحشر الجميع للمرور على الصراط ، وهناك ظلمة قبل الصراط ، وقبل النار ، فإذا وصلوا إليها أضاء للمؤمن نور على قدر عمله ، وتكون سرعتهم على حسب هذا النور ، وأما المنافقون فليس لهم عمل مقبول ، فلا يضيء لهم نور ، فيتخبطون في هذه الظلمة ، وينادون المؤمنين (انظرونا نقتبس من نوركم) فيُرد عليهم (ارجعوا ورائكم فالتمسوا نوراً) ثم يقذف بهم في نار جهنم فيستقرون في قعرها ، والعياذ بالله(٢) .

ويمر الموحدون على الصراط بقدر أعمالهم ، فمنهم من يمر عليه كلمح البصر ، ومنهم كالبرق ، وكالريح ، وكأجاويد الخيل والركاب ، ومنهم من يعدو ، ومنهم من يمشي ، ومنهم من يزحف ، ومنهم من تخطفه الكلاليب فيقذف في النار ، والعياذ بالله .

وقد قيل : إن هذا الصراط واسع ، لأن هذا مقتضى الكلمة من حيث اللغة ، وهذا قول القرطبي ، والقرافي .

قال الهراس : أصل الصراط الطريق الواسع ، قيل : سمي بذلك لأنه يسترط السابلة ، أي : يبتلعهم إذا سلكوه .

وجاء في صحيح مسلم عن أبي سعيد بلاغاً أنه أدق من الشعرة وأحدّ من السيف .

وصح عند الحاكم عن ابن مسعود موقوفاً عليه أنه قال : الصراط كحد السيف دحض مزلة .

---

(١) الجسر بفتح الجيم وكسرها لغتان .

(٢) وهذا من خداع الله لهم ، واستهزاءه بهم ، صنيع ما كانوا يفعلون في الدنيا ، جزاء وفاقاً .

وصح مرفوعاً من حديث سلمان أنه كحد الموسى . صححه الألباني .

قال شيخنا : وهذه المسألة لا يكاد الإنسان يجزم بأحد القولين ، لأن كليهما له وجهة قوية أ.هـــ والأكثر على الثاني .

تنبيه مهم : يفهم البعض أن الصراط وصلة بين الجنة ، والنار ، وليس في النصوص ما يدل على ذلك ، وإنما الوارد في الصحيح أنه بين ظهراني جهنم ، وحافتي جهنم ، وأما قول المصنف هنا (بين الجنة ، والنار) فالمراد أنه مرحلة بين الجنة ، والنار .

كذلك ينبه أن الكفار ، والمنافقين لا يمرون على الصراط أصلاً ، بل (يدعون إلى نار جهنم دعاً) كما سبق بيانه ، ولا يمر على الصراط إلا الموحدون على اختلاف إيمانهم ، وقد قال المصنف هنا (فمن مر على الصراط دخل الجنة) إما ابتداء ، وإما مآلاً .

قال ابن رجب : فأما المشركون فإنهم لا يمرون على الصراط ، وإنما يقعون في النار قبل وضع الصراط .

مسألة : أول من يعبر على الصراط هم أمة محمد ﷺ كما في الصحيحين قال ﷺ : فأكون أنا وأمتي أول من يجيز ، ولا يتكلم يومئذ إلا الرسل ، ودعوى الرسل يومئذ : اللهم سلم سلم .

قال الهراس : ومن استقام على صراط الله الذي هو دينه الحق في الدنيا استقام على هذا الصراط في الآخرة .

وقال ابن القيم : مشيهم على الصراط في السرعة ، والبطء بحسب سرعة سيرهم ، وبطئه على صراط الله المستقيم في الدنيا ، فأسرعهم سيراً هنا أسرعهم هناك ، وأبطأهم هنا أبطأهم هناك ، وأشدهم ثباتاً على الصراط المستقيم هنا أثبتهم هناك ، ومن خطفته كلاليب الشهوات ، والشبهات ، والبدع المضلة هنا خطفته الكلاليب التي كأنها شوك السعدان هناك ، ويكون تأثير كلاليب الشهوات ، والشبهات ، والبدع فيه هاهنا ، فناج مسلم ، ومخدوش مسلم ، ومخردل ، أي : مقطع بالكلاليب ، مكردس في النار ، كما أثر فيهم تلك الكلاليب في الدنيا ، جزاء وفاقاً ، وما ربك بظلام للعبيد .

فإذا عبروا عليه ، وقفوا على قنطرة بين الجنة ، والنار ، فيقتص لبعضهم من بعض ، فإذا هذبوا ، ونقوا أذن لهم في دخول الجنة .

---

٧. القنطرة :

بعد أن يتجاوز المؤمنون الصراط – الجسر – لا يدخلون الجنة مباشرة ، فقد انتهت محاسبتهم المتعلقة بحقوق الله ، وبقيت حقوق الخلق مع بعضهم البعض ، فيوقفون في عرصة من عرصات القيامة بعد الجسر ، وتسمى (القنطرة) ومعناها المكان الواسع المرتفع ، فيقفون عليها مدة تحصل فيها أمور من الشفاعات ، والقصاص ، ونحوها ، فإذا اقتص لبعضهم من بعض ، ونقوا ، وهذبوا دخلوا الجنة من أبوابها الثمانية .

جاء في الصحيح من حديث أبي سعيد أن رسول الله ﷺ قال : يخلص المؤمنون فيحبسون على قنطرة بين الجنة ، والنار ، فيقتص لبعضهم من بعض مظالماً كانت بينهم في الدنيا ، حتى إذا هذبوا ، ونقوا أذن لهم في دخول الجنة ، فوالذي نفس محمد بيده لأحدهم أهدى بمنزله في الجنة منه بمنزله كان في الدنيا . رواه البخاري

وهذا حتى يتطهروا ، ولكي يدخلوا الجنة بقلوب سليمة ، قال تعالى (طبتم فادخلوها خالدين) وقال تعالى (ونزعنا ما في صدورهم من غل إخواناً) .

قال شيخنا : وهذا القصاص غير القصاص الأول الذي في عرصات القيامة ، لأن هذا قصاص أخص من أجل أن يذهب الغل ، والحقد ، والبغضاء التي في قلوب الناس ، فيكون هذا بمنزلة التنقية ، والتطهير ، وذلك لأن ما في القلوب لا يزول بمجرد القصاص .

وقال القرطبي : هؤلاء المؤمنون هم الذين علم الله أن القصاص لا يستنفد حسناتهم .

وأول من يستفتح باب الجنة محمد ﷺ ، وأول من يدخل الجنة من الأمم أمته ﷺ .

---

٨. دخول الجنة ، نسأل الله من واسع فضله :

بعد أن يتجاوز المؤمنون القنطرة يؤذن لهم بدخول الجنة ، لكن لا يدخلها أحد قبل النبي ﷺ كما عند مسلم : أنا أول من يقرع باب الجنة . وحديث : آتي باب الجنة فاستفتح فيقول الخازن : من أنت ؟ فأقول محمد . فيقول : بك أمرت لا أفتح لأحد قبلك . رواه مسلم

فيدخلها ﷺ أول الناس ، ثم الأنبياء ، والمرسلون ، ثم تكون أمته أول الأمم دخولاً ، فيدخل الفقراء قبل الأغنياء بنصف يوم (خمسمائة سنة) كما جاء عند الترمذي .

ثم تدخل بقية الأمم ، والدليل قوله ﷺ : نحن الآخرون الأولون يوم القيامة ، ونحن أول من يدخل الجنة . رواه مسلم

وعند الدارقطني من حديث عمر عنه ﷺ : إن الجنة حرمت على الأنبياء كلهم حتى أدخلها ، وحرمت على الأمم حتى تدخلها أمتي .

ولا يعني هذا أن أمة محمد ﷺ تستكمل الدخول قبل جميع الأمم ، والله أعلم .

وله ﷺ في القيامة ثلاث شفاعات :

أما الشفاعة الأولى : فيشفع في أهل الموقف حتى يُقضى بينهم بعد أن يتراجع الأنبياء : آدم ، ونوح ، وإبراهيم ، وموسى ، وعيسى بن مريم عن الشفاعة حتى تنتهي إليه .

وأما الشفاعة الثانية : فيشفع في أهل الجنة أن يدخلوا الجنة .

وهاتان الشفاعتان خاصتان له .

وأما الشفاعة الثالثة : فيشفع فيمن استحق النار .

وهذه الشفاعة له ، ولسائر النبيين ، والصديقين ، وغيرهم .

يشفع فيمن استحق النار ألا يدخلها ، ويشفع فيمن دخلها أن يخرج منها .

يذكر المصنف هنا موقف من مواقف الآخرة ، وهو الشفاعة .

وسبق عند شرح كتاب التوحيد التفصيل الكافي في موضوع الشفاعة .

ومما ذكره المصنف هنا الإشارة إلى الشفاعة التي تكون خاصة بالنبي ﷺ ، أو تكون منه ، ومن غيره ، ومن ذلك :

١. الشفاعة العظمى التي يرجع عنها أولوا العزم من الرسل(١).

٢. الشفاعة في دخول أهل الجنة الجنة ، فلا يدخلونها إلا بشفاعة النبي ﷺ لهم ، فإذا جاوزوا الصراط وجدوا باب الجنة مغلقاً ، كما قال ﷺ : آتي باب الجنة يوم القيامة فاستفتح ، فيقول الخازن : من أنت ؟ فأقول : محمد . فيقول : بك أمرت ، لا أفتح لأحد قبلك . رواه مسلم

وعند مسلم عن أنس أن النبي ﷺ قال : أنا أول شفيع في الجنة .

وينبه أن المقصود بخصوصية النبي ﷺ لهذه الشفاعة هو : الاستفتاح ، وبداية الدخول ، ولا يعني أنه لا يدخل الجنة أحد إلا بشفاعة خاصة من النبي ﷺ .

٣. الشفاعة فيمن دخل النار من أهل الكبائر أن يخرج منها .

وأدلة هذا النوع كثيرة متواترة ، منها ما جاء في الصحيحين أن الله تعالى قال للنبي ﷺ بعد أن طلبه الشفاعة : أخرج من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان .

وهذا النوع هو الذي أنكره الخوارج ، والمعتزلة .

قال ابن تيمية : إن أحاديث الشفاعة في أهل الكبائر ثابتة متواترة عن النبي ﷺ وقد اتفق عليها السلف الصالح من الصحابة ، وتابعيهم بإحسان ، وأئمة المسلمين .

---

(١) وهذا هو المقام المحمود الذي يحمده عليه أهل الجمع كلهم ، كما في صحيح البخاري .

وهي مستثناة من قوله تعالى (فما تنفعهم شفاعة الشافعين) لأن أهل الموقف فيهم المسلم ، والكافر ، ويحتمل حمل الآية على النفع المطلق الذي هو النجاة من النار ، وكذا تحمل شفاعته ﷺ في عمه أبي طالب ، والله أعلم .

٤. الشفاعة فيمن استحق النار ألا يدخلها .

وهذا النوع أثبته جمع من الأئمة ، لعموم قوله ﷺ : شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي . رواه أحمد ، وأبو داود ، والترمذي .

قال ابن القيم : وهذا النوع لم أقف إلى الآن على حديث يدل عليه ، وقد يُستدل له بما رواه الشيخان عن أبي سعيد قال : قال رسول الله ﷺ إن الله تعالى يقول : شفعت الملائكة ، وشفع النبيون ، وشفع المؤمنون... أ.هـ

قال شيخنا : وهذه قد يُستدل عليها بقول الرسول ﷺ (ما من مسلم يموت فيقوم على جنازته أربعون رجلاً ، لا يشركون بالله شيئاً إلا شفعهم الله فيه) فإن هذه الشفاعة قبل أن يدخل النار ، فيشفعهم الله في ذلك أ.هـ

واُستُدل لها بما رواه ابن عباس مرفوعاً : وما أزال أشفع حتى أعطى صكاكاً برجال قد بعث بهم إلى النار ، حتى إن مالكاً خازن جهنم ليقول : يا محمد : ما تركت لغضب ربك على أمتك من نقمة . رواه الحاكم وقال : حديث صحيح الإسناد ، وتعقبه الذهبي بقوله : الحديث منكر .

وهذا أظهر الأدلة استدلالاً لو ثبت .

وقد يستدل لها بعموم حديث : لكل نبي دعوة مستجابة ، فتعجل كل نبي دعوته ، وإني اختبأت دعوتي شفاعة لأمتي يوم القيامة ، فهي نائلة إن شاء الله من مات من أمتي لا يشرك بالله شيئاً . متفق عليه ، واللفظ لمسلم .

والبعض سلك طريق قياس الأولى ، وذلك أن الشفاعة ثابتة في أهل الكبائر الذين دخلوا النار ، وهؤلاء الذين استحقوا دخول النار ، ولم يدخلوها أولى بالشفاعة ، لأنهم أقل ذنوباً ، والله أعلم .

وينبه أن الشفاعة الأولى ، والثانية خاصة بالنبي ﷺ ، والشفاعة الثالثة ، والرابعة له ولغيره من المؤمنين ، وكل شفاعة عامة فله ﷺ منها الحظ الأوفر ، والوجه الأكمل ، لأن الشفاعة كرامة ، وهو أولى من يُكرم ﷺ .

يقول ابن تيمية : له ﷺ شفاعات يختص بها لا يشركه فيها أحد ، وشفاعات يشركه فيها غيره من الأنبياء ، والصالحين ، لكن ما له فيها أفضل مما لغيره ، فإنه ﷺ أفضل الخلق ، وأكرمهم على ربه عز وجل .

ويخرج الله من النار أقواماً بغير شفاعة ، بل بفضله ، ورحمته .

ويبقى في الجنة فضل عمن دخلها من أهل الدنيا ، فينشئ الله لها أقواماً ، فيدخلهم الجنة .

أما أن الله يخرج من النار أناساً بغير شفاعة فقد جاء ذلك في الصحيحين من حديث أبي سعيد الخدري : يقول الله تعالى : شفعت الملائكة ، وشفع النبيون ، وشفع المؤمنون ، و لم يبق إلا أرحم الراحمين ، فيقبض قبضة من النار ، فيخرج منها قوماً لم يعملوا خيراً قط .

وأما أن الله ينشئ للجنة خلقاً ، فهذا لأنه عز وجل سبق وعده بملء الجنة ، والنار .

جاء في الصحيحين من حديث أنس أنه ﷺ قال : لا تزال جهنم يلقى فيها وهي تقول : هل من مزيد . حتى يضع رب العزة عليه قدمه(١) فيتروي بعضها إلى بعض ، وتقول : قط قط ، بعزتك ، وكرمك ، ولا يزال في الجنة فضل حتى ينشئ الله لها خلقاً فيسكنهم فضل الجنة .

تنبيه : قال ابن القيم : وأما اللفظ الذي وقع في صحيح البخاري في حديث أبي هريرة وأنه ينشأ للنار من يشاء فيلقي فيها فتقول : هل من مزيد . فغلط من بعض الرواة انقلب عليه لفظه ، والروايات الصحيحة ، ونص القرآن يرده .

فإن الله سبحانه أخبر أنه يملأ جهنم من إبليس وأتباعه ، فإنه لا يعذب إلا من قامت عليه حجته ، وكذب رسله ، قال تعالى (كلما القي فيها فوج سألهم خزنتها ألم يأتكم نذير قالوا بلى قد جاءنا نذير فكذبنا وقلنا ما نزل الله من شيء) ولا يظلم الله أحداً من خلقه .

---

(١) وضع الله قدمه على النار ، وقبضه بيده أقواماً بدون شفاعة من الأمور التي يجب الإيمان بها . ولا يقال : كيف أن السموات والأرض في الكرسي كحلقة في فلاة ....بل نقول : كل من عند ربنا .

وأصناف ما تضمنته الدار الآخرة من : الحساب ، والثواب ، والعقاب ، والجنة ، والنار ، وتفاصيل ذلك مذكورة في الكتب المنزلة من السماء ، والآثار من العلم المأثور عن الأنبياء .
وفي العلم الموروث عن محمد ﷺ من ذلك ما يشفي ، ويكفي ، فمن ابتغاه وجده .

قال الهراس : اعلم أن أصل الجزاء على الأعمال خيرها ، وشرها ثابت بالعقل ، كما هو ثابت بالسمع ، وقد نبه الله العقول بذلك في مواضع كثيرة في كتابه ، مثل قوله تعالى (أفحسبتم أنما خلقناكم عبثاً .....) (أيحسب الإنسان أن يترك سدى ...) فإنه لا يليق في حكمة الحكيم أن يترك الناس سدى مهملين ....(أم نجعل الذين آمنوا وعملوا الصالحات كالمفسدين في الأرض أم نجعل المتقين كالفجار) فإن العقول الصحيحة تأبى ذلك ، وتنكره أشد الإنكار .....وأما تفاصيل الأجزية ومقاديرها فلا يدرك إلا بالسمع ..... أ.هـ بتصرف ، وهو مأخوذ من كلام السعدي .

مسألة : الجنة ، والنار مخلوقتان ، وهما موجودتان الآن ، كما هو مذهب أهل السنة ، والجماعة .

والأدلة على وجودهما كثيرة جداً ، قال تعالى عن الجنة (أعدت للمتقين) وقال تعالى عن النار (أعدت للكافرين) .

وقال ﷺ : إن أحدكم إذا مات عرض عليه مقعده بالغداة ، والعشي ، إن كان من أهل الجنة فمن أهل الجنة ، وإن كان من أهل النار يقال : هذا مقعدك حتى يبعثك الله يوم القيامة . متفق عليه(١)

وأنكرت ذلك المعتزلة ، وقالت : إن الله ينشأهما يوم القيامة .

وحملهم على ذلك أصلهم الفاسد أنه يجب على الله فعل الأصلح – بعقولهم – فقالوا : خلقهما الآن عبث .

قال الرشيد : والأدلة على بطلان هذا القول أكثر من أن تحصى(٢) ، كما تكاثرت أدلة الكتاب ، والسنة على دوام الجنة والنار ، وأنهما لا تفنيان أبداً ، ولا تبيدان .

وقد نقل غير واحد من أهل العلم إجماع السلف على أن الجنة ، والنار لا تفنيان .

وذهب الجهم بن صفوان وغيره من النكرات إلى خلاف ذلك ، قال ابن حزم : اتفقت فرق الأمة كلها على أن لا فناء للجنة ولا لنعيمها ، ولا للنار ولا لعذابها ، إلا الجهم بن صفوان ، وأبا الهذيل العلاف ، وقوماً من الروافض ، فأما جهم فقال : إن الجنة ، والنار تفنيان ، ويفنى أهلهما ، وقال أبو الهذيل : إن الجنة ، والنار تفنيان ، ولا يفنى أهلهما ، إلا أن حركاتهم تفنى ، ويبقون بمنزلة الجماد لا يتحركون ، وهم في ذلك متلذذون ، أو معذبون !

وقال حافظ حكمي : قال ابن عربي إمام الاتحادية ، محيي الزندقة والإلحاد في آيات الله تعالى : إن أهلها يعذبون فيها ، ثم تنقلب طبيعتهم ، وتبقى طبيعة النارية يتلذذون بها لموافقتها طبعهم .

وقال الجهم وشيعته إن الجنة ، والنار تفنيان كلتاهما لأنهما حادثتان ، وما ثبت حدوثه استحال بقاؤه ، بناء على أصله الفاسد في منع تسلسل الحوادث ، وبقائها بإبقاء الله تعالى لها .

---

(١) وبوب البخاري : باب ما جاء في صفة الجنة ، وأنها مخلوقة . وذكر أحاديث على ذلك .
(٢) انظر اللالكائي ص ١٢٥٦ فما بعدها .

وقال طائفة من المعتزلة ، والقدرية : لم تكونا الآن موجودتين ، بل ينشئهما الله تعالى يوم القيامة . وحملهم على ذلك أصلهم الفاسد الذي وضعوا به شريعة لما يفعله الله ، وأنه ينبغي أن يفعل كذا ، ولا ينبغي له أن يفعل كذا ، قياساً لله تعالى على خلقه في أفعالهم ، فهم مشبهة في الأفعال ، ودخل التجسيم فيهم فصاروا مع ذلك معطلة ، وقالوا خلق الجنة ، والنار قبل الجزاء عبث ، لأنها تصير معطلة مدداً متطاولة ، فردوا من نصوص الكتاب ، والسنة ما خالف هذه الشريعة الباطلة التي وضعوها للرب تعالى ، وحرفوا النصوص عن مواضعها ، وضللوا وبدعوا من خالف شريعتهم ، قبحهم الله تعالى .

وقال أبو الهذيل العلاف : تفنى حركات أهل الجنة ، والنار ، ويصيرون جماداً لا يحسون بنعيم ، ولا ألم .

وكل هذه الأقوال مخالفة لصحيح المعقول ، وصريح المنقول ، ومحادة ، ومشاقة لله تعالى ، وللرسول ﷺ وتقديم للعقول السخيفة ، وزبالة الأذهان البعيدة ، والقلوب الشقية الطريدة ، وزخارف فاسدي السيرة والسريرة ، والظاهر ، والباطن ، والعمل أ.هـ

فصل :

وتؤمن الفرقة الناجية أهل السنة والجماعة بالقدر خيره وشره .

والإيمان بالقدر على درجتين ، كل درجة تتضمن شيئين .

فالدرجة الأولى : الإيمان بأن الله تعالى عليم بما الخلق عاملون ، بعلمه القديم الذي هو موصوف به أزلاً وأبداً ، وعلم جميع أحوالهم من الطاعات ، والمعاصي ، والأرزاق ، والآجال .

ثم كتب الله في اللوح المحفوظ مقادير الخلق .

فأول ما خلق الله القلم قال له : اكتب . قال : ما أكتب ؟ قال : اكتب ما هو كائن إلى يوم القيامة .

فما أصاب الإنسان لم يكن ليخطئه ، وما أخطأه لم يكن ليصيبه ، جفت الأقلام ، وطويت الصحف ، كما قال تعالى " ألم تعلم أن الله يعلم ما في السماء والأرض إن ذلك في كتاب إن ذلك على الله يسير " .

وقال " ما أصاب من مصيبة في الأرض ولا في أنفسكم إلا في كتاب من قبل أن نبرأها إن ذلك على الله يسير "(١) .

وهذا التقدير التابع لعلمه سبحانه يكون في مواضع جملة ، وتفصيلاً ، فقد كتب في اللوح المحفوظ ما شاء ، وإذا خلق جسد الجنين قبل نفخ الروح فيه بعث إليه ملكاً ، فيؤمر بأربع كلمات ، فيقال له : اكتب رزقه ، وأجله ، وعمله ، وشقي أم سعيد ، ونحو ذلك .

فهذا التقدير قد كان ينكره غلاة القدرية قديماً ، ومنكروه اليوم قليل .

وأما الدرجة الثانية : فهي مشيئة الله النافذة ، وقدرته الشاملة ، وهو الإيمان بأن ما شاء الله كان ، وما لم يشأ لم يكن .

وأنه ما في السموات وما في الأرض من حركة ولا سكون إلا بمشيئة الله سبحانه ، لا يكون في ملكه ما لا يريد(٢) .

وأنه سبحانه على كل شيء قدير من الموجودات ، والمعدومات .

فما من مخلوق في الأرض ولا في السماء إلا الله خالقه سبحانه ، لا خالق غيره ، ولا رب سواه .

ومع ذلك فقد أمر العباد بطاعته ، وطاعة رسله ، ونهاهم عن معصيته .

وهو سبحانه يحب المتقين ، والمحسنين ، والمقسطين ، ويرضى عن الذين آمنوا وعملوا الصالحات .

---

(١) في قوله تعالى (ما أصاب من مصيبة في الأرض ولا في أنفسكم إلا في كتاب من قبل أن نبرأها) أي : نخلقها ، والضمير يحتمل أن يعود على المصيبة ، أو الأنفس ، أو الأرض . قال الشيخ محمد بن إبراهيم : والحقيقة أنه يعود إليها كلها . وقال شيخنا : الكل صحيح .

(٢) قال شيخنا : كرر المؤلف مثل هذه العبارات ليبين أنه لا يلزم من إرادة الشيء أن يكون محبوباً له ، ولا يلزم من كراهته للشيء أن لا يكون مراداً له بالإرادة الكونية ، بل هو عز وجل يكره الشيء ويريده بالإرادة الكونية ، ويوقع الشيء ولا يرضى عنه ، ولا يريده بالإرادة الشرعية .

ولا يحب الكافرين ، ولا يرضى عن القوم الفاسقين ، ولا يأمر بالفحشاء ، ولا يرضى لعباده الكفر ، ولا يحب الفساد .

والعباد فاعلون حقيقة ، والله خالق أفعالهم ، والعبد هو المؤمن ، والكافر ، والبر ، والفاجر ، والمصلى ، والصائم .

وللعباد قدرة على أعمالهم ، ولهم إرادة ، والله خالقهم ، وخالق قدرتهم ، وإرادتهم ، كما قال تعالى " لمن شاء منكم أن يستقيم * وما تشاؤون إلا أن يشاء الله رب العالمين " .

وهذه الدرجة من القدر يكذب بها عامة القدرية الذين سماهم النبي ﷺ مجوس هذه الأمة[١] .

ويغلو فيها قوم من أهل الإثبات حتى سلبوا العبد قدرته واختياره ، ويخرجون عن أفعال الله وأحكامه ، حكمها ومصالحها .

في هذا الفصل يتكلم المصنف عن أصل من أصول أهل السنة ، والجماعة ، وهو : الإيمان بالقدر ، وذكر فيه مجمل اعتقاد أهل السنة ، والجماعة في هذا الباب .

والإيمان بالقدر خيره ، وشره[٢] من أركان الإيمان الستة ، كما جاء في حديث جبريل المشهور .

وعقيدة سلف الأمة في هذ الباب الخطير هي : الإيمان بأن الله على كل شيء قدير ، وأنه سبحانه عالم بالأشياء قبل أن يخلقها ، وأنه كتب ذلك في اللوح المحفوظ ، وأنه لا يقع شيء في الكون من خير ، أو شر إلا بإرادة الله ، وتقديره ، وخلقه .

جاء عند مسلم عن طاووس : أدركت أناساً من أصحاب رسول الله ﷺ يقولون : كل شيء بقدر .

قال : وسمعت عبد الله بن عمر يقول : قال رسول الله ﷺ : كل شيء بقدر ، حتى العجز والكيس ، أو الكيس والعجز .

وأخرج البخاري في تاريخه عن ابن عباس قال : كل شيء بقضاء وقدر حتى وضعك يدك على خدك .

وقال أيوب السختياني : أدركت الناس وما كلامهم إلا أن الله قضى ، وقدر .

ومن عقيدة سلف الأمة في هذ الباب أيضاً : التسليم بالقدر ، وعدم الخوض فيه ، والتقعر في مسائله ، وأنه سر الله في خلقه ، تحار عقول البشر القاصرة عن إدراك حكمة الله في أفعاله ، وخلقه .

---

(١) الحديث المرفوع (القدرية مجوس هذه الأمة ، إن مرضوا فلا تعودوهم ، وإن ماتوا فلا تشهدوهم) .

قال ابن أبي العز : كل أحاديث القدرية المرفوعة ضعيفة ، وإنما يصح الموقوف منها .

ولكن حسّن الألباني هذا الحديث بمجموع طرقه .

وسمي القدرية – المعتزلة – مجوس هذه الأمة ، لأنهم شابهوا المجوس في إثبات خالقين ، النور ، والظلمة ، وهؤلاء أثبتوا أن الله خالق العبد ، والعبد خالق فعله ، فاثبتوا خالقين .

(٢) إثبات الشر في القضاء إنما هو بالإضافة إلى العبد ، وأما بالإضافة إلى الخالق ففعله وحكمه كله خير وحكمة ، فإنه صادر عن علم ، وحكمة ، وما كان كذلك فهو خير محض بالنسبة إلى الرب ، لأن مآله إلى خير ، قال ﷺ : والشر ليس إليك .

قال ابن تيمية : فإنه لا يخلق شراً محضاً ، بل كل ما يخلقه ففيه حكمة هو باعتبارها خير ، ولكن قد يكون فيه شر لبعض الناس ، وهو شر جزئي إضافي ، فأما شر كلي ، أو شر مطلق فالرب متره عنه ، وهذا هو الشر الذي ليس إليه ، وأما الشر الجزئي الإضافي فهو خير باعتبار حكمته .

قال الطحاوي : وأصل القدر سر الله تعالى في خلقه ، لم يطلع على ذلك ملك مقرب ، ولا نبي مرسل ، والتعمق والنظر في ذلك ذريعة الخذلان ، وسلم الحرمان ، ودرجة الطغيان ، فالحذر كل الحذر من ذلك : نظراً ، وفكراً ، ووسوسة ، فإن الله تعالى طوى علم القدر عن أنامه ، ونهاهم عن مرامه ، كما قال تعالى في كتابه (لا يُسأل عما يفعل وهم يسألون) فمن سأل : لم فعل ؟ فقد رد حكم الكتاب ، ومن رد حكم الكتاب كان من الكافرين أ.هـ

والقدر متعلق بقدرة الله سبحانه ، وتقديره ، وحكمته ، قال ابن القيم : قال الإمام أحمد (القدر قدرة الله) واستحسن ابن عقيل هذا الكلام جداً ، وقال : هذا يدل على دقة علم أحمد ، وتبحره في معرفة أصول الدين . وهو كما قال أبو الوفاء ، فإن إنكار القدر إنكار لقدرة الرب على خلق أعمال العباد ، وكتابها ، وتقديرها .

وسلف القدرية كانوا ينكرون علمه بها ، وهم الذين اتفق سلف الأمة على تكفيرهم .

وقال في موضع آخر : قال الإمام أحمد (القدر قدرة الله) واستحسن ابن عقيل هذا الكلام من أحمد غاية الاستحسان ، وقال : إنه شفى بهذه الكلمة ، وأفصح بها عن حقيقة القدر .

مسألة : اختلف العلماء في (القضاء) و (القدر) هل هما مترادفان ، أم متباينان :

فقال بعضهم : هما مترادفان . وقال بعضهم : إذا اجتمعا افترقا ، وإذا افتراقا اجتمعا . ثم اختلفوا في حال اجتماعهما .

والأقرب أن القدر هو : التقدير السابق في الأزل ، فإذا وقع سمي قضاء .

قال شيخنا : وإن شئتَ فقل : الكتابة قدر ، والمشيئة قضاء .

مسألة : ذكر المصنف هنا أن للقدر درجتان :

١. درجة قبل وقوع المقدور (العلم ، والكتابة) .

٢. درجة مع وقوعه (المشيئة ، والخلق) .

الدرجة الأولى : قبل وقوع المقدور ، وتشمل (**العلم ، والكتابة**) .

١. العلم : فالله عز وجل قد أحاط بكل شيء علماً ، أزلاً وأبداً ، وأنه لا تخفى عليه خافية ، وعلم كل ما سيفعله العباد ، وكل ما يحصل في الكون من دقيق وجليل ، فعلمه بالكليات ، والجزئيات سابق ، فكل ما يوجد من أعيان ، وأوصاف ، وأفعال ، وأحداث ، فهو مطابق لعلم الله السابق(١) .

وأدلة ذلك في الكتاب ، والسنة مستفيضة ، قال تعالى (إن الله بكل شيء عليم) وقال تعالى (وأن الله قد أحاط بكل شيء علماً) وقال تعالى (وعنده مفاتح الغيب لا يعلمها إلا هو ويعلم ما في البر والبحر وما تسقط من ورقة إلا يعلمها ولا حبة في ظلمات الأرض ولا رطب ولا يابس إلا في كتاب مبين) وقال تعالى (وما يعزب عن ربك من مثقال ذرة في السماوات ولا في الأرض) وقال تعالى (وما من غائبة في السماء والأرض إلا في كتاب مبين) وقال تعالى (يعلم ما يلج في الأرض وما يخرج منها وما ينزل من السماء وما يعرج فيها وهو الرحيم الغفور) والآيات في عموم علم الله للكليات ، والجزئيات كثيرة .

٢. الكتابة : وهي أن الله تعالى كتب ذلك كله في اللوح المحفوظ ، فما عَلِمَ الله كونه ، ووقوعه من مقادير الخلائق ، وأصناف الموجودات ، وما يتبع ذلك من الأحوال ، والأوصاف ، والأفعال ، ودقيق الأمور ، وجليلها ، قد أمر الله القلم بكتابته ، كما قال تعالى (ما فرطنا في الكتاب من شيء) وقال ﷺ : وكتب في الذكر كل شيء . رواه البخاري

وقال ﷺ : كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات ، والأرض بخمسين ألف سنة ، وكان عرشه على الماء . رواه مسلم

وأخرج أحمد ، وأبو داود ، والترمذي أنه ﷺ قال : إن أول ما خلق الله القلم ، قال له : أكتب . قال : وما أكتب ؟ قال : اكتب ما هو كائن إلى يوم القيامة .

قال ابن القيم : وأجمع الصحابة ، والتابعون ، وجميع أهل السنة ، والحديث أن كل كائن إلى يوم القيامة فهو مكتوب في أم الكتاب .

ودليل الدرجتين جميعاً قوله تعالى (ألم تعلم أن الله **يعلم** ما في السماء والأرض إن ذلك في **كتاب** إن ذلك على الله يسير) .

وقوله تعالى (والله خلقكم من تراب ثم نطفة ثم جعلكم أزواجاً وما تحمل من أنثى ولا تضع إلا **بعلمه** وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره إلا في **كتاب**) .

تنبيه هام : درجة العلم أوسع من درجة الكتابة ، لأن علم الله أزلي ، أبدي ، فهو من صفات الذات ، أما الكتابة فهي حادثة بعد خلق القلم ، واللوح ، ولها نهاية ، كما في الحديث (اكتب ما هو كائن إلى يوم القيامة) .

---

(١) وذكر ابن تيمية أن علم الله لا زيادة فيه ، ولا يتجدد له علم . قال : إن علم الله السابق محيط بالأشياء على ما هي عليه ، لا محو فيه ، ولا تغيير ، ولا زيادة ، ولا نقص .
وقال شيخنا في (لقاء الباب المفتوح) : الصفات المعنوية منها ما يتجدد أفراده ، ومنها ما لا يتجدد ، فالعلم ، والقدرة ، والسمع ، والبصر ، هذه لا تتجدد أفرادها ، و لم يزل ولا يزال عليماً بكل شيء ، و لم يزل ولا يزال قادراً على كل شيء ، و لم يزل ولا يزال سميعاً ، بصيراً ، هذه لا يمكن أن نقول : إنها صفة فعلية ، لا في أصلها ، ولا في آحادها .

مسألة : هل الكتابة في اللوح إجمالية ، أو تفصيلية ؟

قال شيخنا : لا نجزم بأنها تفصيلية ، أو إجمالية . وذكر مثال (القرآن) وأن فيه احتمال أن يذكر تفصيلاً لظاهر النصوص ، أو إجمالاً ، لأن الله يتكلم به حين نزوله ، وكونه ذكر في اللوح لا يلزم أن يكون كتب فيه كله ، بل كما قال الله عنه (وإنه لفي زبر الأولين) أي : كتب الأولين ، وإنما هو موجود ذكره . انتهى بتصرف .

وهذا التقدير أنواع ، كما ذكر المصنف هنا :

١. تقدير عام لكل الخلق : وهو تقدير الله لجميع الأشياء ، وكتابة ذلك في اللوح المحفوظ .

قال تعالى (ألم تعلم أن الله يعلم ما في السماء والأرض إن ذلك في كتاب إن ذلك على الله يسير) .

وفي صحيح مسلم عن ابن عمرو أن النبي ﷺ قال : إن الله قدَّر مقادير الخلائق قبل أن يخلق السماء ، والأرض بخمسين ألف سنة ، وكان عرشه على الماء .

٢. تقدير خاص بالإنسان ، وهو أنواع :

أ. التقدير العمري : وهو تقدير كل ما يجري على العبد في حياته من ولادته وحتى وفاته ، كما في حديث ابن مسعود : .... ويؤمر بأربع كلمات : بكتب رزقه ، وأجله ، وعمله ، وشقي ، أو سعيد . متفق عليه

ب. التقدير السنوي : وهو تقدير كل ما يجري على العبد في عامه ، ويكون هذا التقدير في ليلة القدر . قال تعالى (فيها يفرق كل أمر حكيم) .

جاء عن ابن عباس : يكتب من أم الكتاب في ليلة القدر ما يكون في السنة من : موت ، وحياة ، ورزق ، ومطر ، حتى الحجاج يقال : يحج فلان ، ويحج فلان .

وعن مقاتل : يقدر الله تعالى في ليلة أمر السنة في بلاده ، وعباده إلى السنة القابلة .

وقد روي مثل ذلك عن ابن عمر ، ومجاهد ، والضحاك ، وغيرهم .

قال ابن كثير عند قوله تعالى (فيها يفرق كل أمر حكيم) : في ليلة القدر يفصل عن اللوح المحفوظ إلى الكتبة أمر السنة ، وما يكون فيها من الآجال ، والأرزاق ، وما يكون فيها إلى آخرها ، وهكذا روي عن ابن عمر ، وأبي مالك ، ومجاهد ، والضحاك ، وغير واحد من السلف .

ج. التقدير اليومي : وهو تقدير كل ما يجري على العبد في يومه .

قال تعالى (كل يوم هو في شأن) .

روى أبو الدرداء عن النبي ﷺ في تفسير هذه الآية : من شأنه أن يغفر ذنباً ، ويفرج كرباً ، ويرفع قوماً ، ويضع آخرين . علقه البخاري عن أبي الدرداء موقوفاً .

مسألة : التقدير والكتابة في اللوح المحفوظ لا تتغير ، ولا تتبدل ، أما التقديرات الأخرى التي تكون بأيدي الملائكة فإنها تتغير قال تعالى (فيها يفرق كل أمر حكيم) يعني يفصل من اللوح المحفوظ إلى الصحف التي بأيدي الملائكة ، على أحد التفاسير .
فالكتابة العمرية ، والسنوية يكون فيها تعليق – في الصحف – فمثلاً : إن وصل رحمه زيد في عمره ، وأوسع في رزقه ، والنهاية هي المكتوبة في اللوح المحفوظ .
قال ابن تيمية : والأجل أجلان : أجل مطلق يعلمه الله ، وأجل مقيد ، وبهذا يتبين معنى قوله ﷺ : من سرَّه أن يبسط له في رزقه ، وينسأ له في أثره ، فليصل رحمه .
فإن الله أمر الملَك أن يكتب له أجلاً ، وقال : إن وصل رحمه زدته كذا وكذا ، والملَك لا يعلم أيزداد أم لا ، لكن الله يعلم ما يستقر عليه الأمر ، فإذا جاء الأجل لا يتقدم ، ولا يتأخر .
وقال في موطن آخر عندما سئل عن الرزق : هل يزيد ، وينقص ؟
قال : الرزق نوعان : أحدهما ما علمه الله أنه يرزقه ، فهذا لا يتغير .
والثاني : ما كتبه ، وأعلم به الملائكة ، فهذا يزيد ، وينقص بحسب الأسباب .
وقال ابن حجر : كأن يقال للملَك – مثلاً – إنَّ عُمرَ فلان مائة عام – مثلاً – إن وصل رحمه ، وستون إن قطعها ، وقد سبق في علم الله أنه يصل ، أو يقطع ، فالذي في علم الله لا يتقدم ، ولا يتأخر ، والذي في علم الملَك هو الذي يمكن فيه الزيادة ، والنقص ، وإليه الإشارة بقوله (يمحو الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب) فالمحو ، والإثبات بالنسبة لما في علم الملَك ، وما في أم الكتاب هو الذي في علم الله تعالى ، فلا محو فيه البتة ، ويُقال له : القضاء المبرم ، ويقال للأول : القضاء المعلَّق أ.هـ[1]

(١) النقل عن ابن تيمية ، وابن حجر مستفاد من كتاب (القضاء ، والقدر) للشيخ محمد الحمد .

الدرجة الثانية المقارنة للمقدور ، وتشمل (المشيئة ، والخلق) .

٣. المشيئة : الإيمان بعموم مشيئة الله ، وأن ما شاء الله كان ، وما لم يشأ لم يكن ، وأنه لا يقع في ملكه ما لا يريد[١] ، وأن أفعال العباد من الطاعات ، والمعاصي واقعة بتلك المشيئة العامة التي لا يخرج عنها كائن ، كما لا يخرج عن علمه شيء ، سواء كان مما يحبه الله ويرضاه ، أم لا ، فالإيمان والكفر ، والخير والشر ، والطاعة والمعصية كل ذلك واقع بإرادة الله ، إما الكونية ، أو الشرعية .

وأدلة ذلك كثيرة ، منها قوله تعالى (ولو شئنا لآتينا كل نفس هداها) وقوله تعالى (ولو شاء ربك لآمن من في الأرض كلهم جميعاً) وقوله تعالى (ولو شاء الله ما اقتتلوا) .

٤. الخلق : الإيمان بأن جميع الأشياء واقعة بقدر الله تعالى ، وأنها مخلوقه له ، كما قال تعالى (الله خالق كل شيء) وقال تعالى (والله خلقكم وما تعملون) فالله خالق ، وما سواه – من الذوات ، والصفات ، والأفعال – مخلوق .

ومن ذلك : أفعال العباد ، فهي مخلوقة لله ، كما قال تعالى (والله خلقكم وما تعملون) وهي مع ذلك تقع تحت اختيارهم ، لا يجبرون عليها ، بل هي أفعالهم على الحقيقة لا على المجاز .

وقد ذكر ابن القيم رحمه الله في كتابه (شفاء العليل) هذه المراتب ، وذكر أنواع التقدير الخمسة ، وذكر الأدلة عليها .

---

(١) قال شيخنا : هذه العبارة تحتاج إلى تفصيل : لا يكون في ملكه ما لا يريد بالإرادة الكونية ، أما بالإرادة الشرعية فيكون في ملكه ما لا يريد .

هذا الكلام السابق المتعلق بمراتب القدر الأربع إنما هو اعتقاد أهل السنة ، والجماعة ، بناء على نصوص الوحيين المتظاهرة ، وقد خالف في كل مرتبة من المراتب طائفة من أهل البدع ، ولعلنا هنا نعرض لهذه المخالفات باختصار .

أولاً : مرتبة العلم ، ومرتبة الكتابة :

وقد خالف في إثبات ذلك طوائف من القدرية الأولى التي ظهرت في آخر عصر الصحابة ، وأنكروا أن يكون الله يعلم الأشياء قبل وقوعها – ويلزم من ذلك إنكار الكتابة – وقد أنكر عليهم السلف وكفروهم ، ولذا لم ترج فكرتهم ، وتراجعوا عنها .

قال ابن تيمية : غلاة القدرية ينكرون علمه المتقدم ، وكتابته السابقة ، ويزعمون أنه أمر ونهى وهو لا يعلم من يطيعه ممن يعصيه ، بل الأمر أنف ، أي : مستأنف ، وهذا القول أول ما حدث في الإسلام بعد انقراض عصر الخلفاء الراشدين ، وبعد إمارة معاوية بن أبي سفيان في زمن الفتنة التي كانت بين ابن الزبير وبين بني أمية في أواخر عصر عبدالله بن عمر ، وعبدالله بن عباس ، وغيرهما من الصحابة ، وكان أول من ظهر عنه ذلك بالبصرة معبد الجهني(١) ، فلما بلغ الصحابة قول هؤلاء تبرؤوا منهم ، وأنكروا مقالتهم ، كما قال عبدالله بن عمر لما أخبر عنهم : إذا لقيت أولئك فأخبرهم أني بريء منهم ، وأنهم براء مني ، وكذلك كلام ابن عباس ، وجابر بن عبدالله ، وواثلة بن الأسقع ، وغيرهم من الصحابة ، والتابعين لهم بإحسان ، وسائر أئمة المسلمين فيهم كثير ، حتى قال فيهم الأئمة كمالك ، والشافعي ، وأحمد بن حنبل ، وغيرهم : إن المنكرين لعلم الله المتقدم يكفرون .

وقال ابن القيم : ولهذا كان المنكرون القدرة فرقتين :

فرقة كذبت بالعلم السابق ونفته ، وهم غلاتهم الذين كفرهم السلف والأئمة ، وتبرأ منهم الصحابة .

ثانياً : مرتبة المشيئة :

وخالف في ذلك المعتزلة ، وزعموا أن الله تعالى لم يشأ الكفر والمعاصي والشرور ، وأن هذه الأمور إنما تقع بإرادة العبد لا بإرادة الله ، وأثبتوا للعبد مشيئة تخالف مشيئة الله .

وهل أضل ممن يقول : إن الله شاء الإيمان من الكافر ، والكافر شاء الكفر فغلبت مشيئة الكافر مشيئة الله !!

وسبب ضلالهم هو : كيف يشأ الله الكفر والمعاصي والفجور !

والجواب : أن هؤلاء لم يفرقوا بين الإرادة الكونية ، والإرادة الشرعية ، وسبق بيان الفرق بينهما عند الحديث عن صفة الإرادة .

---

(١) وهو أول من قال بالقدر ، قتله الحجاج سنة (٨٠ هـ) وقيل صلبه عبد الملك بن مروان .

ثم يليه غيلان الدمشقي ، وهو ثاني من تكلم بالقدر ، أخذه عن معبد الجهني ، وصلبه هشام بن عبد الملك بدمشق سنة (١٠٥هـ) .

وأخذ معبد هذه المقالة عن رجل نصراني ، وقيل مجوسي ، ثم أسلم ، اسمه (سوسن) أو (سنسويه) أو (سيسويه) أو (سيهويه) .

ثالثاً : مرتبة الخلق :

وخالف في ذلك أيضاً المعتزلة ، وزعموا أن الله تعالى لم يخلق أفعال العباد ، وأن العبد هو الذي خلق فعل نفسه ، وهو الذي أراده ، ولا دخل لإرادة الله في ذلك .

قال ابن تيمية بعد أن ذكر الكلام السابق في القدرية الأولى الذين أنكروا العلم ، والكتابة : ثم كثر خوض الناس في القدر ، فصار جمهورهم يقر بالعلم المتقدم ، والكتاب السابق ، لكن ينكرون عموم مشيئته ، وعموم خلقه وقدرته ، ويظنون أنه لا معنى لمشيئته إلا أمره ، فما شاءه فقد أمر به ، وما لم يشأه لم يأمر به ، فلزمهم أن يقولوا : إنه قد يشاء ما لا يكون ، ويكون ما لا يشاء ، وأنكروا أن يكون الله تعالى خالقاً لأفعال العباد ، أو قادراً عليها أ.هـ

قول المصنف هنا (والعباد فاعلون حقيقة ، والله خالق أفعالهم .....) .

هذه المسألة من أخص المسائل التي خالف فيها أهل البدع . والناس فيها طرفان ، ووسط :

١. أهل السنة ، والجماعة :

ومذهبهم أن العباد فاعلون حقيقة ، وأن أفعالهم تنسب إليهم حقيقة لا مجازاً ، وأن الله خالقهم ، وخالق أفعالهم ، كما قال تعالى (والله خلقكم وما تعملون) وأن الفعل يقع بإرادة ، وقدرة ، والله خالق إرادتهم ، وقدرتهم .

كما أثبتوا أن للعبد مشيئة واختياراً تابعين لمشيئة الله ، كما قال سبحانه (وما تشاءون إلا أن يشاء الله رب العالمين) .

فأهل السنة يثبتون أن أفعال العبد تقع بإرادتين ، بإرادة الله ، وإرادة العبد ، وإرادة العبد تابعة لإرادة الله ، كما قال تعالى (وما تشاءون إلا أن يشاء الله) .

قال ابن تيمية : اعلم أن العبد فاعل على الحقيقة ، وله مشيئة ثابتة ، وله إرادة جازمة ، وقوة صالحة ، وقد نطق القرآن بإثبات مشيئة العباد في غير ما آية ، كقوله (لمن شاء منكم أن يستقيم) (وما تشاءون إلا أن يشاء الله رب العالمين) (فمن شاء اتخذ إلى ربه سبيلاً) (فمن شاء ذكره وما يذكرون إلا أن يشاء الله هو أهل التقوى وأهل المغفرة) ونطق بإثبات فعله في عامة آيات القرآن (يعملون) (يفعلون) (يؤمنون) (يكفرون) (يتفكرون) (يحافظون) (يتقون) .

وقال أيضاً : لم يكن من السلف والأئمة من يقول : إن العبد ليس بفاعل ، ولا مختار ، ولا مريد ، ولا قادر ، ولا قال أحد منهم : إنه فاعل مجازاً ، بل من تكلم منهم بلفظ الحقيقة والمجاز متفقون على أن العبد فاعل حقيقة ، والله تعالى خالق ذاته ، وصفاته ، وأفعاله(١) .

وقال أيضاً : فيؤمن أهل السنة بأن الله على كل شيء قدير ، فيقدر أن يهدي العباد ، ويقلب قلوبهم ، وأنه ما شاء كان ، وما لم يشأ لم يكن ، فلا يكون في ملكه ما لا يريد ، ولا يعجز عن إنفاذ مراده ، وأنه خالق كل شيء من الأعيان ، والصفات ، والحركات ، ويؤمنون أن العبد له قدرة ، ومشيئة ، وعمل ، وأنه مختار ، ولا يسمونه مجبوراً ، إذ المجبور من أكره على خلاف اختياره ، والله سبحانه جعل العبد مختاراً لما يفعله ، فهو مختار مريد ، والله خالقه ، وخالق اختياره .

٢. القدرية :

أ. القدرية الغلاة ، نفاة العلم ، الذين ينفون العلم السابق لله بأفعال العباد .

ويقولون : إن الله لا يعلم أفعال العباد إلا بعد وقوعها ، ويقولون (الأمر أنف) أي : مستأنف .

وهؤلاء الذين قال فيهم ابن عمر : أخبروهم أني منهم بريء .

---

(١) وهناك سؤال يجري على ألسن بعض الناس يقولون : هل الإنسان مسير ، أو مخير ؟

قال الشيخ عبدالرحمن البراك : وهنا بهذه المناسبة يسأل بعض الناس ويقول : هل الإنسان مخير ، أو مسير ؟

فنقول : لا يصح إطلاق أحد الكلمتين ، لأن كلاًّ منهما يحتمل حقاً ، وباطلاً ، فإن أردت أن الإنسان مخير ، أي : له اختيار ، ومشيئة ، فيقوم ، ويقعد ، ويتكلم بمشيئة ، فهذا حق . وإن أردت أنه مخير ، أي : أن له مشيئة ، وقدرة لا ترتبط بمشيئة الله ، فهذا باطل ، قال تعالى (وما تشاءون إلا أن يشاء الله) أو أراد أن له الحرية المطلقة في أفعاله ، فهو مخير بين الفعل ، والترك ، كما يفهمه بعض الغالطين من قوله تعالى (وقل الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر) فإن هذا ليس تخييراً ، بل هذا أسلوب تهديد ، ووعيد شديد ، ولذا قال تعالى بعدها (إنا أعتدنا للظالمين ناراً أحاط بهم سرادقها) .

وهكذا قول القائل هل العبد مسير ؟ نقول : إذا كنت تريد أنه مسير ، أي : أنه لا اختيار له ، ولا مشيئة ، فهذا باطل ، وهذا هو الجبر . وإن أردت أنه مسير ، أي : أن أفعاله تسير على وفق قدر الله ، ومشيئته ، وأنه ميسر لما خلق له ، كما جاء في الحديث عن النبي ﷺ : اعملوا فكل ميسر . فهذا حق .

والخلاصة : أن الكلمتين لم تردا في النصوص ، ولا يصح إطلاقهما نفياً ، ولا إثباتاً لما فيهما من احتمال الحق ، والباطل .

ب. القدرية الذين يقولون : إن العبد يخلق فعل نفسه ، وهؤلاء هم المعتزلة .

٣.الجبرية[١] :

أ. **الجهمية** : يقولون : ليس للعبد قدرة ، ولا مشيئة ، ولا اختيار ، بل هو مجبور على أفعاله ، وهو كالريشة تحركها الريح ، والله هو الفاعل حقيقة .

بل قال غلاتهم : سائر الأفعال طاعات ، حتى الزنا ، والخمر ، لأنها موافقة لإرادة الله الكونية القدرية ، قال بعض غلاتهم :

أصبحت منفعلاً لما يختاره ربي ففعلي كله طاعات

ب. الأشاعرة ، والماتريدية : يقولون للعبد قدرة لكنها لا تؤثر في المقدور .

فالأشاعرة ، والماتريدية يتفقون مع أهل السنة من كون الله خالقاً لأفعال العباد ، وأن للعبد قدرة .

لكنهم يختلفون في حقيقة قدرة العبد .

فالأشاعرة يقولون : هذه القدرة لا تؤثر في المقدور ، وإنما حصل المقدور بقدرة الله فقط ، ولا دخل لقدرة العبد ، وكسبه .

فالقتل حصل بقدرة الله لا بفعل العبد ، وانكسار الزجاج حصل بقدرة الله لا بفعل العبد .

فالقتل ، والانكسار حصلا بقدرة الله **عند** فعل العبد ، لا **بفعل** العبد وكسبه .

ولذا فكون الأشاعرة يثبتون قدرة للعبد لا حقيقة له ، وإنما هو إثبات لفظي فقط ، وحقيقة الأمر أنهم يرون أن العبد مجبور باطناً لا ظاهراً ، ويقولون : إن الفعل ينسب إلى العبد مجازاً لا حقيقة ، والفاعل هو الله ، والعبد محلاً للفعل ، كالسكين ظاهراً هي التي قطعت ، وفي الحقيقة الذي قطع هو من أمسك السكين .

إذن كيف يحاسب وهو مجبور ؟! قالوا له كسب .

وقد ذكر أهل العلم أن كسب الأشاعرة لا حقيقة له .

وأما الماتريدية فقولهم قريب من قول الأشاعرة ، إلا أنهم يقولون : إذا عزم العبد على فعل معين عزماً جازماً مؤكداً فإن المقدور يقع ، ويكون وقوعه بالقدر لا بفعل العبد .

وأما الأشاعرة فينفون تأثير العزم ، ويقولون : المقدور يقع بالقدر ، لا بالفعل ، ولا بالعزم .

والخلاصة : أن الجبرية قالوا العبد مجبور على أفعاله ، ولا قدرة له ، ولا اختيار ، وإنما هو تحت القدر ، والله يفعل به ما يشاء ، بغير إرادة منه .

والقدرية ضد ذلك ، قالوا : لا دخل للقدر في أفعال العبد ، بل العبد هو الذي يفعل ، وهو الذي يريد .

وأهل السنة وسط بين هذين ، فقالوا : العبد له قدرة ، وإرادة ، واختيار في أفعاله ، لكنها لا تكون إلا بإرادة الله وقدرته ، فالعبد له مشيئة ، لكنها تحت مشيئة الله ، كما قال تعالى (وما تشاءون إلا أن يشاء الله رب العالمين) .

---

(١) تنبيه : قد تسمى الجبرية (قدرية) لأنهم غلوا في إثبات القدر ، لكن التسمية على النافين أغلب .

ومنشأ الضلال عند القدرية ، والجبرية أنهم لم يفرقوا بين الإرادة الشرعية ، والإرادة الكونية ، فظن القدرية أنه لا يمكن أن يشأ الله ، أو أن يخلق المعصية ، لأن الله لا يحب الفساد ، وظن الجبرية أنه لا يمكن أن يكون في ملك الله ما لا يرضاه ، وما لا يحبه .

والحق الذي جاءت به النصوص الشرعية ، واتفق عليه سلف الأمة أن الله خالق كل شيء ، ومن ذلك أفعال العباد – خيرها ، وشرها – وأن العباد لهم قدرة ، وإرادة ، واختيار ، وأنهم محاسبون على أفعالهم ، وأنه لا يلزم من إرادة الله لشيء أن يحب ذلك الشيء لذاته ، وإنما يقدره لحكمة ، ومصلحة ، كما أنه لا يلزم من محبته لشيء أن يقع ، بل قد يحب الله شيئاً ولا يقع ، وقد يبغض شيئاً ويقع ، وهو سبحانه لا يُسأل عما يفعل ، وهم يُسألون .

قال ابن تيمية : ومنشأ ضلال من ضل هو من باب التسوية بين المشيئة والإرادة ، وبين المحبة والرضا ، فسوى بينهما الجبرية ، والقدرية ، فقالت الجبرية : الكون كله بقضائه وقدره ، فيكون محبوباً مرضياً ، وقالت القدرية النفاة : ليست المعاصي محبوبة له ولا مرضية ، فليست مقدرة ولا مقضية ، فهي خارجة عن مشيئته ، وخلقه .

وقال أيضاً : يقولون – يعني أهل السنة – بما اتفق عليه السلف من أنه سبحانه ما شاء كان ، وما لم يشأ لم يكن ، ويثبتون الفرق بين مشيئته ، وبين محبته ورضاه ، فيقولون : إن الكفر ، والفسوق ، والعصيان ، وإن وقع بمشيئته ، فهو لا يحبه ، ولا يرضاه ، بل يسخطه ، ويبغضه ، ويقولون : إرادة الله في كتابه نوعان : نوع بمعنى المشيئة لما خلق ، ونوع بمعنى محبته ، ورضاه لما أمر به ، وإن لم يخلقه .

وذكر أنه سبحانه يحب ما لا يريد ، ويريد ما لا يحبه ، وذلك أن المراد قد يراد لغيره ، فيريد الأشياء المكروهة لما في عاقبتها من الأشياء المحبوبة ، ويكره فعل بعض ما يحبه ، لأنه يفضي إلى ما يبغضه ، والله تعالى له الحكمة فيما يخلقه .

وقال أيضاً : وإرادته قسمان :

١. إرادة أمر ، وتشريع .

٢. وإرادة قضاء ، وتقدير .

فالقسم الأول : إنما يتعلق بالطاعات دون المعاصي ، سواء وقعت ، أو لم تقع . كما في قوله (يريد الله ليبين لكم ويهديكم سنن الذين من قبلكم ويتوب عليكم) وقوله (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) .

وأما القسم الثاني : وهو إرادة التقدير فهي شاملة لجميع الكائنات ، محيطة بجميع الحادثات ، وقد أراد من العالم ما هم فاعلوه بهذا المعنى ، لا بالمعنى الأول ، كما في قوله تعالى (فمن يرد الله أن يهديه يشرح صدره للإسلام ومن يرد أن يضله يجعل صدره ضيقاً حرجاً) وفي قوله (ولا ينفعكم نصحي إن أردت أن أنصح لكم إن كان الله يريد أن يغويكم هو ربكم) وفي قول المسلمين : ما شاء الله كان ، وما لم يشأ لم يكن . ونظائره كثيرة .

وهذه الإرادة تتناول ما حدث من الطاعات ، والمعاصي ، دون ما لم يحدث ، كما أن الأولى تتناول الطاعات حدثت ، أو لم تحدث ، والسعيد من أراد منه تقديراً ما أراد به تشريعاً ، والعبد الشقي من أراد به تقديراً ما لم يرد به تشريعاً .

والحكم يجري على وفق هاتين الإرادتين ، فمن نظر إلى الأعمال بهاتين العينين كان بصيراً ، ومن نظر إلى القدر دون الشرع ، أو الشرع دون القدر كان أعور ، مثل قريش الذين قالوا (لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا ولا حرمنا من شيء) قال الله تعالى (كذلك كذب الذين من قبلهم حتى ذاقوا بأسنا قل هل عندكم من علم فتخرجوه لنا إن تتبعون إلا الظن وإن أنتم إلا

تخرصون) فإن هؤلاء اعتقدوا أن كل ما شاء الله وجوده وكونه وهي – الإرادة القدرية – فقد أمر به ورضيه ، دون الإرادة الشرعية ، ثم رأوا أن شركهم بغير شرع مما قد شاء الله وجوده ، قالوا : فيكون قد رضيه وأمر به ، قال الله (كذلك كذب الذين من قبلهم) بالشرائع من الأمر ، والنهي (حتى ذاقوا بأسنا قل هل عندكم من علم فتخرجوه لنا) بأن الله شرع الشرك ، وتحريم ما حرمتوه ، إن تتبعون في هذا إلا الظن ، وهو توهمكم أن كل ما قدره فقد شرعه (إن أنتم إلا تخرصون) أي : تكذبون ، وتفترون بإبطال شريعته (قل فلله الحجة البالغة) على خلقه حين أرسل الرسل إليهم فدعوهم إلى توحيده وشريعته ، ومع هذا فلو شاء هدى الخلق أجمعين إلى متابعة شريعته ، لكنه يمن على من يشاء فيهديه فضلاً منه ، وإحساناً ، ويحرم من يشاء أ.هـــ

فصل :

ومن أصول أهل السنة والجماعة أن الدين ، والإيمان : قول ، وعمل[١] .

قول القلب ، واللسان ، وعمل القلب ، واللسان ، والجوارح .

وأن الإيمان يزيد بالطاعة ، وينقص بالمعصية .

وهم مع ذلك لا يكفرون أهل القبلة بمطلق المعاصي والكبائر ، كما يفعله الخوارج ، بل الأخوة الإيمانية ثابتة مع المعاصي ، كما قال سبحانه في آية القصاص " فمن عُفي له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف " .

وقال " وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله فإن فاءت فأصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا إن الله يحب المقسطين * إنما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخويكم " .

ولا يسلبون الفاسق المِلِّي الإسلام بالكلية ، ولا يخلدونه في النار ، كما تقول المعتزلة ، بل الفاسق يدخل في اسم الإيمان ، كما في قوله " فتحرير رقبة مؤمنة " .

وقد لا يدخل في اسم الإيمان المطلق ، كما في قوله تعالى " إنما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم وإذا تليت عليهم آياته زادتهم إيمانا " وقوله ﷺ : " لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن ، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن ، ولا ينتهب نهبةً ذات شرف يرفع الناس إليه فيها أبصارهم حين ينتهبها وهو مؤمن " .

ونقول : هو مؤمن ناقص الإيمان ، أو مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته ، فلا يعطى الاسم المطلق ، ولا يسلب مطلق الاسم .

في هذا الفصل يتكلم المصنف عن أصل من أصول أهل السنة والجماعة ، وهو : مسألة الإيمان .

وذكر هنا عقيدة أهل السنة والجماعة في هذا الباب ، في عدة مسائل ، وهي :

١. حقيقة الإيمان ، وهو ما اشتمل على : الاعتقاد ، والقول ، والعمل .

٢. أن الإيمان يزيد ، وينقص .

وعبارتهم المشهورة في تعريف الإيمان أنه : اعتقاد بالجنان ، وقول باللسان ، وعمل بالجوارح والأركان ، يزيد بالطاعة ، وينقص بالعصيان .

---

(١) ينبه أن المراد بالدين هنا الإيمان ، لأن كون العمل من الدين بالمعنى العام لا خلاف فيه بين طوائف المسلمين .

قال الشيخ محمد بن إبراهيم : الدين هو الإيمان ، من عطف الصفة على الصفة ، وفي ذلك مزية ، وهو أنه يسمى الدين ، ويسمى الإيمان أ.هـ

وقال بعضهم : هو من باب عطف الخاص على العام .

٣. أنهم لا يكفرون بمطلق المعاصي ، بل يقولون : الإنسان إذا أسرف على نفسه بالمعاصي التي هي دون الكفر ، فله نصيب من اسم الإسلام ، ويقولون (هو مؤمن ناقص الإيمان ، أو مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته ، فلا يعطى الاسم المطلق ، ولا يسلب مطلق الاسم) وأما في الآخرة فمآله الجنة ، ولا يوجبون عليه النار ، إذ قد يدخل الجنة ابتداء برحمة الله ، وعقيدة أهل السنة والجماعة أن أهل الكبائر تحت مشيئة الله إن شاء غفر لهم بفضله ، وإن شاء عذبهم بعدله .

وهذا في أفرادهم ، أما العموم فلا بد أن يدخل النار طائفة من الموحدين ، ثم يخرجون منها بالشفاعة ، وبرحمة أرحم الراحمين.

هذا مجمل ما ذكره المصنف هنا .

قال ابن تيمية : فأهل السنة ، والجماعة لا يوجبون العذاب في حق كل من أتى كبيرة ، ولا يشهدون لمسلم بعينه بالنار لأجل كبيرة واحدة عملها ، بل يجوز عندهم أن صاحب الكبيرة يدخله الله الجنة بلا عذاب ، إما لحسنات تمحو كبيرته – منه ، أو من غيره – ، وإما لمصائب كفرتها عنه ، وإما لدعاء مستجاب منه ، أو من غيره فيه ، وإما لغير ذلك ، والوعيدية من الخوارج ، والمعتزلة يوجبون العذاب في حق أهل الكبائر لشمول نصوص الوعيد لهم أ.هـ

ومسألة الإيمان من أهم مسائل العقيدة .

قال ابن رجب : وهذه المسائل أعني مسائل الإسلام ، والإيمان ، والكفر ، والنفاق مسائل عظيمة جداً أ.هـ

وقد خالف في أصل هذه المسألة ، وفروعها طوائف من أهل البدع كما يأتي بيانه ، بل إن أول خلاف ظهر في الأمة هو في مسألة الإيمان ، وتكفير الخوارج للمسلمين .

قال ابن تيمية : أول البدع ظهوراً في الإسلام ، وأظهرها ذماً في السنة والآثار : بدعة الحرورية المارقة .

الطوائف في مسألة الإيمان في الجملة ثلاثة :

١. أهل السنة والجماعة :

ومذهبهم : أن الإيمان قول ، وعمل ، واعتقاد ، وأن الإيمان يزيد بالطاعة ، وينقص بالمعصية(١) .

وأن فاعل الكبيرة لا يسلب منه مطلق الإيمان ، ولا يعطى الإيمان المطلق ، بل هو مؤمن ناقص الإيمان .

وأما في الآخرة فمآله الجنة ، ولا يخلد في النار ، وربما عُذب بقدر معصيته ، ثم دخل الجنة ، وربما دخل الجنة ابتداء .

٢. الوعيدية (الخوارج ، والمعتزلة) :

ومذهبهم : أن الإيمان قول ، وعمل ، واعتقاد ، إلا أنهم جعلوا الإيمان يزول بأفراد العمل ، كالوقوع في الكبائر .

فالفرق بينهم وبين أهل السنة : أن أهل السنة جعلوا جنس العمل شرطاً لصحة الإيمان ، وأما هم فجعلوا أفراد العمل شرطاً لصحة الإيمان .

وكل من الخوارج ، والمعتزلة يقول : فاعل الكبيرة مخلد في النار ، واختلفوا في اسمه في الدنيا ، هل هو كافر أم لا .

فكفرته الخوارج ، وجعلته المعتزلة في مترلة بين مترلتين .

٣. الوعدية (وهم طوائف المرجئة) :

والمرجئة عبارة عن فكرة نشأت في مقابل بدعة الخوارج الذين يكفرون بالكبائر .

وتلقف هذه المقولة والفكرة طوائف عديدة ، كالجهمية ، والأشاعرة ، والماتريدية ، وغيرهم .

واختلفت هذه الطوائف بالأخذ بهذه الفكرة ، وتفريعهم عليها ، كما يأتي .

وهؤلاء يسمون (الوعدية) لتغليبهم لنصوص الوعد .

واتفقوا جميعاً على إخراج العمل من مسمى الإيمان ، وأن الإيمان شيء واحد لا يتجزأ ، ولا يزيد ، ولا ينقص ، ولذا يجعلون أهل الإسلام سواء في أصل الإيمان .

قال ابن القيم عنهم : والناس في الايمان شيء واحد ... كالمشط عند تماثل الأسنان

وأصل ضلال كلا الطائفتين في مسألة الإيمان ، سواء الوعيديه ، أو الوعدية ما ذكره ابن تيمية بقوله : وأصل نزاع هذه الفرق في الإيمان من الخوراج ، والمرجئة ، والمعتزلة ، والجهمية ، وغيرهم : أنهم جعلوا الإيمان شيئاً واحداً ، إذا زال بعضه زال جميعه ، وإذا ثبت بعضه ثبت جميعه ، فلم يقولوا بذهاب بعض ، وبقاء بعض ، كما قال النبي ﷺ : يخرج من النار من كان في قلبه حبة خردل من إيمان أ.هـ

وذكر في موضع آخر أن الإيمان والكفر لكل منهما خصال وشعب عديدة ، فمن الإيمان شعب إذا زالت زال الإيمان كله ، كالتوحيد ، ومنها شعب إذا زالت لم يزل الإيمان كله ، كالصدق في الحديث ، والحياء .

وكذلك الكفر منه شعب إذا وقعت وقع الكفر الأكبر كالاستهزاء ، والسب لله ، ولدينه ، ولرسوله ، ومنه شعب إذا وقعت لم يقع الكفر الأكبر المخرج من الملة ، كسب المسلم ، وقتاله ، والنياحة ، وغير ذلك ، وإنما يكون مقترفها واقع في الكفر الأصغر ، وهو الكفر العملي ، وهو لا يخرج من الملة .

---

(١) واختلف أهل السنة في بعض أفراد العمل وكونها شرطاً للإيمان ، وأشهر ذلك هو مسألة الصلاة .

يتكلم العلماء عادة في هذا الباب عن عدة مسائل ، وهي :

١. تعريف الإيمان ، وبيان حقيقته الشرعية .

٢. الكلام عن زيادة الإيمان ، ونقصانه .

٣. الكلام عن الاستثناء في الإيمان .

أولاً : تعريف الإيمان لغة ، وشرعاً :

لغة : التصديق ، قال تعالى عن إخوة يوسف (وما أنت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين) .

قال الأزهري : واتفق أهل العلم من اللغويين وغيرهم أن الإيمان معناه : التصديق .

شرعاً : اعتقاد بالجنان ، وقول باللسان ، وعمل بالجوارح ، والأركان .

وهذا التعريف الشرعي هو على عقيدة أهل السنة والجماعة ، وقد أجمع على ذلك السلف الصالح ، من الصحابة ومن بعدهم من أئمة الدين ، ولم يختلفوا في أن الإيمان المقبول هو ما جمع بين : اعتقاد القلب ، ولفظ اللسان ، وعمل الجوارح .

وأنه لو تخلف أحد هذه المحال الثلاث لغير عذر فلا إيمان .

فإن تخلف اعتقاد القلب ، مع وجود لفظ اللسان ، وعمل الجوارح ، فهو منافق .

وإن تخلف لفظ اللسان ، مع وجود اعتقاد القلب ، وعمل الجوارح ، فهو كاذب .

وإن تخلف عمل الجوارح ، مع ادعاء اعتقاد القلب ، ووجود لفظ اللسان فهو كاذب .

وقد تنوعت عبارات السلف في تفسير الإيمان ، وكلها تؤدي إلى مقصد واحد .

فتارة يقولون : الإيمان قول ، وعمل .

وتارة يقولون : قول ، وعمل ، ونية .

وتارة يقولون : قول ، وعمل ، ونية ، واتباع السنة .

وأشهر تعبير لهم هو الأول ، وأن الإيمان : قول ، وعمل . ومرادهم : قول القلب ، وقول اللسان ، وعمل القلب[١] ، وعمل الجوارح .

قال ابن تيمية : من قال من السلف (الإيمان : قول ، وعمل) أراد قول القلب ، واللسان ، وعمل القلب ، والجوارح . ومن أراد الاعتقاد رأى أن لفظ القول لا يفهم منه إلا القول الظاهر ، أو خاف ذلك ، فزاد الاعتقاد ، وقول اللسان .

وأما العمل فقد لا يفهم منه النية ، فزاد ذلك . ومن زاد (اتباع السنة) فلأن ذلك كله لا يكون محبوباً لله إلا باتباع السنة .

وأولئك لم يريدوا كل قول ، وعمل ، إنما أرادوا ما كان مشروعاً من الأقوال ، والأعمال . ولكن كان مقصودهم الرد على المرجئة الذين جعلوه قولاً فقط ، فقالوا : بل هو قول ، وعمل .

والذين جعلوه أربعة أقسام فسروا مرادهم ، كما سئل سهل بن عبدالله التستري عن الإيمان ما هو ؟ فقال : قول ، وعمل ، ونية ، وسنة ، لأن الإيمان إذا كان قولاً بلا عمل فهو كفر ، وإذا كان قولاً ، وعملاً ، بلا نية فهو نفاق ، وإذا كان قولاً ، وعملاً ، ونية ، بلا سنة فهو بدعة أ.هـ

---

(١) والمراد بقول القلب : معرفته ، وتصديقه ، وإقراره ، كما ذكر ابن تيمية .

والمراد بعمل القلب : انقياده ، وإخلاصه ، ومحبته ، وخشيته ، وسائر أعمال القلب المشهورة .

وخالف في ذلك طوائف المرجئة ، إذ اتفقوا جميعاً على إخراج العمل من مسمى الإيمان ، وإليك بيان عقيدة طوائف المرجئة :

١. الجهمية : وعقيدتهم في الإيمان أنه المعرفة بالقلب فقط .

فمن عرف الله فهو مؤمن ، وهؤلاء هم المرجئة المحضة ، وهم غلاة المرجئة .

ومن لوازم هذا القول : أن إبليس مؤمن ، لأنه عرف الله ، وكذا فرعون ، وأبو لهب ، وأبو جهل ، وغيرهم .

٢. الأشاعرة : وعقيدتهم في الإيمان أنه تصديق القلب فقط .

فمن صدق بقلبه فهو مؤمن .

٣. الكرامية : وعقيدتهم في الإيمان أنه الإقرار باللسان فقط .

قال ابن تيمية : ولهذا لم يذهب إليه أحد قبل الكرامية ، مع أن الكرامية لا تنكر وجوب المعرفة والتصديق ، ولكن تقول : لا يدخل في اسم الإيمان . حذراً من تبعضه ، وتعدده ، لأنهم رأوا أنه لا يمكن أن يذهب بعضه ، ويبقى بعضه .

تنبيه مهم : الكرامية تقول : من أتى بإقرار اللسان فهو مؤمن ، وإن تخلف اعتقاد القلب ، لكن قالوا هو مؤمن في الدنيا ، وأما في الآخرة فإن كان منافقاً كاذباً فهو مخلد في النار ، فهم خالفوا في الاسم لا في الحكم .

قال ابن تيمية : ومن حكى عنهم أنهم جعلوهم من أهل الجنة فهو غلط عليهم ، ومع هذا فتسميتهم له مؤمناً بدعة ابتدعوها[1].

٤. الماتريدية : وعقيدتهم في الإيمان أنه تصديق القلب ، وأما الإقرار باللسان فهو ركن زائد ليس بأصلي ، وإنما هو لإجراء أحكام الدنيا ، فمن أقر بقلبه فهو مؤمن حقاً فيما بينه وبين الله ، وإن لم ينطق بلسانه .

٥. مرجئة الفقهاء : وعقيدتهم في الإيمان أنه تصديق القلب ، مع إقرار اللسان ، والعمل لازم له ليس شرطاً لصحته .

وهذه البدعة ظهرت في آخر عصر الصحابة كردة فعل لاعتقاد الخوارج ، خاصة بعد فتنة ابن الأشعث .

وأول من قال بذلك هو ذر بن عبد الله ، ثم تابعه حماد بن أبي سليمان شيخ أبي حنيفة ، وقعد لهذه الفكرة ، وفرع عليها ، وتبعه أبو حنيفة وأصحابه .

وهؤلاء هم الذين اشتد نكير السلف عليهم أولاً لمعرفتهم بمآل هذا القول .

وقد ذكر ابن تيمية أن طوائف المرجئة غلطوا من وجوه ، ثم ذكرها ورد عليها ، وهذه الوجوه هي :

أ. ظنهم أن الإيمان الذي فرض الله على العباد متماثل في حق العباد .

ب. ظنهم أن ما في القلب من الإيمان ليس إلا التصديق فقط دون أعمال القلوب .

ج. ظنهم أن الإيمان الذي في القلب يكون تاماً بدون شيء من الأعمال ، ولهذا يجعلون الأعمال ثمرة الإيمان ومقتضاه ، بمنزلة السبب ، ولا يجعلونها لازمة له .

والتحقيق أن إيمان القلب التام يستلزم العمل الظاهر بحسبه لا محالة ، ويمتنع أن يكون في القلب إيمان تام بدون عمل ظاهر .

---

(١) وممن نسب ذلك لهم ابن حزم في كتابه (الفصل) حيث قال : وذهب قوم إلى أن الإيمان هو إقرار باللسان بالله تعالى ، وإن اعتقد الكفر بقلبه ، فإذا فعل ذلك فهو مؤمن من أهل الجنة ، وهذا قول محمد بن كرام السجستاني وأصحابه .

وينبه هنا أن شبهة طوائف المرجئة ليست في النصوص الشرعية باستثناء مرجئة الفقهاء فقد كان حماد بن أبي سليمان يرى أن الله فرق بين الإيمان ، والعمل الصالح في القرآن كثيراً ، كما قال تعالى (الذين آمنوا وعملوا الصالحات) فدل أن الإيمان غير العمل الصالح .

والجواب أن يقال : هذا من باب عطف الخاص على العام ، ووروده في القرآن كثير .

٦. ثم ظهرت طائفة معاصرة من أهل العلم تبنت فكر الإرجاء ، فقالوا : إذا شهد العبد أنه لا إله إلا الله صدقاً من قلبه ، و لم يعمل أي عمل من مباني الإسلام فهو مسلم ، ومآله الجنة ، وشبهة هؤلاء نصوص صحيحة ، لكنهم لم يرتضوا بفهم السلف الصالح لها .

ومن أعظم ما يستدلون به ما جاء في حديث أبي سعيد الطويل .....فيقول الله عز وجل : شفعت الملائكة ، وشفع النبيون ، وشفع المؤمنون ، و لم يبق إلا أرحم الراحمين ، فيقبض قبضة من النار فيخرج منها قوماً **لم يعملوا خيراً قط** قد عادوا حمماً فيلقيهم في نهر في أفواه الجنة يقال له نهر الحياة ، فيخرجون كما تخرج الحِبة في حميل السيل ، ألا ترونها تكون إلى الحجر ، أو إلى الشجر ، ما يكون إلى الشمس أصيفر ، وأخيضر ، وما يكون منها إلى الظل يكون أبيض . فقالوا يا رسول الله : كأنك كنت ترعى بالبادية . قال : فيخرجون كاللؤلؤ في رقابهم الخواتم ، يعرفهم أهل الجنة ، هؤلاء عتقاء الله الذين أدخلهم الله الجنة **بغير عمل عملوه ، ولا خير قدموه** . وهذا لفظ مسلم .

والجواب عن هذا من وجوه :

١. أن قواعد أهل السنة في التعامل مع النصوص الشرعية الثابتة هو الأخذ بجميع النصوص ، وإرجاع المتشابه إلى المحكم .

٢. لم يحمل أحد من سلف الأمة هذا الحديث على ما ذهب إليه هؤلاء ، وفي هذا كفاية في الرد على هذا القول وتجهيله ، وسبق أن السلف أجمعوا أن الإيمان لا يصح إلا بالعمل .

٣. أن مثل هذه الألفاظ تقال ، ولا يقصد حقيقة معناها المتبادر ، كما يقول البعض (فلان لا خير فيه) ولا يقصد أنه لم يأت منه خير البتة .

وقد جاء في الصحيحين في قصة قاتل المئة نفس قول ملائكة العذاب (لم يعمل خيراً قط) مع أنه جاء تائباً ، والتوبة من أعظم الأعمال ، وكذا هاجر من أرضه إلى أرض الصلاح ، وهذا من أعظم الأعمال .

وهؤلاء افترضوا أن الإنسان يمكن أن يكون في قلبه : التصديق ، والاقرار ، والمحبة ، والخوف .... ومع هذا لا يصدر منه عمل صالح ، كصلاة ، أو صوم ، أو حج ، لضعف تلك المقامات في قلبه .

والحقيقة أنه إذا تخلف العمل بهذه الصورة الكلية دل ذلك على انتفاء عمل القلب ، لا على ضعفه .

يقول ابن تيمية : فالقلب هو الأصل ، فإذا كان فيه معرفة ، وإرادة ، سرى ذلك إلى البدن بالضرورة ، لا يمكن أن يتخلف البدن عما يريده القلب ، ولهذا قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح : ألا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح سائر الجسد ، وإذا فسدت فسد لها سائر الجسد ، ألا وهي القلب ..... فإذا كان القلب صالحاً بما فيه من الإيمان علماً ، وعملاً قلبياً **لزم ضرورة** صلاح الجسد بالقول الظاهر ، والعمل بالإيمان المطلق ، كما قال أئمة أهل الحديث : قول ، وعمل ، قول باطن وظاهر ، وعمل باطن وظاهر ، والظاهر تابع للباطن لازم له ، متى صلح الباطن صلح الظاهر ، وإذا فسد فسد .

وقال رحمه الله : القرآن يبين أن إيمان القلب يستلزم العمل الظاهر بحسبه .

وقال أيضاً : وقد تبين أن الدين لا بد فيه من قول ، وعمل ، وأنه يمتنع أن يكون الرجل مؤمناً بالله ورسوله بقلبه ، أو بقلبه ، ولسانه ، و لم يؤد واجباً ظاهراً ، لا صلاة ، ولا زكاة ، ولا صياماً ، ولا غير ذلك من الواجبات .

لا لأجل أن الله أوجبها مثل أن يؤدي الأمانة ، أو يصدق الحديث ، أو يعدل في قسمه ، وحكمه من غير إيمان بالله ورسوله لم يخرج بذلك من الكفر ، فإن المشركين وأهل الكتاب يرون وجوب هذه الأمور ، فلا يكون الرجل مؤمناً بالله ورسوله مع عدم شيء من الواجبات التي يختص بإيجابها محمد ﷺ ومن قال بحصول الإيمان الواجب بدون فعل شيء من الواجبات ، سواء جعل فعل تلك الواجبات لازماً له ، أو جزء منه – فهذا نزاع لفظي – كان مخطئاً خطأً بيناً ، وهذه بدعة الإرجاء التي أعظم السلف ، والأئمة الكلام في أهلها ، وقالوا فيها من المقالات الغليظة ما هو معروف ، والصلاة هي أعظمها ، وأعمها ، وأولها ، وأجلها .

وذكر في موضع أن في القرن والسنة من نفي الإيمان عمن لم يأت بالعمل مواضع كثيرة ، كقوله تعالى (ويقولون آمنا بالله وبالرسول وأطعنا ثم يتولى فريق منهم من بعد ذلك وما أولئك بالمؤمنين) والتولي هو التولي عن الطاعة ، كما قال تعالى (ستدعون إلى قوم أولي بأس شديد تقاتلونهم أو يسلمون فإن تطيعوا يؤتكم الله أجراً حسناً وإن تتولوا كما توليتم من قبل يعذبكم عذاباً أليماً) وقال تعالى (فلا صدق ولا صلى * ولكن كذب وتولى) وقد قال تعالى (لا يصلاها إلا الأشقى * الذي كذب وتولى) وكذلك قال موسى وهارون (إنا قد أوحي إلينا أن العذاب على من كذب وتولى) فعلم أن التولي ليس هو التكذيب ، بل هو التولي عن الطاعة ، فإن الناس عليهم أن يصدقوا الرسول فيما أخبر ، ويطيعوه فيما أمر ، وضد التصديق التكذيب ، وضد الطاعة التولي ، فلهذا قال (فلا صدق ولا صلى * ولكن كذب وتولى) وقد قال تعالى (ويقولون آمنا بالله وبالرسول وأطعنا ثم يتولى فريق منهم من بعد ذلك وما أولئك بالمؤمنين) فنفى الإيمان عمن تولى عن العمل ، وإن كان قد أتى بالقول .

ثانياً : زيادة الإيمان ، ونقصانه :

مذهب أهل السنة ، والجماعة أن الإيمان يزيد ، وينقص ، يزيد بالطاعة ، وينقص بالمعاصي .

والأدلة على ذلك كثيرة جداً من الكتاب ، والسنة .

قال تعالى (هو الذي أنزل السكينة في قلوب المؤمنين ليزدادوا إيماناً مع إيمانهم) وقال تعالى (ليستيقن الذين أوتوا الكتاب ويزداد الذين أمنوا إيماناً) وقال تعالى (والذين اهتدوا زادهم هدى) وقال تعالى (لا يستوي منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا) .

ومن السنة حديث الشفاعة في الصحيحين : فأخرجوا من كان في قلبه مثقال حبة من خردل من إيمان .

وقوله ﷺ : من رأى منكم منكراً فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه ، وذلك أضعف الإيمان . رواه مسلم .

وجاء عن أبي الدرداء رضي الله عنه قال : من فقه العبد أن يتعاهد إيمانه وما نقص منه ، ومن فقه العبد أن يعلم أيزداد هو أم ينقص .

ومن دعاء ابن مسعود : اللهم زدنا إيماناً ، ويقيناً ، وفقهاً .

وهذا الأمر كان مشتهراً عند علماء السلف من الصحابة ، ومن بعدهم .

قال الإمام البخاري : لقيت أكثر من ألف رجل من العلماء بالأمصار ، فما رأيت أحداً منهم يختلف في أن الإيمان قول ، وعمل ، ويزيد ، وينقص .

وقال ابن عبد البر : أجمع أهل الفقه ، والحديث على أن الإيمان قول ، وعمل ، ولا عمل إلا بنية ، والإيمان عندهم يزيد بالطاعة ، وينقص بالمعصية ، والطاعات كلها عندهم إيمان أ.هـ

مسألة : عبارة أهل السنة ، والجماعة أن الإيمان يزيد ، وينقص ، وذهب بعض أهل السنة إلى لفظ التفاضل بدل لفظ الزيادة ، والنقصان ، كما روي ذلك عن عبد الله بن المبارك ، وروي عن الإمام مالك إثبات الزيادة دون النقصان .

وقد ذكر ابن تيمية أن لفظ الزيادة ، والنقصان ورد عن جمع من الصحابة ، و لم يعرف لهم مخالف من الصحابة(١) .

وأجاب عن رأي الإمام مالك بقوله : وكان بعض الفقهاء من أتباع التابعين لم يوافقوا في إطلاق النقصان عليه ، لأنهم وجدوا ذكر الزيادة في القرآن ، و لم يجدوا ذكر النقص ، وهذا إحدى الروايتين عن مالك ، والرواية الأخرى عنه ، وهو المشهور عند أصحابه كقول سائرهم أنه يزيد ، وينقص .

وأجاب عن رأي ابن المبارك بقوله : وبعضهم عدل عن لفظ الزيادة ، والنقصان إلى لفظ التفاضل ، فقال أقول : الإيمان يتفاضل ، ويتفاوت ، ويروى هذا عن ابن المبارك ، وكان مقصوده الإعراض عن لفظ وقع فيه التراع إلى معنى لا ريب في ثبوته أ.هـــ

---

(١) قال ابن تيمية : ولهذا كان أهل السنة ، والحديث على أنه يتفاضل ، وجمهورهم يقولون : يزيد ، وينقص ، ومنهم من يقول : يزيد ، ولا يقول : ينقص ، كما روي عن مالك في إحدى الروايتين ، ومنهم من يقول : يتفاضل كعبد الله بن المبارك ، وقد ثبت لفظ الزيادة ، والنقصان منه عن الصحابة ، و لم يعرف فيه مخالف من الصحابة ، فروى الناس من وجوه كثيرة مشهورة : عن حماد بن سلمة ، عن أبي جعفر ، عن جده عمير بن حبيب الخطمي ، وهو من أصحاب رسول الله ﷺ قال : الإيمان يزيد ، وينقص ، قيل له : وما زيادته ، وما نقصانه ؟ قال : إذا ذكرنا الله ، وحمدناه ، وسبحناه فتلك زيادته ، وإذا غفلنا ، ونسينا فتلك نقصانه .

وروى إسماعيل بن عياش ، عن حريز بن عثمان ، عن الحارث بن محمد ، عن أبي الدرداء قال : الإيمان يزيد ، وينقص . وقال أحمد بن حنبل : حدثنا يزيد ، حدثنا حريز بن عثمان قال : سمعت أشياخنا ، أو بعض أشياخنا أن أبا الدرداء قال : إن من فقه العبد أن يتعاهد إيمانه ، وما نقص معه ، ومن فقه العبد أن يعلم أيزداد الإيمان ، أم ينقص ، وإن من فقه الرجل أن يعلم نزغات الشيطان أنى تأتيه .

وروى إسماعيل بن عياش ، عن صفوان بن عمرو ، عن عبد الله بن ربيعة الحضرمي ، عن أبي هريرة قال : الإيمان يزيد ، وينقص . وقال أحمد بن حنبل : حدثنا يزيد بن هارون ، حدثنا محمد بن طلحة ، عن زبيد ، عن ذر قال كان عمر بن الخطاب يقول لأصحابه : هلموا نزدد إيماناً ، فيذكرون الله عز وجل .

وقال أبو عبيد في (الغريب) في حديث علي : إن الإيمان يبدو لمظة في القلب ، وكلما ازداد الإيمان ازدادت اللمظة ، يروى ذلك عن عثمان بن عبد الله ، عن عمرو بن هند الجملي ، عن علي ، قال الأصمعي اللمظة : مثل النكتة ، أو نحوها . وقال أحمد بن حنبل : حدثنا وكيع ، عن شريك ، عن هلال ، عن عبد الله بن عكيم قال : سمعت ابن مسعود يقول في دعائه : اللهم زدنا إيماناً ، ويقيناً ، وفقهاً .

وروى سفيان الثوري ، عن جامع بن شداد ، عن الأسود بن هلال قال : كان معاذ بن جبل يقول لرجل : اجلس بنا نؤمن نذكر الله تعالى .

وروى أبو اليمان : حدثنا صفوان ، عن شريح بن عبيد ، أن عبد الله بن رواحة كان يأخذ بيد الرجل من أصحابه فيقول : قم بنا نؤمن ساعة ، فنحن في مجلس ذكر .

وهذه الزيادة أثبتها الصحابة بعد موت النبي ﷺ ونزول القرآن كله .

وصح عن عمار بن ياسر أنه قال : ثلاث من كن فيه فقد استكمل الإيمان : الإنصاف من نفسه ، والإنفاق من الإقتار ، وبذل السلام للعالم ، ذكره البخاري في صحيحه .

وقال جندب بن عبد الله ، وابن عمر ، وغيرهما : تعلمنا الإيمان ، ثم تعلمنا القرآن ، فازددنا إيماناً .

والآثار في هذا كثيرة ، رواها المصنفون في هذا الباب عن الصحابة ، والتابعين في كتب كثيرة معروفة .

وخالف في ذلك المرجئة وقالوا : الإيمان لا يزيد ، ولا ينقص ، لأن الإيمان هو التصديق ، أو التصديق مع القول ، والتصديق لا يتجزأ ، بل يوجد كله ، أو يزول كله .

ورد عليهم ابن تيمية بقوله : وأصل الشبهة في الإيمان أن القائلين : إنه لا يتبعض ، قالوا : إن الحقيقة المركبة من أمور متى ذهب بعض أجزائها انتفت تلك الحقيقة ، كالعشرة المركبة من آحاد ، فلو قلنا : إنه يتبعض لزم زوال بعض الحقيقة مع بقاء بعضها ، فيقال لهم : إذا زال بعض أجزاء المركب ، تزول الهيئة الاجتماعية الحاصلة بالتركيب ، لكن لا يلزم أن يزول سائر الأجزاء ، والإيمان المؤلف من الأقوال الواجبة ، والأعمال الواجبة الباطنة والظاهرة هو المجموع الواجب الكامل ، وهذه الهيئة الاجتماعية تزول بزوال بعض الأجزاء ، وهذه هي المنفية في الكتاب ، والسنة في مثل قوله (لا يزني الزاني ... إلخ) وعلى ذلك جاء قوله تعالى (إنما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله ثم لم يرتابوا) الآيات ، ولكن لا يلزم أن تزول سائر الأجزاء ولا أن سائر الأجزاء الباقية لا تكون من الإيمان بعد زوال بعضه ، كما أن واجبات الحج من الحج الواجب الكامل وإذا زالت زال هذا الكمال ، ولم يزل سائر الحج . وكذلك الإنسان الكامل يدخل في مسماه أعضاؤه كلها ، ثم لو قطعت يداه ، ورجلاه لم يخرج عن اسم الإنسان ، وإن كان قد زال منه بعض ما يدخل في الاسم الكامل . وكذلك لفظ الشجرة ، والباب ، والبيت ، والحائط ، وغير ذلك يتناول المسمى في حال كمال أجزائه بعد ذهاب بعض أجزائه .

وذكر أن المنفي عن الفاسق إنما هو المجموع لا كل جزء من أجزائه ، كما إذا ذهب واحد من العشرة لم تبق العشرة عشرة ، لكن بقي أكثر أجزائها .

ثالثاً : الاستثناء في الإيمان :

ومعنى ذلك : هل يجوز أن يقول الإنسان : أنا مؤمن إن شاء الله ، أم لا ؟ الأقوال فيها ثلاثة ، وهي :

١. يجب الاستثناء :

وهذا قول الكلابية ، ومن وافقهم . واستدلوا لذلك بأدلة ، منها :

أ. الإيمان النافع هو ما مات عليه صاحبه ، ونحن لا ندري بالخاتمة ، فوجب الاستثناء .

ب. أن الإيمان المطلق يتناول فعل ما أمر الله به كله ، وما نهاه عنه كله . فإذا قال : أنا مؤمن . فقد زكى نفسه .

٢. يحرم الاستثناء :

وهذا قول المرجئة . واستدلوا لذلك بأدلة ، منها :

أ. أن الإيمان هو التصديق ، فإذا وقع الاستثناء في التصديق كان هذا شكاً ، وكان صاحبه كافراً .

ب. أن الإيمان هو التصديق ، والتصديق شيء معلوم الحد ، كالقعود ، والقيام ، وهذه معلومة الحد .

فإذا استثنى في ذلك كان كمن قال : أنا قائم إن شاء الله ، ونحو ذلك .

ج. أن الاستثناء يرفع جميع العقود ، كالطلاق ، والعتاق ، والنكاح ، والبيع ، فكذلك يرفع الإيمان .

٣. يجوز الاستثناء وتركه باعتبارين :

أ. إذا توجه الاستثناء إلى أصل الإيمان مُنع الاستثناء ، حتى لا يحصل الشك .

فإذا سُئل : أنت مؤمن بالله ، وكتبه ، ورسله ، والجنة ، والنار ؟ يقول : نعم . ولا يستثني .

ب. وإن توجه إلى الأعمال فيجوز الاستثناء لمخافة التزكية . وكذلك يجوز الاستثناء لمخافة العاقبة .

قال ابن هانئ : سألت أبا عبدالله عن الاستثناء في الإيمان فقال : الاستثناء في العمل ، لعلنا أن نكون قد قصرنا ، والقول هو ذا يجيء به .

وعن الميموني أنه سأل أبا عبدالله عن الاستثناء فأجاب : أقول أنا مؤمن إن شاء الله ، ومؤمن أرجو ، لأنه لا يدري كيف أداؤه للأعمال ، على ما افترض الله عليه ، أم لا .

يقول ابن تيمية : فكلام أحمد يدل على أن الاستثناء لأجل العمل ، وأنه لغير الشك في الأصل أ.هـ

وقد نُقل الاستثناء عن كثير من السلف .

قال الخلال : أخبرني محمد بن الحسن بن هارون ، قال : سألت أبا عبد الله عن الاستثناء في الإيمان ، فقال : نعم ، الاستثناء على غير معنى الشك مخافة ، واحتياطاً للعمل ، وقد استثنى ابن مسعود ، وغيره ، وهو مذهب الثوري .

وقال ابن تيمية : وأما مذهب سلف أصحاب الحديث ، كابن مسعود ، وأصحابه ، والثوري ، وابن عيينة ، وأكثر علماء الكوفة ، ويحي بن سعيد القطان فيما يرويه عن علماء البصرة ، وأحمد بن حنبل ، وغيره من أئمة السنة ، فكانوا يستثنون في الإيمان ، وهو متواتر عنهم .....بل صرح أئمة هؤلاء بأن الاستثناء إنما هو لأن الإيمان يتضمن فعل الواجبات ، فلا يشهدون لأنفسهم بذلك ، كما لا يشهدون لها بالبر والتقوى ، فإن ذلك مما لا يعلمونه ، وهو تزكية لأنفسهم بلا علم .

وقال أيضاً : الاستثناء في الإيمان سنة عند أصحابنا ، وأكثر أهل السنة ، وقالت المرجئة ، والمعتزلة : لا يجوز الاستثناء فيه ، بل هو شك .

فصل :

ومن أصول أهل السنة ، والجماعة : سلامة قلوبهم ، وألسنتهم لأصحاب رسول الله ﷺ كما وصفهم الله به في قوله تعالى " والذين جاؤوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل في قلوبنا غلاً للذين آمنوا ربنا إنك رؤوف رحيم " .

وطاعة النبي ﷺ في قوله : " لا تسبوا أصحابي فوالذي نفسي بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم ، ولا نصيفه " .

ويقبلون ما جاء به الكتاب ، والسنة ، والإجماع من فضائلهم ، ومراتبهم .

ويفضلون من أنفق من قبل الفتح – وهو صلح الحديبية – وقاتل على من أنفق من بعد وقاتل .

ويقدمون المهاجرين على الأنصار .

ويؤمنون بأن الله قال لأهل بدر – وكانوا ثلاثمائة وبضعة عشر – : اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم .

وبأنه لا يدخل النار أحد بايع تحت الشجرة ، كما أخبر به النبي ﷺ .

بل لقد رضي الله عنهم ، ورضوا عنه ، وكانوا أكثر من ألف وأربعمائة .

ويشهدون بالجنة لمن شهد له رسول الله ﷺ كالعشرة ، وثابت بن قيس بن شماس ، وغيرهم من الصحابة .

ويقرون بما تواتر به النقل عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه وغيره من أن خير هذه الأمة بعد نبيها : أبو بكر ، ثم عمر ، ويثلثون بعثمان ، ويربعون بعلي رضي الله عنهم ، كما دلت عليه الآثار ، وكما أجمع الصحابة على تقديم عثمان في البيعة ، مع أن بعض أهل السنة كانوا قد اختلفوا في عثمان ، وعلي – رضي الله عنهما بعد اتفاقهم على تقديم أبي بكر ، وعمر – أيهما أفضل .

فقدم قوم عثمان ، وسكتوا ، أو ربعوا بعلي .

وقدم قوم علياً ، وقوم توقفوا .

لكن استقر أمر أهل السنة على تقديم عثمان ثم علي .

وإن كانت هذه المسألة – مسألة عثمان وعلي – ليست من الأصول التي يضلل المخالف فيها عند جمهور أهل السنة ، لكن التي يضلل فيها مسألة الخلافة ، وذلك أنهم يؤمنون أن الخليفة بعد رسول الله ﷺ : أبو بكر ، وعمر ، ثم عثمان ، ثم علي ، ومن طعن في خلافة أحد من هؤلاء فهو أضل من حمار أهله .

ويحبون أهل بيت رسول الله ﷺ ، ويتولونهم ، ويحفظون فيهم وصية رسول الله حيث قال يوم غدير خم : " أذكركم الله في أهل بيتي " .

وقال أيضاً للعباس عمه ، وقد اشتكى إليه أن بعض قريش يجفو بني هاشم ، فقال : " والذي نفسي بيده لا

يؤمنون حتى يحبوكم لله ولقرابتي " وقال : " إن الله اصطفى بني إسماعيل ، واصطفى من بني إسماعيل كنانة ، واصطفى من كنانة قريشاً ، واصطفى من قريش بني هاشم ، واصطفاني من بني هاشم " .

ويتولون أزواج رسول الله ﷺ أمهات المؤمنين .

ويؤمنون بأهن أزواجه في الآخرة ، خصوصاً خديجة رضي الله عنها ، أم أكثر أولاده ، وأول من آمن به وعاضده على أمره ، وكان لها منه المنزلة العالية .

والصديقة بنت الصديق رضي الله عنها ، التي قال فيها النبي ﷺ : " فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام " .

ويتبرؤون من طريقة الروافض الذين يبغضون الصحابة ، ويسبوهم .

ومن طريقة النواصب الذين يؤذون أهل البيت بقول ، أو عمل .

ويمسكون عما شجر بين الصحابة ، ويقولون : إن هذه الآثار المروية في مساويهم منها ما هو كذب ، ومنها ما قد زيد فيه ونقص ، وغير عن وجهه ، والصحيح منه هم فيه معذورون ، إما مجتهدون مصيبون ، وإما مجتهدون مخطئون .

وهم مع ذلك لا يعتقدون أن كل واحد من الصحابة معصوم عن كبائر الإثم وصغائره ، بل يجوز عليهم الذنوب في الجملة ، ولهم من السوابق ، والفضائل ما يوجب مغفرة ما يصدر منهم إن صدر ، حتى إهم يغفر لهم من السيئات ما لا يغفر لمن بعدهم ، لأن لهم من الحسنات التي تمحو السيئات ما ليس لمن بعدهم .

وقد ثبت بقول رسول الله ﷺ أهم خير القرون ، وأن المد من أحدهم إذا تصدق به كان أفضل من جبل أحد ذهباً ممن بعدهم .

ثم إذا كان قد صدر من أحدهم ذنب فيكون قد تاب منه ، أو أتى بحسنات تمحوه ، أو غُفِر له بفضل سابقته ،أو بشفاعة محمد ﷺ الذي هم أحق الناس بشفاعته ، أو ابتُلي ببلاء في الدنيا كفر به عنه.

فإذا كان هذا في الذنوب المحققة ، فكيف الأمور التي كانوا فيها مجتهدين ، إن أصابوا فلهم أجران ، وإن أخطأوا فلهم أجر واحد ، والخطأ مغفور .

ثم إن القدر الذي ينكر من فعل بعضهم قليل نزر مغمور في جنب فضائل القوم ومحاسنهم ، من الإيمان بالله ورسوله ، والجهاد في سبيله ، والهجرة ، والنصرة ، والعلم النافع ، والعمل الصالح .

ومن نظر في سيرة القوم بعلم وبصيرة ، وما من الله عليهم به من الفضائل علم يقيناً أهم خير الخلق بعد الأنبياء ،لا كان ولا يكون مثلهم ،وأهم الصفوة من قرون هذه الأمة التي هي خير الأمم ، وأكرمها على الله

هذا الفصل عقده المصنف للحديث عن بعض المسائل المتعلقة بالصحابة رضوان الله عليهم .

والسبب في إدخال الكلام عنهم ضمن كتب العقيدة : أن بعض الطوائف انحرفت في التعامل معهم غلواً ، أو جفاء .

والصحبة لغة : مأخوذة من المصاحبة ، والملازمة ، وتكون في الأشخاص ، كما قال تعالى (إذ يقول لصاحبه لا تحزن إن الله معنا) وقال تعالى (وكان له ثمر فقال لصاحبه وهو يحاوره أنا أكثر منك مالاً وأعز نفراً) .

وفي الأمكنة ، كما قال تعالى (أم حسبت أن أصحاب الكهف والرقيم) .

وفي الأشياء ، كما قال تعالى (ولا تكن كصاحب الحوت) وتقول : صاحب الدار ، وصاحب الإبل ، وصاحب المال .

وتعريف الصحابي : هو من رأى النبي ﷺ مؤمناً به ، ولو ساعة ، ومات على ذلك . وزاد بعضهم : وإن تخلل ذلك ردة .

قال ابن تيمية : والصحبة اسم جنس تقع على من صحب النبي ﷺ قليلاً ، أو كثيراً ، لكن كل منهم له من الصحبة بقدر ذلك ، فمن صحبه سنة ، أو شهراً ، أو يوماً ، أو ساعة ، أو رآه مؤمناً فله من الصحبة بقدر ذلك .

وقال : والمقصود أن الصحبة فيها خصوص ، وعموم ، وعمومها يندرج فيه كل من رآه مؤمناً به أ.هـ

والصحابة هم أفضل أتباع المرسلين ، جاء في الصحيحين : خير الناس قرني .

ولهم حقوق عظيمة جداً ، وقد أثنى الله عز وجل في كتابه عليهم ، وكذا نبيه ﷺ .

وهم مختلفون في الفضل وصفاً ، وعيناً ، كما سيأتي ، وقد ذكر علماء المصطلح أن درجاهم تصل إلى بضعة عشر درجة .

والصحابة جميعاً أفضل من التابعين جملة ، وتفصيلاً .

عن البراء بن عازب رضي الله عنه قال : لا تسبوا أصحاب رسول ﷺ والذي نفسي بيده لمقام أحدهم مع رسول الله ﷺ أفضل من عمل أحدكم عمره . رواه البيهقي في الاعتقاد .

وعن سعيد بن زيد رضي الله عنه قال : والله لمشهد شهده رجل يغبر فيه وجهه مع رسول الله ﷺ أفضل من عمل أحدكم ولو عمر عمر نوح . رواه أحمد في مسنده .

وقال عبدا لله بن المبارك لما سئل عن عمر بن عبد العزيز ومعاوية أيهما أفضل ؟ قال : غبار في أنف معاوية مع رسول الله ﷺ أفضل من عمر بن عبد العزيز .

وقال الخلال : أخبرني محمد بن أبي هارون ، ومحمد بن جعفر ، أن أبا الحارث حدثهم قال : سمعت أبا عبد الله ، يقول : قال ﷺ (خير الناس قرني) فلا يقاس بأصحابه أحد من التابعين .

وقال أيضاً : أخبرنا أبو بكر المروذي ، قال : قلت لأبي عبد الله : أيهما أفضل : معاوية ، أو عمر بن عبد العزيز ؟ فقال : معاوية أفضل ، لسنا نقيس بأصحاب رسول الله ﷺ أحداً . قال النبي ﷺ (خير الناس قرني الذين بعثت فيهم) .

وقال اللالكائي : كل من صحبه سنة ، أو شهراً ، أو يوماً ، أو ساعة ، أو رآه ، فهو من أصحابه ، له من الصحبة على قدر ما صحبه ، فأدناهم صحبة هو أفضل من القرن الذين لم يروه ، ولو لقوا الله بجميع الأعمال .

وعددهم : قيل : مائة ألف ، وأربعة وعشرون ألفاً ، كما قال السيوطي :

والفضل فيما بينهم مراتب وعدهم للأنبياء يقارب

وآخر من مات منهم : أبو الطفيل عامر بن وائلة الليثي ، كما جزم به مسلم في صحيحه ، عام (١٠٠) وقيل (١١٠) .

وذكر المصنف هنا جملة من اعتقاد أهل السنة والجماعة تجاه الصحابة ، ومن ذلك :

سلامة صدورهم من الغل ، والحقد ، والبغض ، والعداوة ، والتنقص لأصحاب رسول الله ﷺ .

وكذا سلامة ألسنتهم من الطعن ، واللعن ، والوقيعة فيهم ، أو في بعضهم ، خلافاً للروافض ، والخوارج .

قال الإمام أحمد : من تنقص أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ فلا ينطوي إلا على بلية ، وله خبيئة سوء ، إذ قصد إلى خير الناس ، وهم أصحاب رسول الله ﷺ .

تفضيل بعضهم على بعض ، ومنه :

١. تفضيل من أنفق من قبل الفتح وقاتل ، على من أنفق بعدُ وقاتل ، كما هو نص القرآن ، والمراد بالفتح هنا صلح الحديبية ، لأن سورة (الفتح) نزلت قبل فتح مكة ، وهذا تفسير الصحابة .

جاء في البخاري عن أنس في قوله تعالى (إنا فتحنا لك فتحاً مبيناً) هو صلح الحديبية .

وجاء أيضاً في البخاري عن البراء : أنتم تعدون الفتح فتح مكة ، وقد كان فتح مكة فتحاً ، ونحن نعد الفتح بيعة الرضوان يوم الحديبية . وذلك عام ست من الهجرة[١] .

٢. تفضيل المهاجرين على الأنصار ، وذلك لأنهم جمعوا بين الهجرة ، والنصرة ، ولأن الله قدمهم عليهم في كتابه في سورة الحشر ، والتوبة .

وروى البخاري أن أبا بكر قال يوم السقيفة للأنصار : نحن الأمراء ، وانتم الوزراء .

فائدة : المهاجر من هاجر من مكة إلى المدينة **قبل** فتح مكة ، لأنه بعد فتح مكة صارت مكة دار إسلام ، وقد قال ﷺ : لا هجرة بعد الفتح . ويريد ﷺ لا هجرة من مكة .

تنبيه : التفاضل بين الصحابة في الوصف هو تفاضل في الجملة ، وإن كان يوجد من تخلف عن هذا الوصف من يفضل من اتصف به ، لكن جملة يتفاضلون بهذا الوصف .

وأما بينهم وبين التابعين فسبق أن للصحبة مطلق التفضيل .

---

(١) قال ابن تيمية في منهاج السنة : ولهذا ذهب جمهور العلماء إلى أن السابقين في قوله تعالى (والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار) هم هؤلاء الذين أنفقوا من قبل الفتح وقاتلوا ، وأهل بيعة الرضوان كلهم منهم ، وكانوا أكثر من ألف وأربعمائة ، وقد ذهب بعضهم إلى أن السابقين الأولين هم من صلى إلى القبلتين ، وهذا ضعيف ، فإن الصلاة إلى القبلة المنسوخة ليس بمجرده فضيلة ، ولأن النسخ ليس من فعلهم الذي يفضلون به ، ولأن التفضيل بالصلاة إلى القبلتين لم يدل عليه دليل شرعي كما دل على التفضيل بالسبق إلى الإنفاق ، والجهاد ، والمبايعة تحت الشجرة ، ولكن فيه سبق الذين أدركوا ذلك على من لم يدركه ، كما أن الذين أسلموا قبل أن تفرض الصلوات الخمس هم سابقون على من تأخر إسلامه عنهم ، والذين أسلموا قبل أن تجعل صلاة الحضر أربع ركعات هم سابقون على من تأخر إسلامه عنهم ، والذين أسلموا قبل أن يؤذن في الجهاد ، أو قبل أن يفرض هم سابقون على من أسلم بعدهم ، والذين أسلموا قبل أن يفرض صيام شهر رمضان هم سابقون على من أسلم بعدهم ، والذين أسلموا قبل أن يفرض الحج هم سابقون على من تأخر عنهم ، والذين أسلموا قبل تحريم الخمر هم سابقون على من أسلم بعدهم ، والذين أسلموا قبل تحريم الربا كذلك ، فشرائع الإسلام من الإيجاب والتحريم كانت تنزل شيئاً فشيئاً ، وكل من أسلم قبل أن تشرع شريعة فهو سابق على من تأخر عنه ، وله بذلك فضيلة ، ففضيلة من أسلم قبل نسخ القبلة على من أسلم بعده هي من هذا الباب ، وليس مثل هذا مما يتميز به السابقون الأولون عن التابعين ، إذ ليس بعض هذه الشرائع بأولى بجعله خيراً من بعض ، ولأن القرآن والسنة قد دلا على تقديم أهل الحديبية فوجب أن تفسر هذه الآية بما يوافق سائر النصوص ، وقد علم بالإضطرار أنه كان في هؤلاء السابقين الأولين أبو بكر ، وعمر ، وعلي ، وطلحة ، والزبير ، وبايع النبي ﷺ بيده عن عثمان ، لأنه كان غائباً قد أرسله إلى أهل مكة ليبلغهم رسالته ، وبسببه بايع النبي ﷺ الناس لما بلغه أنهم قتلوه ، وقد ثبت في صحيح مسلم عن جابر بن عبدالله رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال (لا يدخل النار أحد بايع تحت الشجرة) ...

ومن أصولهم : أن الله قال لأهل بدر : اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم . متفق عليه

وكان عددهم ثلاث مائة وبضعة عشر ، كما في قصة حاطب بن أبي بلتعة .

ومن أصولهم : أنه لا يدخل النار أحد من أصحاب بيعة الرضوان ، وكانوا بين (١٤٠٠) و (١٥٠٠) وذلك لما رواه مسلم من حديث جابر قال : قال رسول الله ﷺ : لا يدخل – إن شاء الله – من أصحاب الشجرة أحد ، الذين بايعوا تحتها .

وعددهم كما ذكر الشيخ هنا أنه أكثر من ألف وأربعمائة ، وذلك لأن في حديث البراء أنهم ألف وأربعمائة ، وفي حديث جابر أنهم ألف وخمسمائة ، والجمع بين الروايات بأن يقال من قال ألف وخمسمائة جبر الكسر ، ومن قال ألف وأربعمائة ألغاه . وهذا اختيار النووي ، وابن حجر .

واختار البيهقي ، وابن القيم ترجيح رواية (ألف وأربعمائة) وقالوا : هي المحفوظة .

ومن أصولهم : شهادتهم بالجنة لمن شهد له الرسول ﷺ بها كالعشرة ، وكثابت بن قيس بن شماس ، كما عند مسلم ، وعكاشة بن محصن ، كما في الصحيحين ، وعبد الله بن سلام ، كما في الصحيحين من حديث سعد (ما سمعت رسول الله ﷺ يقول لحي يمش على الأرض إنه من أهل الجنة إلا عبد الله بن سلام) وكذا خديجة ، وفاطمة ، والحسن ، والحسين ، وبلال بن رباح ، وغيرهم .

قال الشيخ محمد بن إبراهيم : ومن لم يشهد له بالتعيين من الصحابة ، أو غيرهم فلا نشهد له به ، وإن بلغ ما بلغ ، لأنه لا يُدرى عن الخواتيم ، للحديث في ذلك ، بخلاف الشهادة بالصلاح ، والخير أ.هـ

وذهب ابن حزم إلى أن الصحابة كلهم من أهل الجنة قطعاً .

واستدل بآية الحديبية (.... وكلاً وعد الله الحسنى) وهذ القول هو المتوجه ، والله أعلم .

وقد جاء في البخاري : لعل الله اطلع إلى أهل بدر فقال : اعملوا ما شئتم فقد وجبت لكم الجنة ، أو فقد غفرت لكم .

وعند مسلم مرفوعاً : لا يدخل النار إن شاء الله من أصحاب الشجرة أحد الذين بايعوا تحتها .

وجاء عن الإمام أحمد أنه قال : قال النبي ﷺ : أهل الجنة عشرون ومائة صف ، ثمانون منها من أمتي . فإذا لم يكن أصحاب رسول الله ﷺ منهم فمن يكون !

ومن أصولهم : تقديم أبي بكر ثم عمر ، في الخلافة ، والفضل .

قال ابن تيمية : وقد روي عن علي من نحو ثمانين وجهاً ، أو أكثر أنه قال على منبر الكوفة : خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ، وعمر .

وقال في منهاج السنة : روى الترمذي عنه أنه سمع ذلك من النبي ﷺ ولا ريب أن علياً لا يقطع بذلك إلا عن علم ، وروي عنه أنه قال : لا أوتى بمن يفضلني على أبى بكر ، وعمر إلا جلدته جلد المفتري .

وفي البخاري عن ابن عمر : كنا في زمن النبي ﷺ لا نعدل بأبي بكر أحداً ، ثم عمر ، ثم عثمان ، ثم نترك أصحاب النبي ﷺ لا نفاضل بينهم . وفي لفظ : يبلغ ذلك النبي ﷺ ولا ينكره .

قال ابن تيمية : النقل الثابت عن جميع علماء أهل البيت من بني هاشم من التابعين ، وتابعيهم من ولد الحسين بن علي ، وولد الحسن ، وغيرهما أنهم كانوا يتولون أبا بكر ، وعمر ، وكانوا يفضلونهما على علي ، والنقول عنهم ثابتة متواترة .

ومسألة تقديم أبي بكر ، وعمر في الخلافة ، والفضل مجمع عليها بين العلماء .

أما مسألة عثمان ، وعلي فلها جهتان :

١. الخلافة : وهذه لا خلاف بين أهل السنة في تقديم عثمان على علي في الخلافة ، لتقديم أهل الشورى الستة له ، واتفاق الأمة عليه بعدُ .

قال الإمام أحمد : ما كان في القوم أوكد بيعة من عثمان ، كانت بإجماعهم .

وقال أيضاً : لم يجتمعوا على بيعة أحد ما اجتمعوا على بيعة عثمان .

قال الهراس : فمن زعم أن خلافة عثمان كانت باطلة ، وأن علياً كان أحق بالخلافة منه ، فهو مبتدع ضال يغلب عليه التشيع ، مع ما في قوله من إزراء بالمهاجرين ، والأنصار أ.هـ

٢. التفضيل : نقل بعضهم الإجماع على تفضيل عثمان على علي ، والصواب أنه وقع خلاف بين أهل السنة في ذلك ، وأقوال أهل السنة فيها على ثلاثة أقوال :

١. تقديم عثمان على علي : وهذا قول جمهورهم .

والدليل أن الصحابة قدموا عثمان في الخلافة فلا يقدمون إلا من يرون أنه أفضل .

قال الإمام أحمد : علي رابعهم في الخلافة ، والتفضيل .

٢. تقديم علي على عثمان : وروي هذا عن أبي حنيفة ، وسفيان الثوري .

٣. التوقف : لتعارض الأدلة والفضل في حق كل منهما(١) . وروي هذا عن الإمام مالك .

ولذلك تعتبر هذه المسألة من المسائل التي لا يضلل فيها المخالف ، لوقوع الخلاف بين السلف ، وإن كان الأكثر على تقديم عثمان .

قال الخلال : أخبرنا محمد بن أبي هارون ، قال : حدثنا إسحاق ، أن أبا عبد الله سئل عن الرجل لا يفضل عثمان على علي ؟ قال : ينبغي أن نفضل عثمان على علي ، لم يكن بين أصحاب رسول الله اختلاف أن عثمان أفضل من علي رحمهما الله ، ثم

---

(١) قال الإمام أحمد : ما جاء لأحد من الفضائل ما جاء لعلي .

قال : نقول : أبو بكر ، وعمر ، وعثمان ، ثم نسكت هذا في التفضيل ، وفي الخلافة : أبو بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعلي ، وهذا في الخلفاء على هذا الطريق ، وعلى ذا كان أصحاب النبي ﷺ .

وقال أيضاً : أخبرني محمد بن أحمد بن منصور ، قال : حدثنا جعفر بن محمد بن نوح ، قال : سمعت محمد بن عيسى يقول : لئن قلت : إن علياً أفضل من عثمان ، لقد قلت : إن القوم خانوا .

وقال ابن تيمية : فلهذا قال أيوب ، وأحمد بن حنبل ، والدارقطني : من قدم علياً على عثمان فقد أزرى بالمهاجرين ، والأنصار ، فإنه لو لم يكن هو أحق بالتقديم وقد قدموه كانوا جاهلين بفضله ، وإما ظالمين بتقديم المفضول من غير ترجيح ديني ، ومن نسبهم إلى الجهل ، والظلم فقد أزرى بهم .

وقال : وأما عثمان ، وعلي ، فهذه دون تلك ، فإن هذه كان قد حصل فيها نزاع ، فإن سفيان الثوري ، وطائفة من أهل الكوفة رجحوا علياً على عثمان ، ثم رجع عن ذلك سفيان ، وغيره ، وبعض أهل المدينة توقف في عثمان ، وعلي ، وهي إحدى الروايتين عن مالك ، لكن الرواية الأخرى عنه تقديم عثمان على علي ، كما هو مذهب سائر الأئمة ، كالشافعي ، وأبي حنيفة ، وأصحابه ، وأحمد بن حنبل ، وأصحابه ، وغير هؤلاء من أئمة الإسلام ، حتى إن هؤلاء تنازعوا فيمن يقدم علياً على عثمان هل يعد من أهل البدعة ، على قولين هما روايتان عن أحمد .

وقال : لكن استقر أمر أهل السنة على تقديم عثمان على علي .

وينبه أن ابن تيمية هنا نقل الإجماع على تقديم عثمان على علي في الخلافة ، وكذا جاء عن الإمام أحمد ، وهذا والله أعلم بعد أن استقر أمر الخلافة لعثمان بناء على اختيار الأكثر ، وأما أثناء الشورى فمن المعلوم أن بعض الصحابة اختار علياً للخلافة ، وعليه فأمر الخلافة بعد أن استقر الأمر لعثمان يعتبر من الأمور التي يضلل فيها المخالف .

ومن أصولهم : محبتهم لآل بيت رسول الله ﷺ .

أهل السنة يلازمون بين محبة الصحابة ، ومحبة آل البيت ، خلافاً للشيعة الذين يتولون أهل البيت ، ويبغضون سائر الصحابة ، بل ويكفروهم على قاعدتهم : لا ولاء إلا ببراء . يعني لا ولاء لآل البيت إلا بالتبرؤ من الصحابة .

ويقولون : من تولى الصحابة لم يتولَّ القرابة .

ومحبة آل البيت لازمة من جهتين : الصحبة ، والقرابة ، فيستحقون من المحبة ، والموالاة أكثر من غيرهم .

قال ابن تيمية : فإن الله جعل لهم حقاً في الخمس ، والفيء ، وأمر بالصلاة عليهم مع الصلاة على رسول الله ﷺ .

وقد جاءت أحاديث كثيرة في الوصاية بأهل البيت ، منها ما ذكره الشيخ هنا من أنه ﷺ قال في يوم غدير خُم[١] : اذكركم الله في أهل بيتي ، قالها ثلاثاً . رواه مسلم

وما روى أحمد وغيره عن العباس قال : قلت : يا رسول الله إن قريشاً إذا لقي بعضهم بعضاً لقوهم ببشر حَسَن ، وإذا لقونا لقونا بوجوه لا نعرفها ، فغضب النبي ﷺ غضباً شديداً ، وقال : والذي نفسي بيده لا يدخل قلب رجل الإيمان حتى يحبكم لله ، ولرسوله .

والمراد بآل البيت :

١. من تحرم عليهم الصدقة .

وهؤلاء هم الخمسة بيوت المشهورة ، وهم : آل علي ، وآل عقيل ، وآل جعفر ، وآل العباس ، وبنو الحارث بن عبد المطلب[٢] .

فهؤلاء لا تحل لهم الصدقة ، لأنهم طاهرون ، والزكاة أوساخ الناس[٣] .

٢. أهل الكساء .

حيث أدار النبي ﷺ الكساء على علي ، وفاطمة ، والحسن ، والحسين وقال : إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيراً . وهذا يدل على أنهم أخص أهل البيت ، كما ذكر ذلك ابن تيمية .

٣. أزواج النبي ﷺ .

لقوله تعالى في سورة الأحزاب مخاطباً أزواج النبي ﷺ (إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيراً) .

قال ابن تيمية : الآية تدل على أنهن من أهل بيته ، وإلا لم يكن لذكر ذلك في الكلام معنى .

وفي المسألة خلاف بين أهل العلم في كون أزواج النبي ﷺ من آل البيت ، أم لا ، واختار ابن تيمية أنهن من آل البيت ، وقال : وهو الصحيح أن أزواجه من آله ، فإنه قد ثبت في الصحيحين عن النبي ﷺ أنه علم الصلاة عليه (اللهم صل على محمد ، وأزواجه ، وذريته) ولأن امرأة إبراهيم من آله ، وأهل بيته ، وامرأة لوط من آله ، وأهل بيته بدلالة القرآن ، فكيف لا يكون أزواج محمد من آله ، وأهل بيته .

---

(١) قال ابن تيمية : وهذا اليوم الذي خطب النبي ﷺ في هذا الغدير المشهور هو ثامن عشر ذي الحجة ، مرجعه من حجة الوداع .
وقال الزمخشري : خم بضم الخاء اسم رجل صباغ أضيف إليه الغدير الذي بين مكة والمدينة بالجحفة ، وقيل هو على ثلاثة أميال من الجحفة ، وذكر صاحب المشارق أن خماً اسم غيضة هناك ، وبها غدير نسب إليه أ.هـ

(٢) الأربعة مذكورة عند مسلم ، وأما بنو الحارث فلا .

(٣) ذكر ابن تيمية أن آل البيت إذا منعوا الفيء يجوز أن يعطوا من الزكاة ، وإذا لم يعطوا الزكاة أعانهم الناس ، خلافاً للأكثر .

ومن أصولهم : محبتهم ، وموالاتهم لأزواج النبي ﷺ خلافاً للروافض ، والنواصب .

جاء عن قتادة : تزوج النبي ﷺ خمس عشرة امرأة ، فدخل بثلاث عشرة ، وجمع بين إحدى عشرة ، وتوفي عن تسع .

وسنذكرهن حسب ترتيب زواجه ﷺ منهن كما رتبه ابن القيم في زاد المعاد :

١. خديجة بنت خويلد : ومن مزاياها :

أ. أول زوجة . ب. لم يتزوج عليها . ج. كل أولاده منها إلا إبراهيم . د. خير نساء العالمين .

هـ. ناصرته في أول دعوته . و. أول من آمن به من النساء ، وقيل مطلقاً . ز. أن الله بعث إليها السلام مع جبريل عليه السلام.

ح. أنها لم تسؤه قط . ط. لم ينلها منه بلاء ، ولا عتب قط .

ماتت قبل الهجرة بثلاث سنوات .

٢. سودة بنت زمعة : وهي التي تزوجها بعد خديجة ، وكبرت عنده وأراد طلاقها فوهبت يومها لعائشة .

٣. عائشة بنت أبي بكر : تزوجها وهي بنت ست سنين بمكة ، وبنى بها وهي بنت تسع سنين بالمدينة ، ومات وهي بنت ثمان عشرة سنة . ومن مزاياها :

أ. لم يتزوج بكراً غيرها . ب . أرى الملك صورتها للنبي ﷺ قبل أن يتزوجها في سرقة حرير . ج. أحب أزواجه إليه ، بل أحب الناس إليه . د. كان الناس يتحرون بهداياهم يومها . هـ. كان يترل الوحي عليه ﷺ في لحافها . و. بدأ بها حين نزلت آية التخيير . ز. برأها الله ، ونزلت فيها آيات . ح. توفي النبي ﷺ في بيتها ، وفي يومها ، وبين سحرها ونحرها ، ودفن في بيتها . ط. أعلم النساء ، وكان أكابر الصحابة إذا أشكل عليهم الأمر استفتوها فيجدون عندها علماً .

ماتت سنة (٥٧) وقيل : صلى عليها أبو هريرة .

٤. حفصة بنت عمر : تزوجها النبي ﷺ بعد الهجرة بسنتين ، طلقها النبي ﷺ فأمره الله عز وجل أن يراجعها .

ماتت سنة (٤٥) .

٥. زينب بنت خزيمة الهلالية (أم المساكين) : تزوجها سنة ثلاث من الهجرة .

و لم تلبث عنده إلا يسيراً شهرين ، أو ثلاثة وتوفيت .

٦. أم سلمة ، واسمها هند بنت أمية :

وهي آخر نسائه موتاً ، ماتت سنة (٥٩) وقيل في آخر (٦١) بعد أن جاءها الخبر بقتل الحسين ، ورجحه ابن حجر في (الإصابة) .

٧. زينب بنت جحش : وكانت عند مولاه زيد بن الحارث فطلقها فزوجه الله إياها .

وهي أول نسائه موتاً بعده ، توفيت سنة (٢٠) بالمدينة .

٨. جويرية بنت الحارث من بني المصطلق : تزوجها سنة ست من الهجرة ، وتوفيت سنة (٥٦) وقيل (٥٠) .

٩. أم حبيبة بنت أبي سفيان ، واسمها رملة ، وقيل هند : تزوجها النبي ﷺ وهي بأرض الحبشة ، وأصدقها عنه النجاشي أربعمائة دينار ، وولي نكاحها عثمان بن عفان .

توفيت في خلافة أخيها معاوية سنة (٤٤) .

١٠. صفية بنت حي : من ولد هارون بن عمران أخي موسى . تزوجها سنة سبع ، لأنها سبيت من خبير ، توفيت سنة (٥٠) ورجحه ابن حجر في (الإصابة) وقيل (٥٢) .

١١. ميمونة بنت الحارث الهلالية : وهي آخر من تزوج النبي ﷺ ، حيث تزوجها بمكة في عمرة القضاء .

توفيت سنة (٥١) ورجحه ابن حجر في (الإصابة) وقيل (٦٣) وقيل (٦٦) .

وهؤلاء الإحدى عشرة هن من دخل بهن النبي ﷺ .

قال ابن القيم : فهؤلاء نساؤه المعروفات اللاتي دخل بهن ، وأما من خطبها و لم يتزوجها ، ومن وهبت نفسها له و لم يتزوجها فنحو أربع ، أو خمس ، وقال بعضهم : هن ثلاثون امرأة ، وأهل العلم بسيرته وأحواله ﷺ لا يعرفون هذا بل ينكرونه .

والمعروف عندهم أنه بعث إلى الجوينية ليخطبها فاستعاذت منه فأعاذها و لم يتزوجها ، وكذلك الكلبية ، وكذلك التي رأى بكشحها بياضاً فلم يدخل بها ، والتي وهبت نفسها له فزوجها غيره على سور من القرآن ، هذا هو المحفوظ ، والله اعلم أ.هـ

ولا خلاف أنه ﷺ توفي عن تسع نسوة .

وهن : عائشة ، وحفصة ، وزينب بنت جحش ، وأم سلمة ، وصفية ، وأم حبيبة ، وميمونة ، وسودة ، وجويرية .

وقد نقل الإجماع ابن القيم ، وابن كثير .

وأول من مات من نسائه بعده زينب بنت جحش سنة (٢٠) وآخرهن موتاً أم سلمة (٦٢) في خلافة يزيد ، كما قال ابن القيم ، وقيل ميمونة سنة (٦٣) هـ وقيل حفصة .

– وهن أزواجه ﷺ في الآخرة لما عند البخاري : خطب عمار فقال : إني لأعلم أنها زوجته – يعني : عائشة – في الدنيا والآخرة .

تنبيه : قوله (أمهات المؤمنين) المراد في الاحترام ، والتعظيم ، وتحريم نكاحهن على التأييد ، لا في النظر والخلوة بهن .

مسألة : وقع خلاف في أفضل نساءه ﷺ هل هي خديجة ، أم عائشة .

قال الرشيد : والذي يفهم من كلام المصنف توقفه عن التفضيل لتقارب جهات التفاضل بينهن .

وقال في موضع آخر : اختصت كل واحدة منهن بخصائص ، فخديجة كان تأثيرها في أول الإسلام ، وبذلت نفسها في نصرة الرسول ﷺ ومالها ، واحتملت من الأذى ما لم يتحمله غيرها ، وكانت نصرتها للرسول ﷺ في أعظم أوقات الحاجة ، فلها من النصرة ، والبذل ، والتأثير في أول الإسلام ما ليس لغيرها . وعائشة رضي الله عنها تأثيرها في آخر الإسلام ، فلها من الفقه ، والعلم ما ليس لغيرها .

وكذا قال ابن حجر في الفتح أن ابن تيمية متوقف في التفضيل بينهما .

وأقرب ما يقال ما ذكره ابن القيم في أن التفضيل بين خديجة ، وعائشة ، وفاطمة يُحد بالنصوص ، ففاطمة أفضل نساء الجنة ، كما أنها أفضل النساء نسباً ، ونسلاً ، وخديجة أفضل النساء في مؤازرة النبي ﷺ في أول الإسلام ، وعائشة لها الأفضلية في آخر الإسلام .

مسألة : من قذف عائشة فهو كافر بالإجماع . ومن قذف غيرها من نساءه ﷺ ففيه قولان : قال ابن كثير : والأصح أنهن كعائشة أ.هـ وأفتى غير واحد بقتل من سبها .

– **أولاده ﷺ سبعة** ، ثلاث أبناء ، وأربع بنات : القاسم مات صغيراً قبل البعثة أو بعدها ، ثم زينب ، ثم رقية ، ثم أم كلثوم ، ثم فاطمة ، ثم عبد الله ولد بعد البعثة ، وكان يقال له الطاهر ، والطيب ، ومات صغيراً ، ومن سريته مارية إبراهيم .

ومن أصولهم : الإمساك عما شجر بين الصحابة ، ويرون أن ما يروى عنهم في ذلك ثلاثة أقسام :

١. كذب : وهو الذي يرويه الكذابون ، مثل : أبي مخنف في تاريخ الطبري ، والكلبي ، وأمثالهما .

٢. محرف : قد دخله الزيادة ، والنقصان ، وإن كان له أصل .

٣. صدق : قال ابن تيمية : وأكثر هذه الأمور لهم فيها معاذير تخرجها من أن تكون ذنوباً ، وتجعلها من موارد الاجتهاد التي إن أصاب المجتهد فيها فله أجران ، وإن اخطأ فله أجر واحد ، وعامة المنقول الثابت عن الخلفاء الراشدين من هذا الباب .

وقال ابن تيمية في منهاج السنة : وأما الصحابة فجمهورهم ، وجمهور أفاضلهم لم يدخلوا الفتنة ، ثم ساق عن ابن سيرين قال : هاجت الفتنة وأصحاب الرسول ﷺ عشرة آلاف ، فما حضر منهم إلا مائة ، بل لم يبلغوا ثلاثين ، وهذا أصح إسناد على وجه الأرض .

وقال الخلال : قرئ على عبد الله بن أحمد قال : حدثني أبي قال : حدثنا إسماعيل ، قال : حدثنا أيوب ، عن محمد بن سيرين ، قال : هاجت الفتنة وأصحاب رسول الله ﷺ عشرة آلاف ، فما حضر فيها مائة ، بل لم يبلغوا ثلاثين .

وقال : قرئ على عبد الله بن أحمد قال : حدثني أبي قال : حدثنا سفيان ، قال : حدثنا منصور بن عبد الرحمن ، قال : قال الشعبي : لم يشهد الجمل من أصحاب النبي عليه السلام غير علي ، وعمار ، وطلحة ، والزبير ، فإن جاوزوا بخامس فأنا كذاب .

وقال الخلال : أخبرني عصمة بن عاصم ، قال : قال حنبل : أردت أن أكتب كتاب صفين ، والجمل عن خلف بن سالم ، فأتيت أبا عبد الله أكلمه في ذاك وأسأله ، فقال : وما تصنع بذاك ، وليس فيه حلال ، ولا حرام .

وقال ابن حمدان : يجب حب كل الصحابة ، والكف عما جرى بينهم : كتابة ، وقراءة ، وإقراء ، وسماعاً ، وإسماعاً .

ومن أصولهم : عدم اعتقاد عصمة الصحابة من الكبائر ، والصغائر ، بل وقع منهم كل ذلك ، وأقيمت الحدود على بعضهم كما هو معروف ، كما عُزر أصحاب الإفك ، وغيرهم .

وهذه الذنوب الصادرة منهم إن كانت محققة فلهم من الفضائل ، والسوابق ، والحسنات ما يوجب مغفرتها .

وهذه المكفرات تنقسم إلى قسمين في حقهم :

١. خاصة بهم : كالفضل المذكور من كونهم خير القرون ، وسبقهم للإسلام ، ونصرة النبي ﷺ وغير ذلك .

٢. عامة لهم ولغيرهم : كالحسنات المكفرة ، والاستغفار ، والبلاء ، والشفاعة من النبي ﷺ وهم أحق الناس بها .

وهذا كله في الذنوب المحققة ، أما الاجتهاد فهم دائرون فيه بين الأجر ، والأجرين .

ثم ختم المصنف هذا الفصل بقوله : ومن نظر في سيرة القوم بعلم ، وبصيرة ، وما من الله عليهم به من الفضائل علم يقيناً أنهم خير الخلق بعد الأنبياء ، لا كان ، ولا يكون مثلهم ، وأنهم الصفوة من قرون هذه الأمة التي هي خير الأمم ، وأكرمها على الله .

قال الهراس : ومن تأمل كلام المؤلف رحمه الله في شأن الصحابة عجب أشد العجب مما يرميه به الجهلة المتعصبون ، وادعائهم عليه أنه يتهجم على أقدارهم ، ويغض من شأنهم ، ويخرق إجماعهم ....إلى آخر ما قالوه من مزاعم ومفتريات .

مسألة : سب الصحابة له أحكام :

١. أن يسبهم لدينهم ، وعدالتهم ، كأن يرميهم بالكفر ، أو الفسق .
وهذا إن كان لجميع الصحابة فهو كفر بالاتفاق ، كما قال ابن تيمية ، وإن كان لصحابي تواترت الأخبار بفضله فهو كفر أيضاً على الصحيح ، وإن كان ذلك الصحابي لم تتواتر الأخبار بفضله فهو محل خلاف .
٢. ألا يتعلق السب بدينهم ، وعدالتهم ، كما لو رماهم بالبخل ، أو الجبن ونحو ذلك ، وهذا صاحبه لا يكفر ، لكنه يعزر .
قال ابن تيمية : وأما من سبهم سباً لا يقدح في عدالتهم ، ولا في دينهم ، مثل وصف بعضهم بالبخل ، أو الجبن ، أو قلة العلم ، أو عدم الزهد ، ونحو ذلك ، فهذا هو الذي يستحق التأديب ، والتعزير ، ولا نحكم بكفره بمجرد ذلك ، وعلى هذا يحمل كلام من لم يكفرهم من أهل العلم .
قال شيخنا : فلا يحل لأحد أن يسب الصحابة على العموم ، ولا أن يسب واحد منهم على الخصوص ، فإن سبهم على العموم كان كافراً ، بل لا شك في كفر من شك في كفره ، وأما إن سبهم على سبيل الخصوص فينظر الباعث لذلك فقد يسبهم من أجل أشياء خلقية ، أو خُلقية ، أو دينية ، ولكل واحد من ذلك حكمه .
وذكر شيخنا ابن عثيمين أن سب الصحابة له أحكام :
الأول : أن يسبهم بما يقتضي كفر أكثرهم ، أو أن عامتهم فسقوا ، فهذا كفر ، لأنه تكذيب لله ورسوله بالثناء عليهم ، والترضي عنهم ، بل من شك في كفر مثل هذا ، فإن كفره متعين ، لأن مضمون هذه المقالة أن نقلة الكتاب والسنة كفار ، أو فساق .
الثاني : أن يسبهم باللعن والتقبيح ، ففي كفره قولان لأهل العلم ، وعلى القول بأنه لا يكفر يجب أن يجلد ، ويحبس حتى يموت ، أو يرجع عما قال .
الثالث : أن يسبهم بما لا يقدح في دينهم ، كالجبن ، والبخل ، فلا يكفر ، ولكن يعزر بما يردعه عن ذلك ، ذكر معنى ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية في كتاب (الصارم المسلول) أ.هـ
وقال الهيثمي : أجمع القائلون بعدم تكفير من سب الصحابة على أنهم فساق .

ومن أصول أهل السنة : التصديق بكرامات الأولياء ، وما يُجري الله على أيديهم من خوارق العادات في أنواع العلوم ، والمكاشفات ، وأنواع القدرة ، والتأثيرات ، كالمأثور عن سالف الأمم في سورة الكهف وغيرها ، وعن صدر هذه الأمة من الصحابة ، والتابعين ، وسائر فرق الأمة ، وهي موجودة فيها إلى يوم القيامة .

في هذا المقطع يبين المصنف رحمه الله عقيدة أهل السنة والجماعة في باب كرامات الأولياء .

والكرامة : أمر خارق للعادة يجريه الله على يد ولي من أوليائه ، معونة له على أمر ديني ، أو دنيوي .

وأهل السنة والجماعة يؤمنون بثبوت ذلك ، لوروده في النصوص الشرعية ، خلافاً للمعتزلة ، وغيرهم .

قال تعالى (كلما دخل عليها زكريا المحراب وجد عندها رزقاً) .

قيل : إن ذلك الرزق الذي كان يجده زكريا عندها : فاكهة الشتاء في الصيف ، وفاكهة الصيف في الشتاء .

قال ابن كثير : وفيه دلالة على كرامات الأولياء ، وفي السنة لهذا نظائر كثيرة .

وقال ابن تيمية : كرامات الأولياء حق باتفاق أئمة أهل الإسلام والسنة والجماعة ، وقد دل عليها القرآن في غير موضع ، والأحاديث الصحيحة ، والآثار المتواترة عن الصحابة ، والتابعين ، وغيرهم أ.هـ

وقد ضمَّن بعض علماء السنة الذين كتبوا في الاعتقاد باباً في ذكر بعض كرامات الأولياء من الصحابة ، ومن بعدهم ، ومن ذلك كتاب (شرح أصول أهل السنة) للالكائي ، وكتاب (الفرقان) لابن تيمية ، وغيرها .

والسبب في إدخال كرامات الأولياء في كتب الاعتقاد هو إنكار المعتزلة ، والفلاسفة لها .

وشبهتهم في ذلك أن خرق العادة لا يكون إلا لنبي ، وإذا أثبتنا الكرامة اشتبه الولي بالنبي .

وهذا بناء على مذهبهم في إثبات النبوة ، وأن طريق إثبات النبوة هو ظهور المعجزة على يد النبي ، ويأتي الرد عل هذه الشبهة عند شرح التدمرية إن شاء الله .

وممن ذهب إلى إنكار الكرامات من علماء الإسلام : ابن حزم .

يقول ابن تيمية : فقالت طائفة : لا تخرق العادة إلا لنبي ، وكذبوا بما يذكر من خوارق السحرة ، والكهان ، وبكرامات الصالحين ، وهذه طريقة أكثر المعتزلة ، وغيرهم ، كأبي محمد بن حزم ، وغيره .

والفرق بين المعجزة ، والكرامة ، والأحوال الشيطانية : أنها تشترك جميعاً في كونها خارقة للعادة ، وتختلف في الشخص :

١. **المعجزة** : ما كان فيه خرق للعادة على يد نبي .

٢. **الكرامة** : ما كان فيه خرق للعادة على يد ولي .

٣. **الأحوال الشيطانية** : ما كان فيه خرق للعادة على يد كل من لم يتبع الشرع ، من السحرة ، والمشعوذين ، وأرباب الطرق المنحرفة .

تنبيه : المتأخرين سموا ما جاء به الأنبياء معجزة ، والمصطلح الشرعي (الآيات ، والبراهين ، والبينات) .

قال تعالى (في تسع آيات إلى فرعون) وقال تعالى (قد جاءتكم بينة من ربكم) وقال تعالى (فذانك برهانان من ربك) .

ومن أصول أهل السنة والجماعة في هذا الباب : أن الكرامة لا تكون إلا على يد ولي صالح .
وأن ما يحصل من خرق للعادة على يد من ليس كذلك فإنما هو من الأحوال الشيطانية .
قال ابن تيمية في كتابه (الفرقان) : وأيضاً كرامات الأولياء لا بد أن يكون سببها الإيمان والتقوى ، فما كان سببه الكفر ، والفسوق ، والعصيان ، فهو من خوارق أعداء الله ، لا من كرامات أولياء الله أ.هـ
وهذا هو الغالب ، وإلا فقد تكون الكرامة لعبد لم يبلغ درجة الصلاح ، وتكون هذه الكرامة له كالتبشير ، أو التثبيت ، أو الحث على سلوك الطريق القويم ، أو يكون في ظهور هذه الكرامة على يديه مصلحة لغيره من المسلمين ، وكل ذلك راجع إلى فعل الله ، وحكمته ، وهو سبحانه (لا يُسأل عما يفعل وهم يُسألون) .
والكرامة من الابتلاء الذي يسعد به أقوام ، ويهلك به آخرون .
ومن أصولهم في هذا الباب : أن الكرامة لا تدل على التفضيل المطلق لمن حصلت له ، بل لحصول الكرامة أسباب ، منها التثبيت ، ومنها إقامة الحجة على المخالف ، وغير ذلك .
قال الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن : ليست الكرامة من لوازم المترلة ، وعلو الدرجة ، مشى قوم فوق البحار ، ومات عطشاً من هو أفضل منهم ، وأقوى إيماناً ، وقد كثرت في القرن الثاني ، والثالث ، وفي القرن الأول من هو أفضل وأجل ممن وقعت له هذه الخوارق .
وقال ابن باز : عدم حصول الكرامة لبعض المسلمين لا يدل على نقص إيمانهم ، لأن الكرامة إنما تقع لأسباب ، منها : تقوية إيمان العبد وتثبيته ، ولهذا لم ير كثير من الصحابة شيئاً من الكرامات لقوة إيمانهم ، وكمال يقينهم .
ومنها إقامة الحجة على العدو ، كما حصل لخالد لما أكل السمَّ ، وكان قد حاصر حصناً فامتنعوا عليه حتى يأكله فأكله ، وفُتح الحصن ، ومثل ذلك ما جرى لأبي مسلم الخرساني لما ألقاه الأسود العنسي في النار فأنجاه الله من ذلك لحاجته إلى تلك الكرامة ، وكقصة أم أيمن لما خرجت مهاجرة واشتد بها العطش سمعت حساً من فوقها فرفعت رأسها فإذا هي بدلوٍ من ماء فشربت ثم رفعت . وقد تكون الكرامة ابتلاء فيسعد بها قوم ، ويشقى بها آخرون ، وقد يسعد بها صاحبها إن شكر ، وقد يهلك إن أعجب ، و لم يستقم أ.هـ
ومن أصولهم في هذا الباب : أن الكرامة هبة من الله ، كسائر النعم ، وعليه ليس للعبد السعي في تحصيلها ، لأنها لا تحصل بأسباب من العبد ، إلا التقوى .
قال الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن : الكرامة فعل الله تعالى ، لا فعل للولي فيها ، ولا قدرة له عليها ولا تأثير ، وكل من يذكر تعريف الكرامة وحدَّها ، يقول : هي خرق الله العادة لوليه ، لحكمة ، ومصلحة تعود عليه ، أو على غيره .
وقال الشيخ محمد بن إبراهيم : هي كالنعمة ، من الناس من تزيده ، ومنهم من تنقصه أ.هـ
وعليه نعلم ضلال بعض العلوم المعاصرة التي تقيس الكرامات الثابتة للصالحين على إمكانية التدريب للوصول إلى مثلها ، أو الاستدلال لبعض الخزعبلات بما حصل من كرامات ثابتة .

ومن أصولهم في هذا الباب : أن كرامات الأولياء لا تكون فوق آيات الأنبياء ، وأن كل كرامة لولي فإنما هي دون آية حصلت لنبي .

يقول ابن تيمية : آيات الأنبياء عليهم السلام التي دلت على نبوتهم هي أعلى مما يشتركون فيه هم ، وأتباعهم .

ومن أصولهم في هذا الباب : أن آيات الأنبياء تكون خارقة لعادة الإنس والجن مطلقاً ، بينما كرامة الولي تكون خارقة لعادة الزمن الذي حصلت فيه .

فانفلاق البحر لموسى ، وإحياء الموتى لعيسى مثلاً خارجة عن قدرة الثقلين إلى قيام الساعة .

وذكر ابن تيمية هنا أن الكرامة تنقسم إلى قسمين :

١. تكون في العلم ، والكشف : وهو أن يكشف للعبد ما لم يكشف لغيره ، وهذه تكون :

أ. في السمع : بأن يسمع ما لم يسمعه غيره .

مثل ما حصل لعمر وهو يخطب فكان يوجه سارية ويقول : يا سارية الجبل ، وسمعه سارية ﷺ .

ب. في المشاهدة : بأن يشاهد ما لم يشاهده غيره .

ج. في العلم : بأن يطلع على ما لم يطلع عليه غيره .

مثل قصة الخضر مع موسى عليه السلام في حال الغلام .

يقول ابن تيمية : كلما قوي الإيمان في القلب قوي انكشاف الأمور له ، وعرف حقائقها من بواطلها ، وكلما ضعف الإيمان ضعف الكشف .

وقال أيضاً : فما كان من الخوارق من باب العلم ، فتارة بأن يسمع العبد ما لا يسمعه غيره ، وتارة بأن يرى ما لا يراه غيره يقظة ، ومناماً ، وتارة بأن يعلم ما لا يعلم غيره ، وحياً ، وإلهاماً ، أو إنزال علم ضروري ، أو فراسة صادقة ، ويسمى : كشفاً ، ومشاهدات ، ومكاشفات ، ومخاطبات : فالسماع مخاطبات ، والرؤية مشاهدات ، والعلم مكاشفة ، ويسمى ذلك كله : كشفاً ، ومكاشفة ، أي : كشف له عنه .

٢. تكون في القدرة ، والتأثير : كانشقاق القمر ، ورد الشمس ليوشع بن نون[١] ، والإسراء والمعراج ، وما حصل لواصلة بن أشيم من التابعين حين مات فرسه وهو في الغزو فقال : اللهم لا تجعل لمخلوق علي منة . فدعا الله فأحيا له فرسه ، فلما وصل بيته قال : يا بني خذ السرج فإنه عارية ، فأخذ السرج فمات الفرس[٢] .

وقول المصنف هنا (وهي موجودة فيها إلى يوم القيامة) والدليل على أنها باقية إلى قيام الساعة قصة الشاب الذي يخرج للدجال في آخر الزمان حيث يريد الدجال أن يقتله فلا يسلط عليه . أفاده شيخنا .

---

(١) عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ : غزا نبي من الأنبياء فقال لقومه لا يتبعني رجل قد ملك بضع امرأة وهو يريد أن يبني بها ولما يبن ، ولا آخر قد بنى بنياناً ولما يرفع سقفها ، ولا آخر قد اشترى غنماً ، أو خلفات وهو منتظر ولادها . قال فغزا فأدنى للقرية حين صلاة العصر ، أو قريباً من ذلك ، فقال للشمس : أنت مأمورة ، وأنا مأمور : اللهم احبسها علي شيئاً . فحبست عليه حتى فتح الله عليه . رواه مسلم

(٢) قال الذهبي عن قصة صلة بن أشيم : وهذه كرامة ثابتة .

ثم من طريقة أهل السنة ، والجماعة : اتباع آثار رسول الله ﷺ باطناً ، وظاهراً .
واتباع سبيل السابقين الأولين من المهاجرين ، والأنصار .
واتباع وصية رسول الله ﷺ حيث قال : " عليكم بسنتي ، وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي ، تمسكوا بها ، وعضوا عليها بالنواجذ ، وإياكم ومحدثات الأمور ، فإن كل بدعة ضلالة " .
ويعلمون أن أصدق الكلام كلام الله ، وخير الهدي هدي محمد ﷺ .
ويؤثرون كلام الله على غيره من كلام أصناف الناس .
ويقدمون هدي محمد ﷺ على هدي كل أحد .
ولهذا سموا أهل الكتاب ، والسنة .
وسموا أهل الجماعة ، لأن الجماعة هي الاجتماع ، وضدها الفرقة .
وإن كان لفظ الجماعة قد صار اسماً لنفس القوم المجتمعين .
والإجماع هو الأصل الثالث الذي يعتمد عليه في العلم ، والدين .
وهم يزنون بهذه الأصول الثلاثة جميع ما عليه الناس من أقوال ، وأعمال باطنة ، أو ظاهرة مما له تعلق بالدين .
والإجماع الذي ينضبط هو ما كان عليه السلف الصالح ، إذ بعدهم كثر الاختلاف ، وانتشرت الأمة[1].

عقد المصنف هذا الفصل لبيان طريقة أهل السنة في تلقي معتقداتهم ، وأعمالهم ، وأنهم متبعون :
١. لكلام الله عز وجل .
٢. هدي النبي ﷺ .
٣. ما أجمع عليه الصحابة ، لأنه هو الإجماع الذي ينضبط .
قال ابن تيمية : دين المسلمين مبني على اتباع كتاب الله ، وسنة رسوله ، وما اتفقت عليه الأمة ، فهذه الثلاثة هي أصول معصومة .
ويتبعون آثار السلف الصالح ، ولا يحكمون عقولهم ، وأذواقهم .
وهذا يبين أن ما ذكره من المعتقدات من أول الرسالة إنما هو ميراث النبي ﷺ لأنه مأخوذ منه بالطريقة المرضية طريقة السلف الصالح .

---

(١) وفي نسخة (وانتشر في الأمة) .

ثم هم مع هذه الأصول يأمرون بالمعروف ، وينهون عن المنكر على ما توجبه الشريعة .

ويرون إقامة الحج ، والجهاد ، والأعياد مع الأمراء أبراراً كانوا ، أو فجاراً .

ويحافظون على الجماعات .

ويدينون بالنصيحة للأمة ، ويعتقدون معنى قوله ﷺ : " المؤمن للمؤمن كالبنيان ، يشد بعضه بعضاً " وشبك بين أصابعه .

وقوله ﷺ : " مثل المؤمنين في توادهم ، وتراحمهم ، وتعاطفهم كمثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالحمى ، والسهر " .

ويأمرون بالصبر عند البلاء ، والشكر عند الرخاء ، والرضا بمر القضاء .

ويدعون إلى مكارم الأخلاق ، ومحاسن الأعمال .

ويعتقدون معنى قوله ﷺ : " أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً " .

ويندبون إلى أن تصل من قطعك ، وتعطي من حرمك ، وتعفو عمن ظلمك .

ويأمرون ببر الوالدين ، وصلة الأرحام ، وحسن الجوار ، والإحسان إلى اليتامى ، والمساكين ، وابن السبيل ، والرفق بالمملوك .

وينهون عن الفخر ، والخيلاء ، والبغي ، والاستطالة على الخلق بحق ، أو بغير حق .

ويأمرون بمعالي الأخلاق ، وينهون عن سفسافها .

وكل ما يقولونه ، ويفعلونه من هذا ، وغيره ، فإنما هم فيه متبعون للكتاب ، والسنة .

وطريقتهم هي دين الإسلام الذي بعث الله به محمداً ﷺ .

جمع المصنف في هذا الفصل جماع مكارم الأخلاق التي يتخلق بها أهل السنة والجماعة ، وهي مأخوذة من الوحيين على طريقة النبي ﷺ غير غالين فيها ، ولا جافين .

وذلك ليبين أن أهل السنة والجماعة متبعون في اعتقاداتهم ، وأعمالهم ، وأقوالهم .

والكلام عن هذه الخصال التي ذكرها المصنف من (حسن الخلق ، وبر الوالدين ، وصلة الأرحام ....) معلوم ، وتفاصيل ذلك يطول جداً يرجع له في مظانه .

وذكر المصنف هنا مسألة الأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر ، لأنها من المسائل العملية التي خالف فيها الخوارج ، والمعتزلة ، والرافضة ، فخالفوا في مسألة الأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر ، ومسألة الإمامة .

فالخوارج لا يرون الصلاة ، والحج ، والجهاد خلف الأمير الفاسق ، لأنهم يكفرونه بالكبيرة .

وكذلك الرافضة ، لأنهم لا يرون ذلك إلا للمعصوم المنتظر .

وتوسط أهل السنة فأوجبوا ذلك إتباعاً لسلفهم الصالح ، فقد صلى الصحابة خلف الحجاج ، وكذلك خلف الوليد بن عقبة بن أبي معيط ، وكان يشرب الخمر .

والأدلة في السنة كثيرة ، منها حينما أستأذن الصحابة رسول الله ﷺ في قتال الأمراء الذين يؤخرون الصلاة عن وقتها ، فقالوا : أفلا نقاتلهم ؟ قال : لا ما أقاموا الصلاة .

وقال ﷺ : من رأى من أميره شيئاً يكرهه فليصبر عليه ، فإنه من فارق الجماعة شبراً فمات إلا مات ميتة جاهلية . متفق عليه

قال ابن تيمية : ولعله لا يكاد يعرف طائفة خرجت على ذي سلطان إلا وكان في خروجها من الفساد أكثر من الذي في إزالته .

ومذهب أهل السنة هو الصبر على ظلم الولاة ، لأن المفاسد المترتبة على الخروج أكبر من المفاسد الواقعة .

ومسألة الأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر من المسائل العظيمة ، وقد ربط الله سبحانه خيرية هذه الأمة بالأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر ، قال تعالى (كنتم خير أمة اخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر) وهذه المسألة من أدق المسائل التي يظهر فيها مراعاة المصالح ، والمفاسد في الأمر ، والنهي ، والكلام في ذلك يطول .

ويذكر ابن تيمية أن الأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر يحتاج لثلاثة أمور ، وهي : العلم ، والرفق ، والصبر ، العلم قبل الأمر والنهي ، والرفق معه ، والصبر بعده ، وقال : وإن كان كل من هذه الثلاثة لابد أن يكون مستصحباً في هذه الأحوال ، وهذا كما جاء في الأثر عن بعض السلف ، ورووه مرفوعاً ، ذكره القاضي أبو يعلى في المعتمد : لا يأمر بالمعروف ، وينهى عن المنكر إلا من كان فقيهاً فيما يأمر به ، فقيهاً فيما ينهى عنه ، رفيقاً فيما يأمر به ، رفيقاً فيما ينهى عنه ، حليماً فيما يأمر به ، حليماً فيما ينهى عنه .

ومن جميل قول ابن القيم في اعلام الموقعين : النبي ﷺ شرع لأمته إيجاب إنكار المنكر ليحصل بإنكاره من المعروف ما يحبه الله ورسوله ، فإذا كان إنكار المنكر يستلزم ما هو أنكر منه ، وأبغض إلى الله ورسوله فإنه لا يسوغ إنكاره ، وإن كان الله يبغضه ويمقت أهله ، وهذا كالإنكار على الملوك ، والولاة بالخروج عليهم ، فإنه أساس كل شر ، وفتنة إلى آخر الدهر ، وقد استأذن الصحابة رسول الله ﷺ في قتال الأمراء الذين يؤخرون الصلاة عن وقتها ، وقالوا : أفلا نقاتلهم . فقال : لا ما أقاموا الصلاة . وقال : من رأى من أميره ما يكرهه فليصبر ، ولا ينزعن يداً من طاعته .

ومن تأمل ما جرى على الإسلام في الفتن الكبار والصغار رآها من إضاعة هذا الأصل ، وعدم الصبر على منكر ، فطلب إزالته فتولد منه ما هو أكبر منه ، فقد كان رسول الله ﷺ يرى بمكة أكبر المنكرات ولا يستطيع تغييرها ، بل لما فتح الله مكة وصارت دار إسلام عزم على تغيير البيت ورده على قواعد إبراهيم ، ومنعه من ذلك مع قدرته عليه خشية وقوع ما هو أعظم منه ، من عدم احتمال قريش لذلك ، لقرب عهدهم بالإسلام ، وكونهم حديثي عهد بكفر ، ولهذا لم يأذن في الإنكار على الأمراء باليد لما يترتب عليه من وقوع ما هو أعظم منه ..... فإنكار المنكر أربع درجات : الأولى : أن يزول ، ويخلفه ضده . الثانية : أن يقل ، وإن لم يزل بجملته . الثالثة : أن يخلفه ما هو مثله . الرابعة : أن يخلفه ما هو شر منه .

فالدرجتان الأوليان مشروعتان ، والثالثة موضع اجتهاد ، والرابعة محرمة .

فإذا رأيت أهل الفجور ، والفسوق يلعبون بالشطرنج كان إنكارك عليهم من عدم الفقه والبصيرة ، إلا إذا نقلتهم منه إلى ما هو أحب إلى الله ورسوله ، كرمي النشاب ، وسباق الخيل ، ونحو ذلك .

وإذا رأيت الفساق قد اجتمعوا على لهو ، ولعب ، أو سماع مكاء ، وتصدية ، فإن نقلتهم عنه إلى طاعة الله فهو المراد ، وإلا كان تركهم على ذلك خيراً من أن تفرغهم لما هو أعظم من ذلك ، فكان ما هم فيه شاغلاً لهم عن ذلك .

وكما إذا كان الرجل مشتغلاً بكتب المجون ، ونحوها ، وخفت من نقله عنها انتقاله إلى كتب البدع ، والضلال ، والسحر فدعه وكتبه الأولى . وهذا باب واسع .

وسمعت شيخ الإسلام ابن تيمية قدس الله روحه ، ونور ضريحه يقول : مررت أنا وبعض أصحابي في زمن التتار بقوم منهم يشربون الخمر ، فأنكر عليهم من كان معي فأنكرت عليه ، وقلت له : إنما حرم الله الخمر لأنها تصد عن ذكر الله ، وعن الصلاة ، وهؤلاء يصدهم الخمر عن قتل النفوس ، وسبيء الذرية ، وأخذ الأموال فدعهم .

لكن لما أخبر النبي ﷺ أن أمته ستفترق على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة ، وهي الجماعة[١] .
وفي حديث عنه أنه قال : " هم من كان على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي " صار المتمسكون بالإسلام المحض الخالص عن الشوب ، هم أهل السنة ، والجماعة .
وفيهم الصديقون ، والشهداء ، والصالحون .
ومنهم أعلام الهدى ، ومصابيح الدجى ، أولو المناقب المأثورة ، والفضائل المذكورة .
وفيهم الأبدال ، وفيهم أئمة الدين الذين أجمع المسلمون على هدايتهم .
وهم الطائفة المنصورة الذين قال فيهم النبي ﷺ : " لا تزال طائفة من أمتي على الحق منصورة ، لا يضرهم من خالفهم ، ولا من خذلهم حتى تقوم الساعة " .
نسأل الله أن يجعلنا منهم ، وأن لا يزيغ قلوبنا بعد إذ هدنا ، وأن يهب لنا من لدنه رحمةً إنه هو الوهاب ، والله أعلم .
وصلى الله على محمداً ، وآله وصحبه ، وسلم تسليماً كثيراً .

في خاتمة الرسالة ، وبعد أن بين المصنف عقيدة أهل السنة ، والجماعة ، وذكر خصالهم ، بدأ بذكر مناقبهم ، والثناء عليهم ، فذكر أنهم هم الطائفة المنصورة التي أخبر عنها النبي ﷺ لأنهم هم المتمسكون بسنته ﷺ وسنة الخلفاء الراشدين .
وذكر أن منهم الصديقين ، والشهداء ، والصالحين ، والعلماء العاملين الذين حفظ الله بهم الدين ، وأقام بهم الملة .
ثم ختم ذلك بأن يكون من هؤلاء ، وأن لا يزيغ الله قلبه بعد إذ هداه إلى طريقتهم ، ونهجهم ، ثم صل عل النبي ﷺ .
تنبيه : قول المصنف (فيهم الأبدال ، وفيهم أئمة الدين الذين أجمع المسلمون على هدايتهم) .
قال ابن الأثير عن الأبدال : هم الأولياء ، والعباد ، الواحد بدل ، كحمل ، وأحمال ...سموا بذلك لأنهم كلما مات واحد منهم أبدل بآخر أ.هـــ
قال ابن مانع في حاشيته : وليس مُراده بالأبدال ما اشتهر على لسان عباد القبور ، حيث يقولون : الأقطاب ، والأوتاد ، والنُجباء ، والأبدال ، والغوث ، فيضلون بهذه الأسماء الجهال زاعمين أن لها حقيقة ، وما هي والله إلا خرافات لا حقيقة لها سوى العقائد الفاسدة الزائفة الشركية أ.هـــ
قال ابن تيمية : فجميع هذه الألفاظ ، لفظ الغوث ، والقطب ، والأوتاد ، والنجباء ، وغيرها لم ينقل أحد عن النبي ﷺ بإسناد معروف أنه تكلم بشيء منها ، ولا أصحابه ، ولكن لفظ (الأبدال) تكلم به بعض السلف ، ويروى فيه عن النبي ﷺ حديث ضعيف .

---

(١) المقصود بقوله ﷺ (ستفترق أمتي) المراد أمة الإجابة ، وقوله ﷺ (كلها في النار) المراد بلا خلود .
قال ابن تيمية عن خلودها في النار : لم يقل به أحد من علماء الأمة المعتبرين ، ولا أحد من سلفهم الصالحين .
وحديث افتراق الأمة رواه أحمد ، وصححه ابن تيمية ، وابن القيم ، وابن حجر .

وقال ابن القيم : أحاديث الأبدال ، والأقطاب ، والأغواث ، والنقباء ، والنجباء ، والأوتاد كلها باطلة على رسول الله ﷺ ، وأقرب ما فيها حديث (لا تسبوا أهل الشام فإن فيهم البدلاء ، كلما مات رجل منهم أبدل الله مكانه رجلاً آخر) ذكره أحمد ، ولا يصح أيضاً فإنه منقطع أ.هـ

وقد زعم المتصوفة أن هناك سبعة أبدال يتحكم كل واحد منهم في قارة من القارات السبع .

وبهذا يكون هذا الشرح قد انتهى

وأسأل الله تعالى أن يكون ذلك

خالصاً لوجهه صواباً على الحق

وصلى الله وسلم على نبينا

محمد وعلى آله وصحبه

أجمعين

آمين